

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

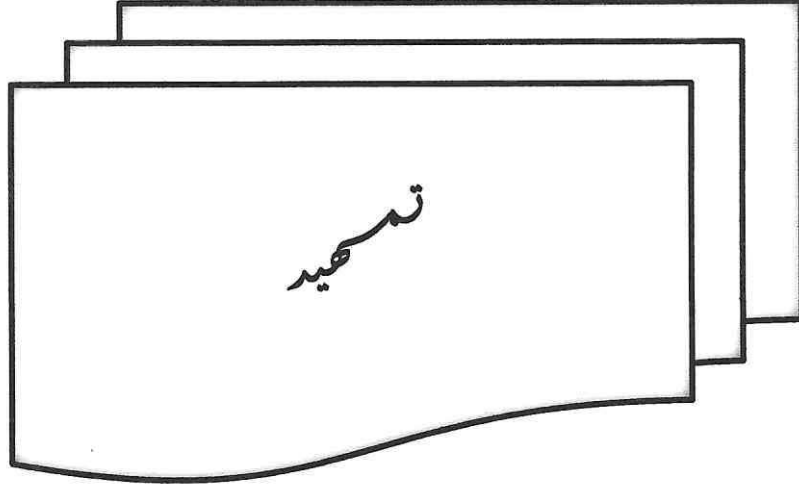
محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية لطلبة السنة الثالثة -
تخصص: علاقات دولية

من إعداد:

-الدكتور . أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه-

-السنة الجامعية: 2020-2021-

❖ الفهرس
-تمهيد
-محاوالمحاضرات:
*مدخل عام
❖ المحاضرة الأولى: تعريف السياسة الخارجية.
❖ المحاضرة الثانية: السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى.
❖ المحاضرة الثالثة: أنواع السياسة الخارجية.
❖ المحاضرة الرابعة: مفهوم وعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية .
❖ المحاضرة الخامسة: مراحل صناعة القرار في السياسة الخارجية.
❖ المحاضرة السادسة: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية.
❖ المحاضرة السابعة: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية.
❖ المحاضرة الثامنة: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية.
❖ المحاضرة التاسعة : وسائل تنفيذ السياسة الخارجية.
❖ المحاضرة العاشرة: نظريات السياسة الخارجية.
❖ قائمة المصادر والمراجع.



-تمهيد:

تعد السياسة الخارجية أحد أهم الحقول الأكاديمية ذات الأهمية في ميدان العلوم السياسية، والدليل على ذلك هو الحيز الكبير من الاهتمام الذي حظيت به من طرف الباحثين والأكاديميين المختصين نظرا للسياق التاريخي الذي صيغت فيه مكوناتها وقالبها التحليلي.

فبعد معاهدة واستفاليا والخلاص من الحربين العالميتين، شهد النظام الدولي زيادة في تنمية الدول القومية باعتباره المتغير الجديد والبارز لهذا التحول الحاصل ، فالتزايد في استقلالية الدول القومية خلقت نطاقا واسعا من التفاعل فيما بينها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء الأمم المتحدة وعملية إنهاء الاستعمار ومنح السيادة وتوفير كيانات تزخر بعلاقات التبادل الواسع فيما بينها، ساهم في تطوير وتشكيل سياق ومسار جديد للسياسات الخارجية باختلاف أهدافها وقراراتها واستراتيجياتها، نتيجة التنوع والتعدد الحاصل بفعل "العولمة" القائمة على عملية تسريع الترابط العالمي وانهاء سياسة العزلة التي كانت متخذة سابقا. فالدولة بدون سياسة خارجية تغيب عنها الاتجاهات المحققة للتقدم والاستمرارية دوليا وعالميا.

وكما أن حتمية التفاعل في البيئة الدولية أبرزت اختلافات عميقة في توجهات السياسات الخارجية، وبعدما كان التفاعل ينطلق من وحدة تحليل أساسية ألا وهي الدولة، ارتبط اليوم بنسق التشابك والتداخل بين الفواعل المتعددة (فواعل دولاتية وغير دولاتية). أفرزت أنماطا جديدة استوجبت على صانع القرار تغيير العديد من المنطلقات لصنع السياسة الخارجية، وبالرغم من الانفتاح السائد والتجاذبات المتفاوتة في التأثير استمر دوره وارتبطت أهميته بضرورة وجوده في العديد من المواقف الدولية على مر التاريخ. خاصة فيما تعلق بسبل تحقيق الأمن واستقرار الشعوب.

وعليه فإن دراسة وتحليل السياسة الخارجية، تتضح مكانتها في السياسة الدولية والأهمية التي تلامس المجتمع السياسي بتحقيقها لمصلحته القومية ، بصفة عامة بتحديد المفهوم العام لها الذي يتم من خلاله التعرف على النطاق العملي ومحدداته ووسائله المختارة على حسب الموقف الدولي الحاصل وباجتهاد العديد من المفكرين والنخب السياسية تم وضع منهجية خاصة في التحليل ورؤية مستقلة في نمط التفكير الذي وإن صح القول يلاءم أغلب المواقف الدولية باختلاف طبيعتها وزمنها.

والسياسة الخارجية في سياقها النظري قد ترتعن بالعديد من المتغيرات خاصة فيما تعلق بتحديد التوجه، ولكن عندما يتم استقراء مسارها في الواقع نجدها وفي معظم المواقف الدولية تنطلق من تصور الجهاز المركزي لها والمتمثل في صانع القرار أو الأجهزة المخول لها

صناعة واتخاذ القرار، وهذا ناتج عن العقيدة الثابتة في ما يتعلق بالسياسات العليا للدولة والسرية التامة التي تتمتع بها أجهزتها في عملية صنع القرار فيما عرف من قبل محاكاة المنظرين والمحللين بالعلبة السوداء، لذلك والمتعارف عليه أنه وبالرغم من التطورات الحاصلة إلا أنه لازالت بحوثنا ودراستنا السياسية تفتقر للمعلومة وكذا والوضوح الشامل لبعض القرارات الدول في توجهاتها الخارجية، وأحيانا تتضح بعد مرور فترة زمنية طويلة .

وعليه فإن هذا التعقيد والغموض يضفي على هذا الفرع المهم في دراسة سير العلاقات الدولية وفهم السياسة الدولية أهمية عالية جدا خاصة من ناحية التنبؤ لمستقبل واستراتيجيات بعض الدول.

ومن خلال هذه الدراسة النظرية والتحليلية سيتم إرشاد الباحث إلى الطريقة والنهج الذي يجدر به اتباعه لتحصيل المؤشرات الأولية في دراسته للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول المؤثرة في السياسة الدولية، وحتى التي قد يطراً عليها تأثير يفرض عليها القيام برد فعل آني. وبهذا يكون قد تمكن من الالمام بالفهم الموضوعي للسياسة الخارجية وأهميتها البالغة في تبيان الطبيعة التي قد تصير عليها العلاقات الدولية والنظام الدولي في كل فترة من الزمن .

و ما يستدعي التركيز عليه في سياق ذلك، هو أن الظاهرة السياسية قد تتغير طبيعتها وتتطور تأثيراتها، لذا فتوظيف السياقات النظرية قد يساير التغير لفترة معينة. وهنا يجدر على الباحث اللجوء في تحليلاته للفعل ورد الفعل في السياسة الخارجية بما يتناسب مع نظام الدولة وطبيعة توجهاتها وصولاً لتحديد مكانتها في السياسة الدولية، لأنه في بعض الأحيان قد يخفق في فهمه للتغير الذي قد يطراً فجأة على توجه الدولة خارجياً، فيتوقف عن البحث والتفسير للتطورات والتغيرات التي تنتهجها الدولة في سياساتها اتجاه الطرف الآخر.

وبالإضافة إلى أن اتباع الباحث والمحلل للسياسة الخارجية للمنطلقات الرئيسية المشار إليها في هذه الدراسة البحثية، سيتمكن من فك الغموض الذي قد يعارضه، وذلك بتفكيكه لمضامين التصور والتوجه الخارجي في تركيزه على السلوك الذي يؤدي به لمعرفة مواطن التغير والثبات والاستمرار لصناع القرار في القرارات الهادفة لتحقيق المصلحة القومية .

مفهوم السياسة الخارجية:

تعريف السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية هي حقل من حقول العلاقات الدولية، ويمكن القول أنها أهم حقل في هذا الميدان. وما يميز مجال السياسة الخارجية أكاديميا وعمليا هو التنوع والتعقيد الذي يكتنف مراحلها وطبيعتها التي تنتمي إلى بيئات مختلفة: نفسية، وطنية، دولية واعتبارات معرفية وأخرى منهجية ترتبط بأهداف معلنة وأحيانا متعاقبة لأحداث ومواقف سابقة.

وهذا ما يصعب على الباحث في علم العلاقات الدولية والسياسة الدولية بصفة عامة، إيجاد تعريف محدد للسياسة الخارجية، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

➤ السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد، بل تعرف من خلال مجموعة من العناصر والمكونات التي تدخل في مجملها في تركيبها، وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا نجد ميل بعض الدارسين إلى مرادفة السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات.

➤ الطبيعة الديناميكية للسياسة الخارجية بسبب البيئة التفاعلية الدولية.

➤ اختلاف وجهات النظر بين صناعات القرار والدول وهذا ما أثر على توجهات المدارس الفكرية التحليلية التفسيرية.

ف نجد من يصنفها في سياقها السياسي العام كما عرفها "أدقر فورنس" Edgar Furness ، ولم يميزها عن غيرها من السياسات في قوله على أنها: " منهج العمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا، أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها مستقبلا."

ومن الاسهامات التي حاولت إزالة غموض المفهوم وتفادي مشكلة الخروج عن السياق أو الانطواء على اختلاف في السياسة الخارجية، وصفها " تشارلز هيرمان Charles Herman" بالاتصال وأشار إلى أنه مفهوم مهمل وهذا الإهمال له كان من أخطر العقبات التي تحول دون توفير تفسيرات ملائمة وشاملة للسياسة الخارجية.

ويرى بعض المفكرين أن العلاقات الدولية عبارة عن مجموع السياسات الخارجية للدول غير أن هذا التعريف يكتنفه غموض خاصة في الفترة الراهنة، بحيث يمكن أن اعتباره صحيحا في الوقت الذي كانت الدولة فاعلا رئيسيا في العلاقات الدولية؛ بيد أن بروز فواعل أخرى في النظام الدولي (كالشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والجماعات الإرهابية ..) والتي أصبحت تمارس نشاطا بارزا ولها دور لا يمكن إدراجه ضمن إطار السياسة الخارجية بل يدخل في إطار العلاقات الدولية لكونه يشمل

أطرافاً غير الدول أسقط هذا القول وبذلك أصبح غير صحيح. ولكنه أجزم بأن تم تعريف مصطلح السياسة الخارجية بطرق مختلفة العالمين، ومع ذلك فهم على يقين من أنه معني بالسلوك لدولة تجاه الدول الأخرى.

ويضيف هيرمان على سبيل المثال ، السياسة باعتبارها: "العمل الهادف المنفصل الذي ينتج عن السياسة قرار مستوى فرد أو مجموعة من الأفراد."

وكذلك تعتبر بالنسبة له: " أنه يمكن ملاحظتها على المستوى السياسي، إنه ليس بقرار وإنما هي نتاج القرار ". بهذا يمكن ملاحظة أن هيرمان يعرّف السياسة الخارجية على أنها سلوك الدول.

ويعرّفها "جورج موديلاتسكي" George Modelski على أنها : "نظام الأنشطة الذي تطور بواسطة المجتمعات لتغيير سلوك الدول الأخرى ولأجلها تكييف أنشطتهم الخاصة مع البيئة الدولية."

و بتسليط الضوء على الطرق التي تحاول الدول تغييرها ، وتنجح في تغيير سلوك الدول الأخرى وبهذا لاحظ "موديلاتسكي Modelski " فقط تلك الجوانب من السياسة التي تهدف إلى التغيير في القائمة سلوك الدول ، كأهداف أساسية للسياسة الخارجية."

ولهذا عادة ما يمكن تقسيم تصرفات الدول وقراراتها إلى قسمين:

- تمارس ضمن إقليم الدولة، مثل: تنظيم الشؤون العامة الاقتصادية، والاجتماعية كتنظيم نشاط الجمعيات، وهذه النشاطات التي ترتبط مباشرة بالشؤون الداخلية للدول هي ما يطلق عليه بالسياسة الداخلية للدولة.
- وفي مقابل هذا تمارس الدولة سلوكيات خارج الإقليم متنوعة قد تشمل الجانب السياسي وقد يكون موضوعها الجانب الأمني والعسكري (مثل تكوين أحلاف، وشراء أو بيع أسلحة)، وقد تكون اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية، رياضية، وهذه النشاطات التي تمارس خارج إقليم الدولة هي التي تسمى بالسياسة الخارجية، وهو ما أشار إليه "مارسيل مارل" في تعريفه للسياسة الخارجية على أنها: ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، فهو عكس السياسة الداخلية يهتم بالمسائل الواقعة ما وراء الحدود.

وعليه يمكن تعريف السياسة الخارجية في هذا السياق على أنها: مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي والمعبرة عن أيديولوجية النظام السياسي وتوجهاته الفكرية والفلسفية والراعية للمصالح الوطنية للأمة والمعبرة عن التمازج بين خصائص شخصية

صانع القرار ومدخلات النظام السياسي والظروف الدولية القائمة والتي تحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية.

وعن طريق النوع الثاني من التصرفات تدخل الدولة في علاقات وارتباطات مع غيرها من الأطراف أو الدول ومن الفواعل الأخرى هذه الارتباطات متعددة الأشكال والمواضيع لا تقتصر على موضوع محدد كالسابق (النشاط الدبلوماسي فقط) فقد أصبحت السياسة الخارجية تبعا لتوسع حقل العلاقات الدولية متعددة المواضيع ومعقدة من ناحية أخرى.

والتنوع في مواضيع السياسة الخارجية يكمن أساسا في كونها لم تعد كما كانت من قبل تنحصر في النشاط الدبلوماسي بل امتدت إلى مختلف النشاطات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، كما أنها امتدت من حيث الأشخاص لتشمل حتى الأشخاص الطبيعيين (أفراد الدولة) عندما يقيمون في دولة أخرى، أما من حيث التعقيد وترابط مجالات السياسة الخارجية فإنه يكمن في أن:

● هذه المواضيع التي تركز عليها السياسة الخارجية متداخلة فيما بينها فلا يمكن الفصل بين ما هو اقتصادي أو ما هو سياسي وما هو عسكري... ومن جهة أخرى يتمثل التعقيد في كثرة وازدياد عدد الفاعلين أو الأشخاص القانونية الدولية التي تشملها هذه النشاطات المختلفة بحيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية؛ ولذلك فأى قرار اقتصادي مثلا يمكن أن يكون له تأثيرات هامة على الجانب السياسي أو العسكري مثلا (فالقمة التي تعقد إذا توصلت إحداها إلى قرار اقتصادي ستكون له انعكاسات سياسية وعسكرية على منطقة الشرق الأوسط).

إنّ هذا التنوع وذاك التعقيد في مجالات السياسة الخارجية ناتج أساسا عن تطور واتساع دائرة وظائف الدولة، كما أنه حصيلة تطور وسائل الإعلام والاتصال، إضافة إلى زيادة عدد الدول من ناحية وزيادة الأشخاص القانونية الدولية من جهة أخرى. وكل هذا انعكس على السياسة الخارجية إيجابا بحيث أنها اتسعت وأصبحت تشمل مجالات متعددة، وسلبا لأنه أصبح من المستحيل تفسير وفهم القرارات التي يمكن إدراجها ضمن السياسة الخارجية.

فالساسة الخارجية أضحت تشمل مجالات ومواضيع متشعبة ومتداخلة لم تكن معهودة في الفترة السابقة لذلك فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية شهد حقل السياسة الخارجية تطورا ملحوظا لم يشهد أي جزء من السياسة الدولية.

وفي مجال التنظير عرفت السياسة الخارجية تطورا كبيرا ففي المنظور التقليدي (النظريات التقليدية) كانت تتمحور السياسة الخارجية حول أمرين بسيطين: السيادة وفكرة الأمن القومي، ومن ثم فجل النشاطات الخارجية للدول كانت تتمحور حول تحقيق هذه الفكرة (البحث عن الوسيل الكفيلة لتدعيم وحفظ السيادة والأمن القومي)، لكن بعد الحرب العالمية

الثانية وبتعدد وظائف الدولة وازدياد عدد الفواعل أصبحت الضرورة ملحة لإيجاد نظرية جديد توضح طبيعة هذا التحول في المجال الخارجي للدولة؛ فمثلا بالنسبة لدول العالم الثالث التي استقلت منذ الحرب العالمية الثانية وإلى يومنا هذا فالسياسة الخارجية لها تمثل فقط مصالحها خارج إقليمها بل تمثل وسيلة البناء القومي، إذن أصبح هناك تداخل بين السياستين الخارجية والداخلية لذلك لم يعد المنهج التقليدي (المنهج التاريخي في السياسة الخارجية) القائم على أساس رصد تطور الأحداث كافيًا ومسايرًا لهذا التطور الهائل في السياسة الخارجية خاصة النشاطات المتعلقة بالوحدات الجديدة والأشخاص القانونية الدولية الجديدة في العلاقات الدولية.

وعليه فنتيجة لهذا التطور اختلفت الآراء حول تعريف وتحديد مفهوم السياسة الخارجية وهذا الاختلاف والتباين راجع بالدرجة الأولى إلى الزاوية التي يركز عليها كل فريق، فهناك:

➤ مفاهيم ومدارس تركز على موضوع التصرف أو مجال التصرف هل هو داخلي أم خارجي، وفي هذه الحالة يمكن تعريف السياسة الخارجية على أنها ذلك التصرف والسلوكيات التي تقوم بها الدولة خارج إقليمها. ولكن في حال اعتبرنا هذا التعريف صحيحًا هل يمكن اعتباره صالحًا لكل زمان ومكان؟ فهناك بعض التصرفات العقدية حيث تبرم الدولة بعض العقود التي قد يكون لطرف آخر فاعل غير الدولة حق فيها (كالفرد، ومنظمة دولية، منظمة غير حكومية، منظمة اقتصادية) فهل يمكن اعتبار هذه السلوكيات سياسة خارجية، ومن هنا يجب البحث عن تعريف آخر للسياسة الخارجية لأن هذا التعريف وجهت له العديد من الانتقادات.

➤ ركز البعض من الباحثين والمختصين على زاوية أخرى وهي زاوية أطراف التعاون، فهنا لا نبحث عن المجال بل نبحث عن الأطراف الذين قاموا بهذا السلوك. وبذلك يمكن القول بأن السياسة الخارجية هي تلك الارتباطات الخارجية والسلوكيات التي تكون أطرافها وحدات سياسية مستقلة. نلاحظ أن هذا التعريف حاول تفادي انتقادات التعريف الأول وهذا القول فيه كثير من الغموض فالشخصية القانونية لم تعد تقتصر على الدولة، فتوجد وحدات غير مستقلة وهناك فواعل أخرى ليست لها الشخصية القانونية كالأفراد الطبيعيين والذين يقومون بأفعال في إطار العلاقات الدولية، وبذلك فهذا التعريف يكتنفه غموض وله سلبيات أيضا.

وانطلاقًا مما سبق، نستنتج بأن السياسة الخارجية هي عبارة عن التفاعلات المختلفة والتي إما أن تكون بين الدول المستقلة أو بينها وبين بقية الفواعل الأخرى، قد تهدف إلى تعظيم وتحقيق مصلحة الدولة (بمفهومها الواسع) أو قد تنصب هذه التفاعلات على إيجاد أو محاولة إيجاد وسائل للتعاون مع حالات الخلاف والأزمات في العلاقات الدولية، أو قد تنصب

على تحقيق أطر ووسائل وركائز التعاون المتبادل بين الدول. ولذلك فالأهداف التي تريد الدولة تحقيقها والوصول إليها من خلال السلوك الخارجي يمكن اعتبارها بمثابة العناصر الأساسية لفهم سياستها الخارجية، فالدول التي ليس لها أهداف لسياستها الخارجية تكون جامدة وغير نشطة في العلاقات الدولية والعكس صحيح، فمن خلال الأهداف يمكن تحليل وفهم السياسة الخارجية لكل دولة.

وبهذا الطرح نخلص إلى أنه يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها: "عبارة عن وصف وتحديد مجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات والوسائل التي توجه سلوك الدول والحكومات في علاقتها مع بعضها البعض أو في علاقاتها مع غيرها من الأشخاص القانونية الدولية."

ففي السياسة الخارجية عندما تحدث ظاهرة معينة في العلاقات الدولية سواء كانت ذات طابع سلمي أو صراعي، تجد الدولة نفسها مضطرة لمواجهة هذا الحدث مما يجعلها تضع سلم الأهداف (مثل الجزائر أو اليمن أو مصر أو أي دولة أخرى كيف تبلور هذه الدول مواقفها إزاء وضع الشرق الأوسط، ماذا يمثل الحدث بالنسبة للدولة وما علاقته بمصلحتها وعلاقة السلطة بالنسبة للقاعدة) وقد لا يتحقق الهدف الأول لأسباب معينة (كعدم وجود وسائل، ووجود تناقض بين تصور صناع القرار وبين الواقع) بالإضافة إلى وضع الإجراءات والوسائل لتحقيق هذه الأهداف؛ إذن هذه الأهداف وهذه الأولويات والوسائل هي التي تحدد نوع السلوك الذي تتخذه الدول في سياستها الخارجية.

والمستحدث في هذه المادة العلمية ومضمونها العملي المهم والبارز في علم السياسة، أنها أصبحت تدرس بلغة سوسيومترية، بحيث يطغى عليها نظرية التكامل والتفاعل المدرج في علم الرياضيات والإحصاء. والتي تحاول اسهاماتها الفكرية في بلورت الاقترابات وبناء نظرية عامة للسياسة الخارجية، نظرا للتعقيد الذي يشمل تفسيرها وفهمها يجب الإحاطة بالأبعاد التي تشملها للتسهيل على الباحث دراسته لها، وهي كالاتي:

✓ الوصف (Description): ينطلق من إعداد صورة للظاهرة المدروسة وحسب النمط والطبيعة التي شوهدت عليها.

✓ التوضيح (Explanation): يساعد على استخراج الديناميكيات التي تبدو من خلال معايشة الظاهرة والعملية التي صيغت فيها قراراتها، وكذا ملاحظة تفاعل تلك القرارات في إطار العلاقات السببية للحدث (السبب = النتيجة).

وبتطرق الباحث لهذين البعدين (الوصف والتوضيح)، يتمكن من إيجاد المفاهيم -المتغيرات- المنسجمة فيما بينها والمتفاعلة.

✓ **الفهم (Understanding):** وهنا يقوم بإعطاء بعد التوضيح عمقا يجعله يستوعب الظواهر المتفاعلة وفق عملية تحليلية منطقية، تحدد العلاقة السببية بين المتغيرات وتكشف حقيقتها بالاعتماد على التصورات الذهنية. وكل هذا يتطلب عملية تجريد ذهني منسجمة ومنطقية .

✓ **التفسير (Interpretation):** لتتج هذه الخطوة الهامة في فهم توجهات السياسة الخارجية يستلزم توفر موقف ثابت وإطار نظري جوهري مبتكر يواكب الظواهر المتجددة، منسجم متكامل في افتراضاته التحليلية، وهذا لا يعني التركيز على حقيقة الظاهرة و فقط إنما يجب الشعور أيضا بأهمية الظاهرة المدروسة والإلمام بالتطورات التي قد تحدث لها. وهذا ما يمكن الباحث من وضع كل عنصر من العناصر في موضعه وضمن إطار متكامل.

وبالتالي فإن التتبع المنتظم لهذه الأبعاد، بدءا بالملاحظة إلى وضع المفاهيم المعبرة عن المتغيرات المطروحة ثم إلى الفهم المنطقي وفق نظرية مناسبة ومنهجية تصف وتوضح وتساهم في فهم مجريات الظاهرة محل الدراسة، يتحقق لنا التفسير الذي سيكشف لنا عن الحقيقة المبهمة وقياس أبعادها.

✓ **التوجيه (Direction):** يقوم الباحث في هذا البعد باستخراج النتائج من إطارها التفسيري، ليتمكن من التأثير على الظاهرة والعمليات التي تبني عليها. وبالتالي هذا الكشف سيحفز النخبة السياسية والاجتماعية على إدراك المسار التوجيهي المستهدف، وبما أن الأبعاد المشار إليها أعلاه هي ضمن الإطار الذهني النظري فإن هذا البعد يعتبر همزة وصل واسقاط لكل ما هو نظري إلى المجال التطبيقي الإجرائي. وبالإضافة إلى هذه الأهمية، فيعتبر كذلك السياق المتداول بنسبة كبيرة في مجال العلاقات الدولية وعلى وجه الخصوص عند الكثير من المحللين والمخططين الاستراتيجيين فيما تعلق بمسار التوجه الخارجي لدولهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الظاهر للعلوم الرياضية أنها تتبع منطق الترميز الذي يتصادم مع المنطق السياسي القائم على المبادئ والقيم Values، ويفترض أحكاما Judgement مسبقة . ولكن التطور العلمي جعل أداة التحليل الرياضي عنصرا أساسيا من عناصر بناء النظرية السياسية خاصة تلك الساعية في التنبؤ المستقبلي للظاهرة السياسية .

وانطلاقا من هذه الحقيقة العلمية، ساهم بعض العلماء إلى وضع إطار تحليلي عرف بـ: "الرياضة الانسانية" والتي ترتبط بالظواهر التي لا تخضع بطبيعتها للتحليل الكمي.

وبهذا، فإن عملية بناء النظرية Theory Building تخضع للعلوم الرياضية في التحليل، بيد أن العلوم الاجتماعية تتميز بصفة عامة بغياب التفسير التلقائي لمواضيعها الذي يطغى بشكل منتظم في العلوم الطبيعية.

وبالتالي فإن التحليل السياسي لجأ إلى استخدام أدوات هذا المنطق في بناء نظرية ممنهجة بالاعتماد على التحليل الإحصائي في تحليله الكمي، والتحليل النفسي في السياق العملي الوظيفي والتحليل الرياضي في عملية التجريد الفكري والبناء الرمزي.

وفي هذا السياق، فإن استخدام المنطق العلمي في السياسة الخارجية يستند على ثلاث مفاهيم رئيسية:

1. إمكانية التنبؤ برد الفعل الذي يليه بعد ذلك تقديم نماذج للحركة.
2. تصور نتائج الحركة السياسية وآثارها على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي.
3. قياس الرأي العام الذي يساعد في اكتشاف الاتجاهات الحقيقية لإعداد قرار معين، والرأي العام يشمل البعد الخارجي أو الإقليمي.

وعليه، فإن التأكيد على استخدام المنهج العلمي بالمفهوم الواسع هو مجرد رفض لمفهوم الانطباع في دلالاته التقليدية. لذا يستوجب على الباحث الدراية بالمفارقة الجوهرية في استخدام التحليل الكمي، الذي تغلب عليه فكرة التكرار في متغير معين أو موقف معين أو نمط معين، يحمل دلالة لحقيقة الظاهرة محل الدراسة والتفسير وفي هذا الأسلوب أهمية للذي تكرر حدوثه.

بينما في حال استخدام التحليل النوعي، فإنه يتخطى بعد التكرار ويحاول تقديم التساؤلات حول وجود صفة معينة من عدمها، لأن الصفة هي تحدد النوع، ومثال ذلك:

- هل الاهتمام بالقبول أو الرفض اتجاه موقف معين؟ هل الاهتمام بالتأييد أو المعارضة؟

وفيما يخص التحليل الكيفي، فهو يعتبر بمثابة الخطوة المتقدمة في عملية التحليل، فهو يكشف عن الحقيقة الاتصالية كعملية تطور ثم يحاول التعمق في حقيقة العملية التي تستتر وراء الكلمات والرموز والإشارات.

وقد بدأ المنطق العلمي يحذو أهميته في دراسات السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة، وقد خصصت له مراكز "التفوق في البحث السياسي". وإضافة إلى الأبحاث المتواصلة في كل من جامعة شيكاغو لحساب البنثاغون، الذي يفسر ظاهرة الذعر الجماعي كأحد الأساليب المكتملة للسياسة الخارجية.

وشمل هذا المسعى التطويري للأساليب العلمية الدول الصغرى أيضا، فنجد الهند بعد الصين أصبحت تولى أهمية بارزة في استخدام هذه الأساليب .

وبالتالي نخلص إلى مفارقة جوهريّة في دراسة مجال العلاقات الدولية، أنه كان يعتبر من أفقر المواد التحليلية في علم السياسة نظرا لاعتماده لزمان طويل على الدراسة التاريخية والقانونية بدلا من الاعتماد على المنطق الرياضي المنطقي.

-السياسة الخارجية وفكرة السيادة:

بعد الاتفاق على التعريف العام للسياسة الخارجية وتحديد مكانتها في السياسة الدولية المتفاعلة، تجدر بنا الإحاطة بأهمية السيادة ودورها في تقوية الإطار العملي والحركي لهذا النسق الخارجي. فكما هو متعارف عليه أن مكانة الدولة ترتفع بمستوى استقلاليتها وسيادتها في مختلف المواقف الدولية .

وارتباطا بالإرهاصات التي حققتها التغييرات الطارئة على المجتمع الدولي المعاصر، والتكوين التدريجي للدولة الحديثة بمفهومها القانوني المقيد والسياسي المعقد فسمح لها المجال في هيكله المجتمع الدولي وتنظيم علاقات التبادل والتحالف والتصارع التي تتضمنها. وبمنطق القضايا والأمور الإنسانية، تعلن السيادة لكل من لا يعترف بسمو أي سلطة على سلطته، وفي داخل كل دولة لا يمكن ممارسة إلا سيادة واحدة بصفة مطلقة غير قابلة للتقسيم ولا للتنازل ولا للتقادم.

وكما جاء في الدستور الفرنسي لسنة 1791 في تحديده للقواعد القانونية والسياسية التي تبين صلاحيات وسلطات القيادة من خلال إمكانية اختيار السلطات، والتي تعبر عن إرادة الشعب وتتعهد باسمه من خلال القدرة على اتخاذ القرارات التي تفرضها المقدرات المحققة لمصالحه وأهدافه الداخلية والخارجية.

وما يتفق عليه أنه من خلال ممارسة مثل هذه الصلاحيات داخليا لا تخضع لأية سلطة أجنبية ولا لأية سلطة أجنبية ومراقبة دولية، كما أنها تتحمل أيضا صلاحيات خارجية بمعنى اختيار وتنفيذ مناورات تعبر عن وجود وتحرك كل دولة. وعلى هذا المنطلق فإن العلاقات الدبلوماسية والقانون الدولي لا يأخذان بعين الاعتبار سوى الدولة المتمتعة بمثل هذه الصلاحيات الأساسية ويتحدد مفهومها السيادي بغض النظر عن هيكلتها الداخلية ونظامها السياسي السائد. وهذا ما لوحظ في المجتمع الدولي بشكل واسع التأكيد على مفهوم الدولة ذات السيادة والذي انبثق في الأصل من التطور الذي حصل في أوروبا .

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه في تحليل السياسة الخارجية في قالبها النظري والقانوني قد جزم بأن نتائجها يصاغ من الدول المستقلة كاملة السيادة، ولكن الانفتاح الحاصل في إطار العلاقات على مستوى المجتمع الدولي أصبح ينقسم من حيث طبيعة الدول إلى دول كاملة السيادة ودول ناقصة السيادة، ففي فترة مهمة من تاريخ العلاقات الدولية تمكنت أوروبا في السياسة الدولية من التوسع بقوة وخضعت الشعوب المستهدفة لسيطرتها وأثرت حتى على مبادلاتها كما حصل مع الصين ابتداء من سنة 1840 عندما تحاملت عليها إنجلترا وبعض البلدان الأوروبية، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وحتى بزوال السيطرة الأوروبية فإن الحال بقي مرتها بما فرضته من أسس ومبادئ، وحتى الدول التي أبدت رفضها القاطع لهذا النوع من العلاقات الدولية كالاتحاد السوفياتي السابق في بدايات نشوئه خضعت في الأخير لتلك السيطرة.

وفيما تعلق باكتساب الشخصية الدولية ، فكانت هي السمة البارزة للدول الحديثة الاستقلال ، فالاتحاد الفرنسي ومجموعة الكومنولث تأسس ليترجم الحاجة القصوى للتعاور مع الشعوب ، وبهذا فالدولة في النظام الدولي الحالي تبقى إذن هي المتحدث الرئيسي والمحوري باسم المجتمع وتقوم بتأطيره وتعبر عن طموحاته وخصوصياته وتدافع عن أمنه ومصالحه القومية.

ومن ناحية أخرى، نجد أن امتياز واحتكار الدولة دون غيرها من الكيانات لهذه السيادة يبرز بشكل جلي في الحرب التي تعتبر من الدلائل العليا المعبرة عن السيادة. بيد أن هذه السيادة استمراريته ترتبط بقدرتها في تفعيل القوة المحققة لأمنها واستقرارها ، لأن في حال زوال تحرم من مهمتها الاتصالية وتجبر على الانضواء تحت لواء التبعية وهذا تعبير صريح عن انسحابها من المشاركة والتفاعل في العلاقات الدولية . ومن أمثلة ذلك : جورجيا التي كانت مملكة مستقلة منذ بدايات العصر المسيحي، إلا أنها أضاعت الأهلية الدبلوماسية عندما حولت روسيا القيصرية معاهدة الحماية الموقعة بينهما في عام 1793 إلى ضم وإلحاق سنة 1801.

وبالتالي فإن تنظيم العلاقات الدولية يركز على مبدأ واقعي يتمثل في المساواة في استقلالها، وعليه فالسياسة الخارجية من المفروض لا تصدر إلا عن الأولى أما النوع الثاني من الدول فليست لها سياسة خارجية إطلاقا (مثال: حالة الصومال، وفلسطين والعراق، ولأنه ليس لكامل الدول العربية سفارات في الأولى والثالثة)، ومن الناحية النظرية للقانون الدولي فإن كلّ الدول الكاملة السيادة متساوية في علاقاتها مع بعضها البعض بغض النظر عن حجم سكانها ومساحتها ومواردها وثرواتها، وإذا أخذنا بهذا القول يمكن القول بأن لكل دولة مستقلة كامل الحرية في التصرف في شؤونها الداخلية ومن هنا يمكن القول بأن السياسة الخارجية والسيادة مرتبطين ببعضهما وهو ما يعني أنه إذا لم تتحقق السيادة لن تتحقق السياسة الخارجية. ولكن في الوقت الحالي والذي يشهد ازدياد عوامل الاعتماد المتبادل وأصبح الكل يتكلم عن العولمة وعن التنظيمات الدولية المختلفة وبتعدد التنظيمات الإقليمية أصبحت الدولة لا تمارس السيادة المطلقة على سياستها الخارجية؛ فهذه العوامل الجديدة إلى حد ما ساهمت في إضعاف سيادة الدولة على سياستها الخارجية لأن ارتباط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول باتفاقيات وقوانين والتي تلزم الدولة ضمنا بها، فبانضمام الدول إلى هيئة الأمم المتحدة تصبح مقيدة بمجموعة من القيود التي لا يمكنها أن تتجاوزها

في بعض الأحيان وهو ما يمكن اعتباره بفترة السيادة المخترقة، بحيث أصبح بمقدور مجموعة من الفواعل اختراق سيادة الدولة.

وبهذا فإن السياسة الخارجية للدولة تظل رغم ذلك تعبيراً عن صلاحيتها الأساسية وتحمل انعكاسات الأعمال التي قامت بها في علاقاتها في السياسة الدولية .

السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

بما أن السياسة الخارجية هي إحدى وسائل تكيف الدول مع محيطها الخارجي. والعلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية هي علاقة متداخلة وباستقراء المواقف الدولية وردود الأفعال للعديد من الدول في علاقتها مع بعضها البعض أو في إطار النسق العام للسياسة الدولية. نلاحظ أنها امتداد لما هو منصوص ومتعارف عليه في النظام الداخلي السائد وهذا ما يعتبره البعض من الباحثين والأكاديميين بوصفها على أنها مرآة عاكسة تعكس الأوضاع الداخلية للدول، فهذه الأوضاع تتمثل في: درجة تماسك المجتمع، تطوره أو تأخره، وحتى المشاكل التي يعاني منها تعكس أو تحدد إلى درجة كبيرة طبيعة السلوك الخارجي للدولة.

وفي سعي الدول لتحقيق أهدافها، تجد كيانها رهين معادلة دولية معقدة تتضمن فرصا محدودة وقيودا كبيرة تجبرها على التفاعل بشكل يعزز استغلالها لتلك الفرص وتقليص القيود. وبالأخص فيما تعلق بقدرتها على التصرف خارجيا دون التعرض لمؤثرات أو تأثيرات داخلية، ولهذا فإن عملية الفصل في عمل السياستين وأدائهما شهد اسهامات فكرية نظيرية تفسيرية للتأثير المتبادل والترابط المستمر باستمرار الدولة .

وحسب رأي وارد لـ: غريغوري فلاين حول قضية الفصل بين السياستين ، أنه "لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في عالم اليوم"، ولكن يمكن ايجاز معايير التمييز بينهما في ما يلي:

- ✓ حدود العمل للسياسيين مختلفة من حيث تحديد مصادرها، بمعنى أن الدولة في سيطرتها التامة تكتفي بفرض سيطرتها على الأفراد والجماعات في سياستها الداخلية أما بالنسبة للسياسة الخارجية فهناك بيئة دولية تؤثر فيها.
- ✓ إن الأهداف الرئيسية للسياستين يختلفان، لأن السياسة الخارجية تدور حول البقاء والدفاع والحماية ولها علاقة ببعض المجالات في السياسة الداخلية مثل: التجارة الخارجية التي من شأنها أن تحقق أهداف السياسة الداخلية والخارجية معا، بحيث أنها تسبب مزيدا من الرخاء في الداخل وتحقق مصالح وأهداف في الخارج.
- ✓ وتجدر الإشارة أيضا إلى الدور التأثيري للأفراد في السياسة الداخلية منها في السياسة الخارجية، حيث أن قضايا الشؤون الخارجية للأفراد والمجموعات الداخلية قوة ، لأنها شؤون تهم المصلحة العليا في الدولة.

وبالتالي فإن السياسة الخارجية يمكنها أن تستخدم القوة من أجل ضمان وحماية الشؤون الداخلية للدولة ، وحتى تنفذ ذلك يتطلب العمل الداخلي الدؤوب لأنها مسخرة لخدمة وحماية السياسة الداخلية وفق طريقة معينة.

ولكن في حال أصبحت الدولة أقلّ تحكما - نتيجة الاضطرابات في المجتمع - في شؤونها الداخلية أصبحت عرضة لعدم الاستقرار داخليا وتعاني من المشاكل وهو ما يؤدي إلى التأثير مباشرة على اتخاذ قرارات السياسة الخارجية بشكل مباشر (فالحروب الأهلية والصراعات والمشاكل التي تعاني منها بعض الدول العربية حاليا كسوريا واليمن وليبيا لها تأثيرات على السياسات الخارجية لهذه الدول).

ومن ناحية أخرى عندما تكون حالة المجتمع سيئة جدا ويمرّ بأزمات وتخفق السلطة القائمة في المجتمع في تحقيق أهداف السياسة الداخلية (الاقتصادية أو الاجتماعي أو الثقافية) قد يؤثر ذلك مباشرة في السياس الخارجية؛ بحيث أنّ بعض المدارس تعتقد بأنّ إحباط وإخفاق السلطة في تحقيق أهداف السياسة الداخلية يؤدي بها عادة إلى الدخول في مقامرة خارجية من أجل هدف واحد هو توجيه الرأي العام إلى مشاغل اصطناعية ومفتعلة وذلك لصرف اهتمامه عن المشاكل الداخلية.

فالشؤون الداخلية للدول لم تعد تقتصر فقط على الدولة أو إطارها الطبيعي الجغرافي بل أصبح للشؤون الداخلية قوة الانتشار عن طريق السلوكيات التي تمارسها الدولة خارجيا (والأمثلة في هذا السياق عديدة نذكر منها: الاحتلال الأمريكي للعراق والذي انعكس على الأوضاع الداخلية، الأزمة الاجتماعية، الاقتصاد اليوم، الأزمة المالية العالمية) وعن طريق اعتبارات أخرى أصبحت هذه المسائل الداخلية ظواهر فوق قومية (كالإرهاب والمخدرات مثلا). إذن فهناك ارتباط وثيق بين السياستين الخارجية والداخلية وأصبح للأوضاع الداخلية تأثير على السياسة الخارجي للدول لذلك فظواهر هتين السياستين ترتبط ببعضها البعض ارتباطا وثيقا، فالسياسة الخارجية تمتد بركانزها وأهدافها إلى السياسة الداخلية فعلى سبيل المثال الكثير من الدول تعتبر السياسة الخارجية وسيلة من وسائل تحقيق المصلحة الوطنية.

ومن ناحية ثالثة قد تقيد السياسة الخارجية اعتبارات دولية أخرى فقد تكون مقيدة باعتبارات التضامن الدولي أو قد تكون مقيدة بالخوف من الإجراءات الردعية (كموقف العرب من الاحتلال الأمريكي للعراق) التي يمكن أن تصدر عن المجتمع الدولي، إذن في هذه الحالة الدولة قد لا تتخذ قرارات معينة قد تغضب المجتمع الدولي (مثال: العراق لا ينطبق عليه تمرد صدام حسين على الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية).

ومما سبق نقول كانت العلاقة بين السياسة الخارجية والسيادة وطيدة في فترة السيادة المطلقة للدولة لكن مع تزايد عوامل الاعتماد المتبادل وتزايد التنظيمات المختلفة ولعوامل دولية أخرى (قانونية وأخلاقية) كل هذا جعل من السياسة الخارجية للدولة تلتزم بميثاق الأمم المتحدة فالدولة تقيد بقيود قانونية في سياستها الخارجية فالرغبة في التعاون بين الدول وفي إيجاد وبناء نظام دولي معين يدير شؤون الدول، يدفع الدول عادة عن التنازل عن جزء من سيادتها بالمستوى الذي يسمح بتحقيق الأهداف المشتركة للدول في إطار الاتفاقيات المختلفة

(فبالنسبة للوظيفية الدخول في التكامل والاندماج يجبر على التنازل تدريجيا عن سيادتها، اليورو وموقف بريطانيا، الفيزا المتعددة الأوروبية) فعندما نتحدث عن السيادة في القانون الدولي معناه أن الدولة غير تابعة ومستقلة في ممارسة شؤونها غير أن هذا القول لا يمثل إلا جانب متواضع من مجموع العلاقات الدولية لأنه من الناحية القانونية هو صحيح لا يوجد ما يلزم الدولة على إبرام اتفاقيات لكن من الناحية الواقعية يمكن أن تبرز ضغوط وتدخلات غير مباشر على الدولة يدفعها إلى اتخاذ قرار معين في السياسة الخارجية وهذه الضغوط يمكن أن تكون سياسية اقتصادية ... إلخ.

وفي بعض الأحيان من الناحية الداخلية يمكن أن تتأثر الدولة ببعض العوامل الداخلية قد تقصد الدولة في سلوكياتها الخارجية كالرأي العام، الضغوط التي تمارسها التنظيمات غير الرسمية كجماعات الضغط والمصالح، ومن جهة أخرى فإن ارتباط الدولة بغيرها من الدول في الإطار العسكري في شكل أحلاف عسكرية أو في إطار اقتصادي في شكل كتلت اقتصادية أو في إطار كتلت سياسية هذه الارتباطات سواء كانت ذات طبيعة عالمية (كالأمم المتحدة) أو كانت إقليمية (كمجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي ..) أو في ارتباط في بعض الأحيان في المجال الداخلي (حقوق الإنسان، الأقليات، مكافحة الإرهاب، تسليم الإرهابيين) لأنّ قوانين الأطر يمكن أن تنص عادة وبصراحة على ضرورة عدم تعارض السياسة الداخلية للدولة مع سياسة التنظيم السياسية أو الاقتصادية، إذن هو عامل يقيد سلوك الدولة، وبذلك فبالنسبة لهذا الرأي لم تعد السيادة عنصرا أساسيا في السياسة الخارجية.

الأثر المتبادل بين السياستين الخارجية والداخلية:

السياسة الخارجية بتطورها من ظاهرة بسيطة تتعلق بالأمن والأمور العسكرية ، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد: اجتماعية، اقتصادية، سياسية وأحيانا ثقافية ايدولوجية . نظرا لازدياد الوحدات والكيانات العالمية، ما جعلها تبدو بها تعقيدات خفية وعلنية كشفت عن ضرورة اقحام الدولة في دور المسير الداخلي والمحدد للأهداف الخارجية بعدما كانت الدولة حارسة فقط.

وبهذا فإنه كلما زادت وتيرة التفاعل بين مؤسسات النظام السياسي ووحدات البيئة الدولية عبر قنوات السياسة الخارجية تم تحديد أثر التبادل الحاصل وطبيعته .

وباعتبارها ركنا أساسيا في السياسة العامة للدولة لأنها تحدد مكانتها في المجتمع الدولي، فإن طبيعة الأثر الذي أفرزه هذا التبادل يتحدد بفعل العديد من العوامل الساعية في تحقيق المصلحة . فالحقيقة الواقعية التي لوحظت بفعل الممارسة، أن هذه العلاقة ليست أحادية التوجه وإنما تتغير بتغير الزمان والمكان والأوضاع الداخلية العامة في الدولة وما يحيط بها إقليميا وعالميا.

فمن الناحية النظرية، فإن السياستين الداخلية والخارجية إذا ما تم صياغتهما في قرار عقلائي فإنهما يخدمان الأهداف والمصالح العليا للدولة بشكل كامل، ولذلك يشترط أن يكونا على درجة عالية من التجانس والتكامل لتحقيق ذلك الهدف.

ولكن الحقيقة الأولى تنفي ذلك في حال شهدت الدولة أزمة سياسية أو اقتصادية فإن كل الجهود والسياسات داخليا وخارجيا تتوجه باتجاه تحرك دبلوماسي خارجي لمحاولة احتواء الأزمة وتقليل أضرارها، ومن ثم العمل على حلها. والعكس تماما عندما تواجه تهديد خارجي فإن السياسة الداخلية بكل أبعادها تتحفز لمحاولة مجابهة الخطر.

أما فيما يخص المدرسة الواقعية، ترى أن الفصل بين الشؤون الداخلية والخارجية يمثل في البعد الخاص بالاستقلال الذاتي للدولة State Autonomy واحدا من أبرز النقاط التي دار حولها الجدل، وهذا نتيجة التغير في العمليات على المستوى الدولي بفعل العولمة والتحول في هيكل النظام الدولي وإفرازاته لقضايا وموضوعات ذات صلة وتحت ما يعرف بالسلام الديمقراطي، وبالتالي فإن اختلاف الأداء الوظيفي للدولة يكون تبعا لموقعها في النظام الدولي خاصة فيما تعلق باحتمالية التأثير الخارجي عليها.

ويضيف التصور الماركسي ونظرية التبعية، أن احتمالية التدخل سواء كان من جانب واحد أو متعدد يعني في الواقع انتصار القوي على الضعيف.

وبالنسبة للتوجه الليبرالي، فقد اعتبر العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية هي نقطة انطلاق لتصوره وأن الفصل الجامد بين مجاليهما لم يعد قائماً. ففعل التعدد الحاصل في السياسة الدولية الذي تم الإشارة إليه في حقبة السبعينات والثمانينات حيث قيل أن: الفارق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية قد أصبح مختلطاً بدرجة متزايدة . وهذا راجع للأثر التكنولوجي وثورته المعلوماتية الاتصالية التي تصعب على الدول ليومنا هذا منع وحصر التدفق الإعلامي والمعلوماتي، لتؤثر بذلك على المعنى التقليدي لسيادة الدولة وسياستها الوطنية ، فأدى هذا إلى تقليص حجم الاستقلالية الذاتية في مواجهة ومواكبة التغيرات الدولية وانطلاقاً من مفهومها الواسع، قد تمثل قوة دفع كبيرة في بعض الأحيان بالنسبة للسياسة الداخلية ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تكون بمعزل عما يحدث في الخارج، فما يحدث في خارج دولة معينة قد يؤدي إلى التأثير على اختلال السياسة الداخلية وتتوقف درجة ذلك على درجة الموقف ودرجة تبعية هذا المجتمع للخارج ويمكن أن يؤدي تأثره بما يحدث في الخارج إلى مواقف داخلية عنيفة وعلى سبيل المثال: كان رد القبائل اليمنية على التوغل السعودي في اليمن في أواخر سنة 2009 قويا إذ أقدمت على تفجير الأنابيب النفطية، وما تقوم به الحركة الحوثية من قصف للمنشآت النفطية السعودية بسبب تدخلها العسكري في اليمن منذ سنة 2015. وعندما تؤثر الأحداث التي تحدث في خارج الإقليم على سياسة داخلية للدولة يؤثر ذلك على سياستها الخارجية.

ومن ناحية أخرى يمكن في بعض الأحيان تحديد مستوى التداخل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية بدقة، مثلاً: في حالات التحالفات الدولية المختلفة يمكن تحديد نقاط التداخل بين السياستين في خمس نقاط أساسية، وهي كالآتي:

- ✓ أن الظروف والاحتياجات الوطنية هي التي تدفع الدولة إلى التحالف.
- ✓ تصورات النخب الحاكمة وتفضيلاتها وأهدافها المرتبة في إطار اتجاه سياسي معين، وهذا أمر داخلي هي التي تدفعها إلى الانضمام إلى حلف عسكري معين (فالدولة قد تنظم إلى تحالف معين ثم تغير النخبة الحاكمة لها سياستها وتنسحب من التحالف، كإقدام فرنسا على الانسحاب من حلف الناتو سنة 1966).
- ✓ في بعض الأحيان إنّ الضغوطات السياسية والعرقية وحتى الاقتصادية الداخلية هي التي تدفع الدول إلى الانضمام إلى كتل معين.
- ✓ اتجاهات الرأي العام (فأي دولة قبل اتخاذها لقرار الانضمام إلى تحالف معين تحاول القيام بعملية صبر للآراء، ويحدث ذلك في دول العالم الأول).
- ✓ الظروف الإقليمية (كحدوث أزمة بين دولتين) قد تدفع البيئة الداخلية إلى الضغط على القيادة السياسية من أجل الانضمام إلى حلف معين قد يحميها من الظروف الإقليمية غير المستقرة.

وهناك بعض الفواعل الداخلية والفئات وحتى التنظيمات السياسية والثقافية والتي يتعدى نشاطها في بعض الأحيان حدود إقليم الدولة خاصة فيما يتعلق بالتمويل؛ وهذه الفواعل الداخلية قد تتأثر بما يحدث خارج الدولة ويمكن توجيه عملها سياسيا واقتصاديا وقد يتم ذلك من خارج الدولة، والسؤال الذي يطرح في هذه الحالة:

هل يمثل عمل هذه التنظيمات شكلا من أشكال السياسة الخارجية أم من شكلا من السياسة الداخلية؟ إذا كان الأمر سهلا بالنسبة لتحديد العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية فإنّ التفريق بينهما أصبح أمرا صعب التحقيق في غالب الأحيان فنشاط الأحزاب والتنظيمات وغيرها من الفواعل الداخلية هل هو داخلي أم خارجي؟

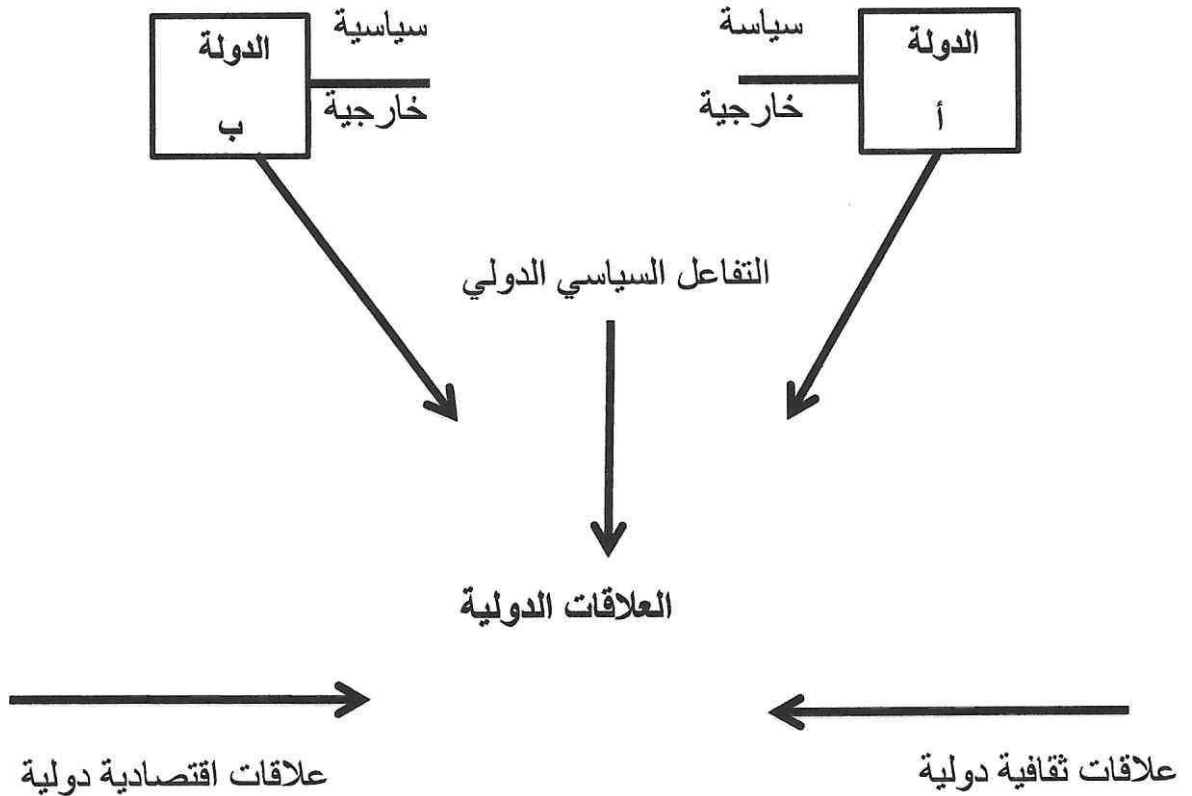
إنّ هناك فعلا علاقة وطيدة بينهما وهو ما يعني أنّه لا يمكن الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، ويقودنا كلّ هذا إلى دراسة العلاقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ومن ثمة أنواع السياسات الخارجية للدول.

العلاقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

وبالتعرف على مفاهيم السياسة الخارجية التي تمثل المدخل التحليلي العلمي لها والذي يوصلنا لمعرفة نطاقها والأهداف المحققة للغايات، والمتغيرات وما يؤثر عليها من عوامل خلال مرحلة صنع القرار وتطبيقه في السياسة الدولية، والذي يفرض حتمية التفاعل مع تلك البيئة الخارجية.

تجدر بنا الإشارة إلى أن التفاعل الحاصل بين البيئة الداخلية Internal Politics، والبيئة الخارجية External Politics، إما يصدر عنه إستجابة Response، أو رد فعل Reaction، أو كلاهما في آن واحد وهنا يحدث ما يعرف بالتفاعل Interation. فكما ورد في تعريف الدكتور حامد ربيع فيما يتعلق بهذا التفاعل في السياسة الدولية، أنها: " التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة".

وهذا ما سيتم توضيحه في المخطط التالي:



وإلى وقت قريب كان الفصل بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية أمرا صعبا جدًا حيث اعتبرهما الكثير من المهتمين وجهان لعملة واحدة، لذلك فجّل النظريات والجهود العلمية التي بذلت خاصة منذ النصف الثاني من القرن الماضي جاءت على شكل نظريات عامة تفسر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وعادة النظريات العامة والشاملة الخاصة بالعلاقات الدولية تركز على جانب السياسة الخارجية، مثلًا: الواقعية، السلوكية، المثالية فحتى من جانب التنظير كان هناك ارتباط بينهما.

وقد كان الهدف من تطوير تلك النظريات تحليل هذه الظواهر المتشابكة في العلاقات الدولية وإمكانية التنبؤ بكيفية حدوث الظواهر في المستقبل، لكن التقدم الذي واكب الميدان لم يتطور بالشكل المطلوب؛ إذن فمن الناحية العملية والنظرية لم يكن هناك فصل تام بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية فالفترة الممتدة بين عام 1648 (معاهدة واستقاليا وبداية عهد الدولة القومية) حتى عام 1914 مثلت هذه الفترة عصرا ذهبيا للدبلوماسية التقليدية (تعرف الدبلوماسية على أنها مجموعة من الآليات التي تساعد وتساهم في عمليات أولويات السياسة الخارجية، فهي أداة للسياسة الخارجية كما أنها معرفة بالأساس بتفاعل مفهوم المصلحة الوطنية والقوة). وفي ظل هذه المدرسة (الدبلوماسية التقليدية وسياسات توازن القوى التي سادت في هذه الفترة) سادت فكرة استقلالية الدولة عن أي سلطة حتى ولو كانت قوة قومية، وبالتالي فقرارات السياسة الخارجية لأي دولة في هذه الفترة هي خاضعة للسيادة المطلقة للدولة (إذن نكون هنا أمام السيادة المطلقة المقدسة ومسألة عدم التدخل أو واجب التدخل على عكس السيادة المخترقة بالإطلاق ومسؤولية المجتمع الدولي).

وعقب هذه الفترة برز المنهج القانوني في العلاقات الدولية (ويسعى رواده إلى تقييد سلوكيات الدولة بقوانين معينة من حيث التركيز على التنظيم القانوني الدولي خاصة في عهد عصبة الأمم). ويرى أنصار هذا المنهج أنّ على الدول أن تتقيد بأحكام القانون الدولي في علاقاتها ببعضها البعض، وهذا التقييد يقتضيه متطلبات التنظيم الدولي.

ولكن الملاحظ بالنسبة لهذا الاتجاه الذي ساد بين الحربين العالميتين، أنه يفصل إلى حدّ كبير بين خلفيات ومسببات السلوك الدولي وبالتالي يحاول فقط تفسير سلوكيات الدول من وجهة نظر قانونية بحتة، بما أنّ القانون الدولي لا يفسر عامل سلوك الدول فهناك سلوك لا يمكن إخضاعه للتحليل والمنطق القانوني، ولذلك ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مجموعة من النظريات والمناهج والنماذج التي تحاول تقديم تفسير موضوعي علمي لكل ما يحدث في العلاقات الدولية وتحاول إيجاد أرضية منهجية وعلمية للتفريق بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

و لكن كذلك كلّ النظريات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية يشوبها بعض الغموض كما وجهت لها انتقادات شديدة؛ فكلّ تلك المدارس تركز فقط على جانب من جوانب السلوك

الدولي، فهناك مدارس تركز على المصلحة كالواقعية وتهمل بقية المتغيرات الأخرى، ومدارس تركز على الأمن القومي كالدراسات الاستراتيجية، ومدارس تركز على السياسات الإمبريالية (الماركسية)، وهناك مدارس تركز على توازن القوى في النزاعات الدولية وتهمل اعتبارات أخرى كمدرسة النسق الدولي، وهناك مدارس تركز على الاعتبارات الجغرافية، وأخيراً هناك مدارس في العلاقات الدولية تركز على الاعتبارات النفسية لصانع القرار وتهمل المتغيرات الأخرى.

لكن رغم هذه النقائص التي تكتنف كلّ مدرسة فلأول مرة ظهرت مدارس بعد الحرب العالمية الثانية جزئية أو تعالج موضوعاً في العلاقات الدولية وفقاً لفروعه المختلفة فظهرت مدارس ونظريات خاصة بالسياسة الخارجية، وأخرى خاصة بالصراع الدولي كجزء من العلاقات الدولية، ومدارس أخرى تختص بدراسة ميدان التكامل والتعاون الدولي، الاعتماد المتبادل... إلخ. ولكن بالرغم من ظهور كلّ هذه المدارس والنظريات فإلى يومنا هذا ما زال يعتقد الكثير من المحللين أنّ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية أمر واحد وهذا الاعتقاد يرى بأن العلاقات الدولية هي مجموع السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الجماعة الدولية.

من الناحية المنطقية يمكن اعتبار هذا الرأي صحيحاً إلى حدّ ما لأنّه يمكن اعتبار السياسة الخارجية للدول الأعضاء في المجتمع الدولي جزءاً من العلاقات الدولية، لكن ذلك غير كافٍ بحيث أنّ علاقة الدولة المتشعبة في المحيط الدولي لا تقتصر على الدول الأخرى المماثلة لها، فقد تدخل في علاقات مع تنظيمات مختلفة كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات أو حتى مع أشخاص.

إذن هذا الرأي الأول يتوقف مع أين يمكن إدراج كلّ هذه السلوكيات التي تقوم بها الدولة مع أطراف أخرى غير الدول؟ .

وبالتالي من خلال ما تم ذكره فالعلاقات الدولية ليست بمجموع السياسات الخارجية للدول فقط بل تمثل هذه الأخيرة، فمفهوم العلاقات الدولية أشمل وأوسع من مفهوم السياسة الخارجية للدول الأعضاء. هناك حتى بعض السلوكيات التي تتم داخل الدولة وتكون لها انعكاسات خارجي كعلاقة الدولة بالرعايا الأجانب المقيمين بأراضيها. وعليه فإنّ القول بأنّ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية يتشابهان إلا أنّ العلاقات الدولية أوسع في مداها وأشمل في موضوعها من السياسة الخارجية للدول.

وإلى جانب ذلك فإنّ السياسة الخارجية للدول يمكنها أن تتأثر بمعطيات وعوامل قد تفرزها البيئة الدولية وتكون انعكاسات التفاعل أو لتطور العلاقات الدولية، فهذه العوامل قد يكون لها

الدور الحاسم في توجيه السياسة الخارجية في أكثر من العوامل الأخرى الداخلية (العامل الجغرافي ...).

ومن أمثلة هذه المتغيرات التي تفرزها البيئة الخارجية، نذكر منها:

➤ **المتغيرات التكنولوجية:** ويدخل في هذا الإطار كل الاختراعات والإبداعات التي تخرج في المجال الدولي، تطوير الأسلحة، نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، تطور وسائل الإعلام والاتصال.

➤ **متغيرات تفرزها البيئة أو المتغيرات البيئية:** مشكلة الموارد الأولية، النمو الديمغرافي، التلوث، مشاكل الهجرة، المخدرات، الإرهاب، المافيا، وغيرها...

➤ **المتغيرات المذهبية والعقائدية:** بحيث أنّ بروز الإيديولوجيات الفوق قومية تجعل البعض يعتقد بأنّ هناك انتاج فكري انساني غير محدد برقعة جغرافية معينة، وبالتالي تصبح الدول الأخرى ملزمة في بعض الأحيان بتبني هذا الإنتاج الفكري الإنساني، مثلا: في فترة الحرب الباردة برزت الإيديولوجيتان فكلّ الدول الأخرى تجد نفسها مضطرة للانتماء لإحدى الإيديولوجيتان كحلفاء) أما الآن فهناك خيار واحد (وهو ما عبر عنه فرانسيس فوكو ياما في كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" ولا أيديولوجية بعد الأيديولوجية الأمريكية ولا اقتصاد بعد اقتصاد السوق برغم من انهيار الاقتصاد الأمريكي والأزمة المالية الدولية ...).

➤ **المتغيرات الاقتصادية:** وتندرج في هذا الإطار كلّ المحاولات الخاصة بالتكامل الجهوي والدولي، وكذا التقلبات التي تحدث في الأسعار خاصة أسعار المواد الأولية والعملات (كالأزمة الآسيوية التي عصفت بمجموعة من الدول، والأزمة المالية الدولية)، والمساعدات الاقتصادية (والتي ما هي إلا تدخل في الشؤون الداخلية يجعل الدول في خضوع وتبعية، وأصبحت تلعب دورا في إدارة النزاعات الدولية (فهناك من يعتقد أنّ للعامل الاقتصادي دور كبير في تطور مسار السلام بين العرب وإسرائيل، فمصر تتلقى 4 مليار دولار سنويا من الولايات المتحدة الأمريكية وقد هددت هذه الأخيرة عام 2002 بقطع هذه المساعدات نتيجة بعض مواقفها من المفاوضات).

➤ **المتغيرات العوامل الشخصية:** ويقصد بها إمكانية بروز زعامات على المستوى الجهوي والمستوى الدولي، وهذه الشخصيات الكاريزمية قد يكون لخطابها السياسي صدى على الدول الأخرى مما يجعل من سياستها الخارجية تابعة لشخصية هذا الزعيم.

➤ **متغيرات فوق قومية:** وتلعب دورا في توجيه السياسة الخارجية للدول، وهي محددة أساسا في المنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الحكومية، المنظمات الإنسانية غير الحكومية، الأفراد.

وعليه فإن كل هذه المتغيرات تجعل من الدولة تابع لما يحدث في البيئة الخارجية، وبالتالي فيما أنّ السياسة الخارجية جزء بسيط من العلاقات الدولية تكون تابعة لما يحدث في المحيط الدولي، وبالتالي تكون العلاقات الدولية أشما من السياسة الخارجية في وقت تزايد روابط الاعتماد المتبادل وضعف دور الدول خارج البيئة الدولية. وبدراسة عملية ونظرية للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، نخلص إلى أنه لم يكن هناك فصل تام بينهما .

أنواع السياسات الخارجية:

هناك عدة تقسيمات للسياسات الخارجية للدول وهذا التعدد في التقسيم ينبع أساسا من الزاوية التي ينظر من خلالها كل شخص إلى السياسة الخارجية وكذا التغيير والاستمرارية التي قد يحدث في سياق تفاعلها مع الوحدات الدولية ، كما أنّ هذا الأمر لا ينطبق فقط على السياسة الخارجية بل على كلّ المواضيع الخاصة بالعلاقات الدولية.

فالرؤية العلمية للسياسة الخارجية تفترض أن السياسة الخارجية للوحدات الدولية هي سياسة نمطية *Patterned Policy*، بمعنى أنها تتسم بخصائص تحدث بطريقة تكرارية تميزها. ويمكن رصدها والتنبؤ بها ومثال ذلك، أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلالها تسير طبقا لسيكولوجية صانع القرار بحيث شهدت تقلب زمني ودوري بين السياسة التدخلية والسياسة الانعزالية.

ونذكر كذلك السياسة الخارجية المصرية والتي يرتهن تفاعلها الخارجي بقضية تأمين مصادر مياه النيل في السودان باعتبارها الأولى في أجندتها السياسية والتي تحدد نمطها الخارجي.

وتجدر الإشارة إلى أن التغيير في توجهات السياسات الخارجية برز في مرحلة الثمانينات ضمن الحقول المعرفية للسياسة الخارجية المقارنة، والتي تطورت مضامينها في ستينيات القرن المنصرم كرد فعل عن المناهج التقليدية في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية على وجه الخصوص.

وهذا التغيير الذي سيعيد هيكله النسق السياسي الذي يؤثر في التوجه الخارجي كما تطرق لدراسته كل من:

جاريل روزيتي *Jarel.A.Rosati*، جو هاجان *Joe .D. Hagan* ومارتن سامبستون *Martin .W.Sampson*، في مؤلفهم سنة 1986 تحت عنوان: "إعادة هيكله السياسة الخارجية: كيف تستجيب الحكومات للتغيير العالمي : *Foreing Policy Restricting* : "How gouverments respond to global change".

وما تحدث عنه جيمس روزيناو *James Roseneau* ، عن التكيف السياسي *Political Adoptation* وكذلك المفهوم الذي قدمه هولستي حول: "إعادة هيكله السياسة الخارجية ". وكذا اهتمام جولد مان بدراسة الاستقرار في السياسة الخارجية، وما أضافه هيرمان بدراسته لـ: "إعادة التوجيه في السياسة الخارجية *Reorientation Of Foreign Policy*".

كلها خلصت إلى مفهوم عام يشمل ويعبر بعمق عن أبعاد التغيير، بحيث تجسد ذلك في التصور الذي يرى أن في السياسة الخارجية يوجد خط متصل به طرفين أحدهما يمثل التغيير

الجزئي (Micro Change)، وبينما تمثل إعادة هيكلة الطرف الآخر الذي يعبر عن أقصى درجات هذا التغيير حيث يمثل تغيرا كليا (Macro Change) في السياسة الخارجية .

وفي مجملها تحدد أن هذا التغيير الحاصل يمس المستويين الآتيين:

- التغيير الناتج عن تغيير النظام أو تحول الدولة.
- التغيير الذي يحدث عندما تقرر الحكومة الدفع نحو سياسة خارجية مغايرة وهنا قد يحدث خلل في إعادة توجيه السياسة الخارجية لأنه بمجرد تغيير في الفواعل وحركيتها سيؤثر ذلك على طبيعة التغيير لیتجه نحو تصحيح ذاتي Self-Correcting فقط.

وقد قام هولستي بدراسة سبب إحداث إعادة هيكلة للسياسة الخارجية وذلك بتحديدده لأربع أنماط أساسية للسياسة الخارجية وهي على النحو الآتي:

- **نمط العزلة (Isolation):** والذي تكون فيه محدودية المشاركة الخارجية ورفض التغلغل الخارجي واستبعاد الارتباطات العسكرية وغياب الدبلوماسية الخارجية.
- **نمط الإعتماد على الذات (Self-reliance):** ويقصد به المساهمة بمشاركة محدودة والاكتفاء بتنويعها وإبعاد التغلغل الخارجي وحتى الدخول في ارتباطات خارجية تعظم من ذروته.
- **نمط الاعتماد (Dependence):** وهو الارتفاع في مستوى المشاركة الخارجية والتركيز على قوة خارجية رئيسية واعتمادا على مصادر الدعم الخارجي التي تزيد من مستوى التغلغل الذي يعرف في غالبه بالتحالفات العسكرية.
- **نمط عدم الانحياز/التنوع (Non- alignment diversification):** ويكون بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية ولكن مع تنوع الشركاء الخارجيين ، واستبعاده الدخول في تحالفات عسكرية مع قوى عسكرية كبرى.

وتم صياغة وبناء هذه الأنماط الأربعة انطلاقا من معايير عملية فرضتها التفاعلات في البيئة الدولية، وهي:

1. مستوى مشاركة الدولة في العلاقات الدولية.
2. اتجاه مشاركة الدولة في العلاقات الدولية (تنوع المشاركة أو حصرها وتركيزها).
3. مستوى قابلية الدولة لتغلغل القوى الخارجية.
4. نمط الالتزامات العسكرية والدبلوماسية.

وأشار إلى هذا التحول في إطاره النظري الذي ركز فيه على دول العوامل الخارجية ، الداخلية، وكذا المرجعية التاريخية والعوامل الثقافية والدوافع المتعلقة بعملية صنع القرار .

وأما بالنسبة لهيرمان فقد حدد تدريجيا أربع مستويات للتغيير في السياسة الخارجية وهي كالاتي:

✓ **التغييرات التكيفية (Adjustment change):** وهو تغيير بالنسبة له روتين ووارد في التفاعلات التي قد تحدث ، ولا يرقى حتى لأن يصنف في إطار التغيير في السياسة الخارجية.

✓ **التغييرات في البرامج (Program change).**

✓ **التغييرات في الأهداف (Goal change)**

يعتبران من أبرز التغييرات التي تحدث باستمرار.

✓ **التغييرات في التوجه الدولي (International Orientation change):** ويعد من بين المتغيرات النادرة في الحدوث.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا التصنيف يتم بتوفير عوامل أساسية اقترحها هرمان، والتي تمثلت في:

➤ **عامل المبادرة القيادية:** والذي يبرز في النظم التسلطية بحيث يمتلك القائد السياسي قدرة اقناعية تمكنه من احداث التغيير بكل حرية (غياب قيود داخلية تحول بينه وبين هذا التخير).

➤ **عامل التأييد الحكومي:** والذي يصدر من مجموعة داخل الجهاز أو عدد من الأجهزة (وزارة الخارجية، مؤسسات الأمن القومي، سلك المخابرات...)، فتؤيد هذا التغيير وتضغط لاحدائه .

➤ **إعادة الهيكلة الداخلية:** تكمن في أنه أحيانا يكون للسياسة الخارجية مؤيدون في الداخل ذو القوة والنفوذ للتأثير. ويقومون بإعطاء الشرعية لهذه السياسة وتأييدهم لتوجهاتها، ولكن في حال تغير موقف هؤلاء المؤيدون أو ضعفهم في المواجهة أو تغير علاقاتهم بالنظام نفسه، فإنه سيؤدي لك إلى تغير السياسة التي يتبعها هذا النظام.

➤ **عامل الصدمات الخارجية:** والذي في غالبه يظهر في تغير السياسة الخارجية نتيجة لإدراك الحكومة القائمة بوجود تغيرات في البيئة الخارجية، خاصة وإن كانت عبارة عن أحداث كبرى يصعب تجاهلها. وبالتالي يدفع بالدولة إلى تغيير السياسة المنتهجة استجابة للوضع الذي أفرزته تلك التغييرات الخارجية، ويضيف هيرمان أنه إن حدث تفاعل بين العوامل السابقة قد يؤدي إلى صدمة خارجية تدفع بالقيادة العليا إلى احداث تغيير في السياسة الخارجية.

وعليه فإن نموذج هيرمان يركز على عملية صنع القرار، باعتبارها متغير وسيط بين وكلاء/ فواعل تغيير السياسة الخارجية . وتؤثر على التغيير في أحد أنساقه (تغيير في البرامج،

الأهداف، التوجه الدولي)، وبهذا فإن عملية صنع القرار قد تسير أو تعرقل التغيير في أي مرحلة من مراحل صنع القرار الخاص بالتغيير.

وبهذا فإن تغيير السياسة الخارجية ليست ظاهرة جديدة، وإنما هي امتداد تاريخي في العلاقات الدولية. كما تحدث عنها ثيوكلديدس Thucydides فيما تعلق بانتقال الولاءات Shifting Alliances في كتابه "الحرب البولونية"، وحتى في دراسته لنظرية العلاقات الدولية (نظرية توازن القوى) وصولاً إلى ما عليه اليوم، والتي في مجملها تشير إلى تلك التحولات التي يمكن أن تطرأ على السياسة الخارجية للدولة سواء من حيث توجهاتها أو سلوكها وأدواتها وأهدافها.

وبالتالي ذلك التغيير سينعكس على تعدد التصنيفات لأنواع السياسة الخارجية، وهو ما سنحاول توضيحه فيما يلي:

1. أنواع السياسة الخارجية حسب عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (أي الطريقة التي تتخذ بها القرارات) فيمكن تصنيف السياسة الخارجية إلى نوعين، هما: ديموقراطي وغير ديموقراطي.

➤ **دول ديموقراطية:** والمقصود بها أن عملية صنع القرار في هذه الدول الديموقراطية تنقسمها مجموعة من الأجهزة، إذن فصنع القرار يعرض للتقسيم والمتابعة من طرف مؤسسات ديموقراطية منتخبة (وهذا لا يعني مساوئ الأعباء والمسؤوليات لجميع المؤسسات بل النسب متفاوتة) وفي مثل هذه الدول مسؤوليات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تتوزع بين مجموعة من المؤسسات رغم أن تنفيذها وبلورتها في شكلها النهائي يكون بيد أجهزة السلطة التنفيذية.

كما أن القرارات في هذه الدول تمر بمراحل وفي كل مرحلة تشارك أجهزة ديموقراطية منتخبة، هذه المشاركة وتوزيع المسؤولية يقال بأنها لا تسمح بمرور القرار غير العقلاني وارتكاب الأخطاء، لكن هذا القول يكتنفه بعض الغموض (فقد تفرض المؤسسة الأقوى رأيها في اتخاذ القرار وقد يكون غير عقلاني، مثل: أجهزة الاستعلامات – الولايات المتحدة تعتمد في قراراتها الخارجية على التقارير الاستخباراتية).

➤ **الدول غير الديموقراطية:** وعادة ما يقصد بها الدول الاشتراكية -سابقا- والشمولية وهي تحتوي على بعض المؤسسات (كالبرلمان منتخب، حزب، رأي عام، مؤسسة عسكرية...) وقد تكون منتخبة إلا أن عملية صنع وتنفيذ القرارات في سياساتها الخارجية تمتاز بنوع من المركزية في مسؤولية صنع وتنفيذ القرارات، وهذه المركزية تجعل من القرارات خاضعة في بعض الأحيان لنفوذ أشخاص معينين،

وحيث يمكن القول أنّ مسار عملية صنع القرار في هذه الدول قد يتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل الشخصية في توجيه السياسات الخارجية لهذه الدول، وهذا ما يعرضها إلى إشكالية القرارات غير العقلانية، لكن من ناحية أخرى يقال بأنّ هذه الدول هي أكثر سرعة من غيرها في التعامل مع الأزمات الدولية (عكس الدول الديمقراطية التي تمرّ عملية صناعة القرار فيها بمراحل وهو ما يستغرق وقتاً)، أما الدول العربية فقراراتها ليست بقرارات بل هي مجرد ردود أفعال.

2. أنواع السياسات الخارجية من حيث الأهداف: وهنا يمكن القول أنّ هناك سياسات تتوخى أهداف التوسع والسيطرة وطبيعة هذه الأهداف بالضرورة تورط الدولة في نزاعات وحروب مع بقية الدول الأخرى (وهو حال الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وسوريا، وإيران في لبنان وسوريا واليمن) وبالتالي يمكن القول أنّ مثل هذه السياسة الخارجية هي مصدر النزاعات والحروب والأزمات في العلاقات الدولية.

ومن ناحية ثانية هناك سياس خارجية تهدف إلى تحقيق أهداف سلمية وتعاونية ولا تكون لها رغبة إطلاقاً في توجيه الآخرين أو التأثير عليهم أو التوسع. وبالتالي فإنّ طبيعة السياسة الخارجية هي التي تحدد نوعية السلوك سواء العدوانية أو السلمية.

3. أنواع السياسات الخارجية من حيث المبادئ والقيم: وينظر إلى السياسة الخارجية من حيث القيم والمبادئ التي ترتكز عليها هذه السياسة الخارجية، فهناك من تعتمد على إيديولوجيات نشطة وبالتالي تكون أكثر نشاطاً من غيرها من السياسات الخارجية، وهذه الإيديولوجيات قد تكون نشطة في العلاقات الدولية اشتراكية أو امبريالية لأنها تحتوي على هدف التوسع والبحث عن مناطق نفوذ وهناك إيديولوجيات جامدة (إيديولوجيا الوضع القائم) والدول هنا تكون أقلّ نشاطاً من غيرها في السياسة الخارجية لأنها لا تبحث عن نفوذ أو توسع (وهو حال كلّ من سويسرا وتونس).

4. أنواع السياسات الخارجية من حيث علاقة القرارات المتخذة بالإيديولوجية الرسمية التي تتبناها الدولة: ووفقاً لهذا المعيار فإذا كانت هذه القرارات والسلوكيات المتخذة من طرف الدولة في محيطها الدولي هي قرارات متجانسة مع المبادئ الإيديولوجية أيّ هذه الأخيرة تؤثر في صياغة القرارات (وبينهما علاقة وطيدة) وهنا نكون بصدد سياسة خارجية إيديولوجية، أما إذا كان هناك انفصال بين قرارات السياسة الخارجية وسلوكيات الدول وبين المبادئ الرسمية التي تتبناها هذه الدولة أي أنّ المبادئ الإيديولوجية لا تؤثر على الأقل في مرحلة اتخاذ القرار وتنفيذه (علاقة غير واضحة المعالم) تسمى هذه السياسة الخارجية براغماتية (والعلاقة بين البراغماتية والإيديولوجية في العلاقات الدولية هي معقدة جداً ففي يوم واحد مثلاً يمكن ملاحظة سلوكين تتخذهما الدولة معاً).

وفي الحالة الثانية أي الانفصال بين المبادئ الأيديولوجية وسلوك الدولة لا يجب أن يستمر لمدة طويلة لأنه إذا استمر التناقض بينهما يعني ان هناك خلل وقد يكون في المبادئ الأيديولوجية (فتكون خيالية أو مثالية لا تقبل التحقق) وهذا ما يؤدي إلى إعادة النظر في المبادئ القيمة (وهذا ما حدث في سلوك الجزائر في الفترة ما بين 1962 و1989 فقد كانت المبادئ ذات طبيعة اشتراكية لكن تعمل الجزائر مع الدول الأوروبية كانت علاقات برغماتية)، وفي الفترة ما بين 1965 و1980 كان هناك صدام إيديولوجي ثنائي على المستوى الدولي انعكس على الدول العربية دول تتبع إيديولوجيات اشتراكية (تقدمية) ودول أخرى تتبع المنهج الليبرالي (رجعية) انهارت الأيديولوجية الاشتراكية على المستوى الدولي انعكس ذلك على الدول العربية فكل الإيديولوجيات الاشتراكية انهارت ما عدا استثناءات قليلة جدا (ليبيا، العراق، سوريا) أي حدث انهيار في المنظومة القيمة لأن التي كانت متبعة لم تعد صالحة للتطبيق في المجال الدولي.

مفهوم وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

تعرف عملية اتخاذ القرار بأنها عبارة عن مسار يحتاج إلى مجموعة من المراحل والعمليات المتسلسلة التي تحتاج إلى اختيار إحدى البدائل المتاحة، والقصد منه اتخاذ هذا القرار من مجموعة البدائل وهدفه تحقيق الأهداف المرسومة من طرف الدولة. وتنصب عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية أساساً حول معرفة الطريقة أو الكيفية التي تتفاعل بها الدول المستقلة مع مواقف البيئة الخارجية، وهذه المواقف هي كل الدوائر والأحداث التي يفرزها النظام الدولي بمعنى تفاعلات الفواعل الدولية المختلفة.

وعليه فإن عملية اتخاذ القرار هي عبارة عن طريقة التفاعل مع الواقع الدولي من خلال القرارات الخارجية، وهذه الأخيرة عبارة عن قرارات تعكس إلى حد ما اتجاهات ومواقف وتصورات الدولة والتي بدورها تميز كل دولة من الدول.

وقد اختلفت التعاريف لهذه العملية باختلاف التصورات الفكرية للباحثين والمفكرين، حيث ورد في بعضها ما يلي:

- إن عملية صنع القرار هي تلك التي يتم فيها تحويل المطالب إلى قرارات من خلال سلسلة من الاجراءات والتفاعلات بين الأنساق السياسية والأوعية الاجتماعية التي تحتضنها وتتفاعل معها.
- وهي أيضا العملية التي تتضمن تحديد الأهداف والمصالح القومية واتخاذ القرارات اللازمة لوضعها موضع التطبيق، من خلال أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المختلفة.
- ويعرفها د. عبد الهادي التهامي، على أن مفهوم صنع القرار في السياسة الخارجية هو يرتبط بتحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة مشكلة أو موقف معين، وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات والتقارير الكامنة والسليمة إلى أجهزة اتخاذ القرار في التوقيت السليم الملائم.
- ومن أبرز التعريفات، تعريف ريتشارد سنايدر **Richard Snyder** لهذه العملية بأنها اختيار بديل من البدائل ويخضع لتوجيه فريق عمل ومستشارين الذين يوضحون ما لكل بديل وما عليه.
- وفي تعريف آخر، هي عملية فنية وذهنية في آن واحد، إذ أنها تحتاج إلى الإلمام الكافي بالجوانب الفنية والمعلومات الدقيقة المتصلة بالموضوع، كما أنها تحتاج إلى مهارات عالية في التحليل والمفاضلة بين البدائل واختيار البديل المناسب.

وفي إطار هذا السياق، فإن الاهتمام بهذه الدراسة الميدانية شهدت تزايدا منذ الحرب العالمية الثانية نظرا للمكانة المركزية التي يحتلها القرار في العملية السياسية. وهذه المكانة الحساسة أضفت على تحديد مفهومه والكيفية التي يتخذ فيها الغموض خاصة فيما تعلق بدراسة التاريخ الدبلوماسي والنشاط الحكومي.

وعلى هذا الأساس، تجدر الإشارة إلى أن عملية اتخاذ القرار لم تدرس خارج نطاق العلوم السياسية دراسة منظمة ودقيقة.

فقد انصرف الفكر السياسي إلى الاهتمام بتلك القرارات التي تعبر عن سلوك تلك القوى الاجتماعية المؤثرة في عمليات صنع السياسة. وفي المقابل ركز علماء الاقتصاد على قرارات المستهلك أو المنتج أو المستثمر. بينما سعى علماء الإدارة في البحث عن كيفية تحسين مستوى أداء الأجهزة التنفيذية وترشيد اتخاذ القرار. وحسب المحللين النفسيين فيجب التركيز على دراسة الدوافع الخفية وراء القرارات التي يتخذها الفرد.

وبالتالي فإن عملية صنع القرار تسيير وفق مسارين ، المسار الأول يتضمن الطرف المقرر (Agent) والمجسد في كيان الدولة بأشخاصها المخولين للإفصاح عن مضمون الأفعال والقرارات المتخذة، والمسار الثاني يتضمن المحيط (Environment)، الذي يحف بالقرار من قبل ومن بعد وفق بعد زمني ومكاني فنجد ما يعرف ببيئة سابقة للقرار والتي تتواجد في ذهن صاحب القرار و بيئة خارجية أي كل ما يظهر سيكولوجيا وموضوعيا ينتقل إلى البيئة اللاحقة للقرار والتي تحتوي على البعدين الظاهرين وبهذا تشكل سلسلة متواصلة من المعطيات التي تساهم كلها في عملية صنع القرار (Decision-Making Process).

وتجدر الإشارة إلى التمييز الواجب ذكره بين عملية صنع القرار والقرار كعنصر في رسم وتحديد التوجه السياسي وأبعاده. ومن البديهي أن عملية صنع القرار السياسي هي الأشمل والأوسع من القرار، لأن هذا الأخير ما هو إلا تعبير عن المخرجات التي ترتبط بالموقف.

وللتوضيح أكثر، فإن صنع القرار هي عملية تتضمن تهيئة للمعلومات وصياغة للبدائل وإيجاد حلول للإشكاليات المطروحة، بينما اتخاذ القرار (Decision Taking) يشير إلى اختيار البديل الأرجح والأنسب للوضع، وبهذا فإن القرار ما هو إلا اختيار لبديل من البدائل (Alternatives).

والمتفق عليه أن مصطلح صنع القرارات في السياسة الخارجية (Foreign Policy decision making)، يقصد به مجموع الخيارات التي يتبناها الأفراد، الجماعات ، التحالفات والتي تؤثر في الدور الوظيفي للدول في المسرح العالمي.

ولما سبق التطرق إليه حول تحديد موضوعها العلمي والعملية، فإن قراراتها ذات قيمة عالية ومحاطة بالشكوك والمخاطر التي تجعل من دراستها ذات أهمية بالغة في دراسة السياسة الدولية، فالباحث أحيانا باستخدامه لقيود معرفية يحصل على نتائج مختلفة أثناء معالجته للمعلومات، لأن اتخاذ القرار في السياسة الخارجية في بعض الأحيان قد يصاغ بعناية، وأحيانا يتخذ بالاعتماد على الحدس. ومما لا شك فيه أن حركية السياسة الدولية في النظام العالمي أنها تحدث بفعل قرارات تصدر عن النخب الحاكمة في الدول وصياغتها للقرار دائما تحيط بها هواجس وتناقضات متشابكة فيما بينها تؤثر على مجريات العملية والاختيار العقلاني الأنجح لتحقيق المصلحة .

وبدراسة مجمل المتغيرات التي طرأت على بنية النظام الدولي وحتمية التعامل وفق منطق العولمة وتحديات العصر المتواترة وعلى أنماط متنوعة وفي بيئات مختلفة، أضفت على نسق التحليل السياسي للمواقف الدولية نوعا من المفارقة بين مستويين، فالمستوى الأول تمثل في تفاعل الدول الكبرى والمتوسطة والمستوى الثاني يشمل حركية الدول الصغرى .

وخلافا للتصور الإمبريالي التقليدي والرؤية الدونية للدول الصغرى أو الحديثة الاستقلال خاصة فيما تعلق بمحدودية التأثير لدى سياستها الخارجية، فإن الإسهامات النظرية المعرفية الحديثة بحداثة المتغيرات الدولية (تعدد الفواعل والأنساق)، أدت إلى تطوير تلك المكانة التي احتلتها هذه الدول في الساحة الدولية بإضفاء قالب نظري يحاول تفسير تفاعلها وتأثرها وسبل تحقيق مصالحها في ظل التنافس والتجاذبات المستمرة.

وبادئ ذي بدء، تجدر الإحاطة بمفهوم الدولة الصغيرة وصولا إلى تفسير عوامل تبنيها لسياسة خارجية فعالة.

فقد تم القصد بالدولة الصغرى استنادا على القدرات التي تمتلكها (عناصر قوتها) وكذا الكيفية التي تستخدم بها تلك القدرات في فضاءها الخارجي، وبدراسة درجة التأثير التي قد تبلغها مقارنة بالدول الأخرى من نفس مستواها، وكذا بعلاقتها مع القوى الكبرى. ويتحدد مفهومها أيضا بمدى إدراكها لقدراتها الذاتية وإدراك الطرف الآخر لتلك القدرات.

وتجسدت الإسهامات النظرية الحديثة في افتراض ما بعد الحداثة، ألا وهو "التفاصيل" والذي بنيت عليه الرؤية الحداثية لعلم العلاقات الدولية التي كانت تشكك في إمكانية الوصول لنظرية عامة. وهذا الفرض يقيد في تفسير (السبب أو العلاقة السببية) التي تواجه الباحثين المهتمين بدراسة السياسة الخارجية، وما يلتف بها من ويسيطر على توجهاتها ذلك التعدد والتشعب المتداخل والمتفاقم بين الحين والآخر. فنجد الباحث ينطلق إما من محاولات جزئية تفسيرية لسلوكيات الدول الخارجية بالاعتماد على أحد المحددات، أو يلجأ إلى المداخل النظرية والإقترابات : كنظرية صنع القرار ونماذج السياسات البيروقراطية. وقد يجدر به

الموقف الخارجي الاستعانة بإحدى نظريات العلاقات الدولية كإطار الواقعي والليبرالي والبنائي.

وتجدر الإشارة أيضا ولأسباب أنطولوجية ، أنه يتاح له التحليل بضم كلا النظرتين واستبعاد النظرية البنائية، لأن هذا التصنيف يرتبط بالأساس بنماذج الفواعل الأساسية في تركيبها. وبتبلورها إلى الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة وتبنيهما لنموذج " منطق الإنسان الاقتصادي" الذي رسخ دورهما في قسم النظريات العقلانية، فإبعاد النظرية البنائية لا يعني أنها قصيت لقصورها في بعض القضايا والظواهر. وإنما برزت في تفسيراتها للسياسة الخارجية التي هي محور نقاشنا وفق تبنيها لمفهوم " منطق الانسان الاجتماعي".

فمنطق الانسان الاقتصادي، هو أن الإنسان يتحدد سلوكه بالعوامل الاقتصادية وحدها مجردة من العواطف والتعاليم الدينية.

وهذا المنطق ارتبط ظهوره بظهور العولمة وما ينطوي عليها من مفارقات كبيرة تشكل معيار قوة ومصدر ديناميكية بنية النظام الدولي، الذي تفتح فيه آفاق جديدة للجماعات من خلال تقديم فرص للنهوض بالاقتصاد وزيادة في مستوى التبادل التجاري وكذا إعادة توزيع عناصر القوة والثروة من أجل بناء اقتصاد جديد قائم على تراكم رأس المال المعرفي لا المادي.

وفي ظل التحديات التي زادت من خريطة توزيع القوة والقرار في حقل العلاقات الدولية وجعلت من الدول والمجتمعات الصغيرة ضعيفة في مستوى التأثير وعدم قدرتها على صوغ برنامج يواكب العولمة الراهنة.

وبهذا اضطرت إلى اختيار الانضمام لتوجهات القوى الصناعية الرئيسية في إطار المنظمات الدولية. بما في ذلك منظمة التجارة العالمية، والسير وفق البرنامج الأممي _هيئة الأمم المتحدة_ والتي سرعان ما تراجع دورها في العديد من القضايا مؤخرا ولم تعد السيطرة الكاملة لها على الوضع الدولي، وبتراجعها تسببت في فشل التكتلات الدولية التي كانت تعبر عن مصالح الدول النامية كحركة باندونغ، الاتحاد الإفريقي وغيرها من التجمعات الإقليمية.

وساهم في إحداث نوع من الفوضى والتناقض في السلوكيات الدولية والقرارات المصيرية التي شنت رأي البلدان الصغيرة وحاجتها الماسة لمساعدات الدول الأخرى، فكانت ترى بانضمامها للتكتلات الإقليمية والدولية فضاء لتأثيرها وتأثرها وتقوية مقدرتها الكامنة، لهذا استدعى الوضع الدولي إلى بلورة وتجديد استراتيجية عولمية جديدة.

وهذا الأخير دفع إلى تفعيل التقارب التنظيري والرؤى الدولية و تغيير التوجهات الخارجية للعديد من الفواعل الدولية وخاصة العلاقات بين الدول في هذا المسعى

*مناهج تحليل السياسة الخارجية:

المنهج بما يحمله من معنى البحث والنظر والمعرفة، فهو في مدلوله الأصلي المسلك أو النهج الموصل للغرض المطلوب. وفي دراسة الظواهر المختلفة، يعد المنهج بمثابة الاقتراب الذي يساعد الباحثين والمحليلين من فهم حيثياتها ويمكنه من إدراجها في سياقها العلمي.

ولأن الظواهر تتشكل من مجموع الخصائص التي يكتشفها الباحث من خلال بحثه الدقيق والدؤوب باتباع منهج معين يلاءم تركيبها، ومن الملاحظ أن الظاهرة السياسية تشكل معضلة معقدة في العلوم الاجتماعية مقارنة بظواهر العلوم الطبيعية. لأن هذه الأخيرة تضع القانون وتنتظر النتيجة الحتمية والتجريبية، بيد أنه في الظاهرة السياسية فهي تفسر وفق التصور العقلي.

وبالتالي فالمنهج هو المنطق الصوري للتصور العقلي النابع من الإدراكات التي تم ملاحظتها في خصائص الظاهرة والتطورات التي قد تقع عليها وإمكانية تفسيرها والتنبؤ بمستقبلها .

ومن خلال المعرفة المباشرة للظاهرة يتم الاختيار المنطقي لأحد المسالك وذلك بفعل التواصل المباشر معها (الملاحظة، الاستقراء ، الاستنباط..). الذي يحدد فيما بعد مرحلتين يسلكهما الباحث في نسقه العام للبحث، فأول خطوة هي جمع المعلومات Gathering data، ثم يقوم بمتابعة لعملية تطور الظاهرة Process.

وبهذا يصبح الباحث أمام كم هائل من الأدوات والاقترابات التي يستخدمها في بناء افتراضاته التي تنطلق من الواقع، الذي هو موضوع التفسير والتحليل. وبالتالي يتحقق عنده ذلك الكل المترابط من التصور والتفكير والاستدلال. ومن هنا يتضح لنا الدور المهم الذي يؤديه المنهج، بحيث يسعى لإيجاد العلاقة التي تربط بين واقع الظاهرة وبين ادراكات وتصورات الباحث لها وما يحدث في بيئتها.

وفيما يتعلق بالمناهج في الدراسات التي تختص بالسياسات الخارجية للدول، فإنها شهدت تطورا وازدادت التغيير الذي آلت إليه بنية النظام الدولي. فانتقل بذلك التحليل من اعتماده على المناهج التقليدية إلى الاستعانة بمناهج حديثة تقترب من حداثة التفاعل الحاصل في العلاقات الدولية.

وبتعدد وحدات النظام الدولي وتفاوت درجة تأثيراتها وفق متغير القوة في السياسة الدولية، فإن الموقف الخارجي للدولة أصبح يدرج في حساباته التخطيطية مكانة تلك الفواعل ونطاقات التعامل معها.

ومواصلة في استكمال مضامين هذا العنصر المهم في تحليل السياسة الخارجية، سيتم التطرق لهذه المناهج التي تم الاعتماد عليها وفق الاطار العام للسياق الذي تتفاعل فيه مع الإشارة إلى التقسيم الذي شمل هذه المناهج.

1. المناهج التقليدية في تحليل السياسة الخارجية:

إن المناهج التقليدية تكتفي في سياقها العام للاقتراب من ظاهرة السياسة الخارجية بتقديم وصف لمضامينها ومساراتها، لأنها تعتقد أنه لا يمكن وضع قالب يفسرها. وهذا ناتج عن اعتبار موضوع السياسة الخارجية هو نشاط خارجي للدولة وبالتحديد للقيادة السياسية والبرامج المتضمنة للأهداف والوسائل المتاحة للتنفيذ، والمنبثقة كلها من تصور لما يجب أن يكون عليه الفعل ورد الفعل في النسق الخارجي للوحدة الدولية. فلا مجال للعلم من هذا التحليل وفقا لهذا المنطلق لأن الاجتهادات العلمية بطبيعتها ينصب اهتمامها على ما يحدث في الواقع.

وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على الوصف في المناهج التقليدية كمرجعية ومنطلق أساسي للتحليل خاصة فيما تعلق بالسياسة الخارجية للدول الكبرى، ويكون ذلك بتتبع المسار التاريخي لها والبحث عن الأهداف القيمية والأساليب التي تنتهجها في تحقيق المصلحة العليا القومية.

وما تبث عليه، أن هذه المناهج في دراستها للعلاقات الدولية قد تم اعتمادها بالأساس على دراسة التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي والنظرية السياسية. ولم يتم التطرق في ذلك إلى البحث عن الكيفية التي تعمل الدولة في إطارها لتحافظ على استمرارها لأنها وإن صح القول انها كانت تركز على متغير القيادة السياسية بدلا من متغير الدولة.

(أ)- المنهج التاريخي Historical Approach :

التاريخ هو المهم في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية على وجه الخصوص، وقد اكتسب هذه الأهمية نظرا لاحتلاله المركز الأول في دراسة التطور في موضوع العلاقات الدولية. وهو حقل معرفي أكاديمي متداول بشكل كبير في دراسة تطور التاريخ الدبلوماسي خاصة في فترة ما قبل الخمسينيات. وكذلك أن جل الدراسات في العلاقات الدولية تنطلق من امتدادات تاريخية لأحداث سابقة.

وعلى هذا الاعتقاد، يرى أصحاب هذا المنهج أنه يقوم على عملية تحري لأسباب نجاح السياسة الخارجية لقادة الدول أو فشلها خلال فترة معينة. وبالتالي فهو منهج يسعى للدراسة السطحية لكل ما ارتهن بالفهم الدقيق لتوجه الدول في علاقاتها السياسية مع دول أخرى. وكذا العملية الانتقالية التي تطرأ على أنظمتها بفعل ذلك التفاعل، وملاحظة الكيفية التي صنع بها القرار في السياسة الخارجية من خلال تحصيل النتائج التي أحدثتها الدوافع في إطار تاريخي محدد.

ب) - المنهج القانوني :

يعتمد هذا المنهج في دراسته للمواقف الدولية على الجانب القانوني، ولهذا يعد من بين الاقترابات الوصفية للموقف الخارجي سواء من حيث توافقه أو اختراقه وانتهاكه للقواعد والضوابط والمعايير القانونية الدولية.

وبالتالي، فهو يسعى لتحديد سلوك الدولة الخارجي على أنه سلوك قانوني أم عكس ذلك. وكذا يولي أهمية للنتائج المترتبة عن هذا السلوك خاصة فيما تعلق بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين الدول ومراحل إبرامها والتزامية الأطراف المنعقدة بها.

ج) - المنهج المؤسسي:

نتيجة انتقال هذا المنهج من سياقه التقليدي المكتفي بدراسة الدولة شكليا وكذا مؤسساتها الرسمية إلى السياق الحديث بحدثة وتطور الاسهامات والدراسات المهمة بالتغير الحاصل في النظام الدولي ، أصبح يولي اهتمام متزايدا في دراسة التفاعل بين المؤسسات السياسية والبيئة المتفاعلة فيها، ملما بذلك بكل الجوانب المؤثرة فيها والمتأثرة بها. وبهذا تم اعتماده في تحليل المؤسسات الدولية لدراسة التأثير والدور الذي تسهم به في استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي .

د) - المنهج المثالي/الأخلاقي:

يعد من الاسهامات المعيارية القائمة على فكرة ما يجب أن يكون ، وبرز هذا المنهج واستخداماته في تفسير الظواهر السياسية والمواقف في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وارتباطا بمبادئ الرئيس الأمريكي "ويلسن" تحت ما عرف بمبادئ الأربع عشر عام 1916.

وانصب اهتمام هذا المنهج على الكيفية التي من واجب السياسيين التصرف بها في المجتمع الدولي والابتعاد عن التركيز على التصرف الفعلي لهم. وفي هذا السياق تم تحديد ثلاث مبادئ لذلك، وهي كالآتي:

1-مبدأ عدم الاعتداء: وهو السعي لتوفير أمن لجميع الدول وبالتساوي قوية كانت أم ضعيفة في إطار تحقيق الأمن الجماعي.

2-مبدأ عدم التدخل: يعتبر مبدأ قانوني وأخلاقي يجب على الدول أن تلتزم به في النظام الدولي.

3-مبدأ المساواة: يقوم هذا المبدأ على هدف رئيسي وهو حماية الدول الصغيرة من الضغوط التي تسببها الدول الكبرى .

المنهج الواقعي والنيوواقعي:

يرى الواقعيون الجدد كينيث والتز وروبرت جيلين وجورج مودلسكي ، أن السياسة الخارجية في تحليلها للصراع الدولي يكون وفق العلاقات الاقتصادية الدولية، وأن الدولة أو مفهوم الدولية هو منحها القدرة على تكوين الأهداف والمصالح . وبالإضافة إلى هذا يتحتم على الواقعيين إدراج عنصر البقاء بصفته الهدف الرئيسي لضمان الدول لأمنها.

وفي هذا الصدد برز العديد من الاسهامات التي تنصب كلها في إطار استخدام القوة بطريقة مغايرة ومختلفة عن الاستخدام المباشر والحتمي. وهذا ما حرص عليه الواقعيون الجدد وذلك عن طريق الاعتماد على الذات في ظل غياب سلطة عليا تحتكر لكل وسائل الاستخدام الشرعي للقوة والنفوذ والتوزيع في بنية النظام الدولي .وبالتالي فهذا المنهج الواقعي والبنوي الجديد طبيعة النظام الدولي بناء على عوامل مادية ترتبط بالقوى الفاعلة في النظام الدولي .

-منهج نظرية التوازن:

يقوم هذا المنهج على تحليل العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول وفق منظور التوازن، والذي يعني به كما ذكر "ليسكا Liska" توازن واقعي وتوازن ديناميكي المغاير تماما للتوازن الستاتيكي المادي، وإنما هو حالة الاستقرار النسبي المؤقت الذي ينتج عن تأثير بعض العوامل التي تسهم في ظهور توازن مؤقت جديد ، وهذا المنهج والمنظور يحلل التوازن في التنظيم الدولي انطلاقا من توفر شروط رئيسية متمثلة بنية الهيكل الذي يقوم عليه النظام الدولي والتوافق بين الأعضاء في الجانب الوظيفي وفي هذا الصدد يطرح ليكسا فكرة: أن أي تنظيم دولي يمكن ان يكون في وضع التوازن الذي نعينه إذا ما تحققت تلك الشروط.

وبالتالي فالتساوي على قدر ممكن بين النفوذ والقوة التي تتفاعل بها الدول في التنظيم بشكل حقيقي هو الذي يدفع بها إلى تحقيق التوازن بين كل الوحدات،

ويجنبها من حتمية الوقوع في الاختلال إن فقدت إحدى هذه الوحدات توازنها في توظيفها لمقدراتها وإمكاناتها.

وفي جانب آخر، يتحقق التوازن في مواقف الدول الخارجية عندما يتوفر شرط تحمل المسؤولية لدى جل الوحدات الفاعلة في النظام الدولي وأن تقوم بوظيفتها بما يستجيب مع البيئة الدولية وتحدياتها ، وبالتالي فهذا المنهج يجمع بين أساس نظري لما يجب أن تكون عليه الدول في تعاملاتها الخارجية وبين سلوكها الواقعي والوظيفي لخلق شبكة واسعة ومتفاعلة ومنظمة من التفاهم في العلاقات الدولية

-منهج نظرية اتخاذ القرارات:

تعتبر من أبرز النظريات التي تستخدم في تحليل العلاقات السياسية بين الوحدات الدولية، فهي تستند في تحليلها على جل العوامل والمؤثرات المحيطة بصانع القرار في السياسة الخارجية. وانطلاقاً من فكرة أن اتخاذ القرار هو عملية متتابعة المراحل كما ذكر "ريتشارد سنايدر" في تحوي على مجموعة من الأطراف المتفاعلين في عملية صنع القرار الخارجي

وبهذا فإن هذه العملية يخضع أطرافها لمجموعة العوامل : الدوافع ، المجالات، الخبرة ، الاختصاص، وطبيعة الاتصالات المؤثرة وكذا طريقة التفسير للبيانات المتاحة التي تتضمن لكل عناصر القرار المختلفة، وفي سياق هذا يتم تحديد الوسائل والأهداف ليتحدد بهذا التفاعل الحاصل والقرار المتخذ في السياسة الخارجية.

-منهج نظرية المباريات:

تعتبر من الاسهامات الحديثة والمتطورة. ويتم استخدامها في تحليل العلاقات الدولية بين الدول والوحدات الدولية على أساس التخيل لحدوث ووجود أزمات دولية سواء كانت حقيقية أو تصورية وهمية، وتستند هذه الأدوار لأطراف معينة لتقوم هذه الأخيرة بتحليل أبعاد الأزمة والعمل على وضع قرارات بديلة لها.

وبالتالي فصعوبة فهم واستيعاب العلاقات الدولية وتعقدها وتشابكها ناتج بطبيعة الحال عن سببين رئيسيين تمثلا في اختلاف المجتمع السياسي الداخلي عن المجتمع الدولي لأن هذا الأخير يمثل مجموعة غير متجانسة من النظم والاتجاهات والقيم.

*مراحل عملية اتخاذ القرار:

1. الإدراك: يعدّ العنصر الأول في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية والإدراك عبارة عن الصورة التي يحملها صانع القرار عن الموقف أو الحالة موضوع الدراسة، وهنا المواقف الدولية يجب النظر إليها من خلال الكيفية التي يتصورها صانع القرار لهذه المواقف الدولية لأنه في نهاية المطاف صانع القرار هو الذي يتكلم باسم الدولة (وهو الدولة بحد ذاته)، وإذا كان الإدراك هو الصورة التي يحملها صانع القرار عن البيئة الخارجية، يجب أن نفرق بين البيئة النفسية أو المتغيرات والعوامل التي تؤثر في الشخص، وبين البيئة العملية الواقعية ومن ثمة فإذا كان الإدراك مرتبطا بالأشخاص فإنّ للبيئة النفسية دور هام في عملية الإدراك والعمليات التي تليها.

ويعتبر "جوزيف فرانكل" الإدراك أساسيا ويعطي أولوية للبيئة العملية الواقعية، لأنّ إدراك الشخص لعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تختلف عن الظروف الواقعية وبالتالي فالإدراك يكون خاطئا ومخالفا للواقع الذي تصور في الدولة قرارات خاصة بالسياسة الخارجية. فاختلاف البيئة النفسية مع البيئة العملي يحدث تناقضا وبذلك تصبح القرارات المتخذة خاطئة غير قابلة للتنفيذ وقد يكون لعملية التناقض أو عدمه تأثير على تحديد السياسة الخارجية. ولكن مع ذلك يبقى الإدراك عادة ما يتم من طرف صانعي القرار عبر الصور التي يحملها الأشخاص عن العالم الخارجي، هذه الصور تكون غير موحدة أو منسجمة وقد تختلف من حالة لأخرى وفقا للمواضيع أو أهميتها بالنسبة للدولة ووفقا لطبيعة المواقف والمواضيع بحد ذاتها، فهناك مواقف محددة معروفة يكون الإدراك هولها واضحا ودقيقا بينما هناك مواقف غامضة وغير محددة المعالم (نتيجة لتداخل العديد من العوامل، وبعدها عن مصالح الدولة).

كما تجدر الإشارة إلى أنّ اختلاف المواضيع (اقتصادية، عسكرية، سياسية) يؤثر على عملية الإدراك لذلك فعادة ما يركز هذا الأخير على العناصر والمتغيرات المؤثرة في الموقف (الحالة الدولية محل الدراسة) ثم الأطراف المعنية بالحالة الدولية وأخيرا أهداف هذه الأطراف والمواقف التي تصدر بالنسبة لهذه المواقف الدولية وبناءا على دراسة وتحليل دقيقين لهذه العناصر الثلاث يتم تنفيذ الموقف الدولي وتحديد ملامحه وهذا كله يساهم في عملية الإدراك من جهة. ومن جهة ثانية فإدراك الموقف الدولي من خلال ثلاثية (المتغيرات - الأطراف - الأهداف) يتم بناءا على مقدرة الطرف المعني والوسائل المتاحة لهذا الطرف وهي التي تحدد لهذا الطرف الاستراتيجية التي يجب اتباعها في السياسة الخارجية.

بينما يرى "ريتشارد سنايدر" أن عملية الإدراك تتوقف على صانع القرار ويعتبر أنّ الدولة في حد ذاتها هي واطعة القرارات أو الأشخاص المتصرفين باسمها، فالدول في بعض الأحيان تتصرف بشكل أو بآخر وع ذلك هذا الشكل يكون وفقا لرأي "سنايدر" نابعا من

رؤية وإدراك واضح القرارات في الموقف الخارجي وطريقة فهمهم لهذا الموقف بناء على مجموعة من المؤشرات، الحقائق، الشواهد؛ وكلما كان عددها كبيرا وكافيا لإعطاء صورة واضحة الموقف كان الإدراك أكثر موضوعية. ويضيف "سنايدر" أنّ الكيفية التي يتم فيها إدراك الموقف في اتخاذ القرار هي الحجر الأساسي في انطلاق الدولة في اعتماد استراتيجية شاملة وعامة للدولة، فالدولة تنطلق من عملية فهم السياسة الخارجية.

2. المبادرة: بعد تحديد صانع القرار للصورة الدولية تأتي مرحلة ثانية هي اتخاذ موقف بشكل الحال الدولية، بمعنى هل نستجيب للحالة الدولية محل الدراسة، ففيها نفترض أنّ صانع القرار تحصل على معلومات ومعطيات إضافية بالموقف (وهذه المعطيات والمعلومات الجديدة والإضافية) وهما يسمحان له في النهاية بتقرير مدى الاستجابة أو عدمها للموقف الدولي، ويفترض في هذه المرحلة أنّ المعلومات تسمح لصانع القرار بتطبيق شرط العقلانية (تحقيق المصلحة) لكنّه في بعض الحالات المستعجلة في السياسة الخارجية لا تسمح حتى بالمرور بالمرحلة الثانية (المبادرة) لكون القرار في تلك الحالات يؤخذ بناء على التصور أو الإدراك من طرف صانع القرار وعملية المبادرة تتوقف على مجموعة من الدوافع والتأثيرات الخارجية، فقد تحدد طريقة مبادرة الدولة في حالة جمود للدولة أو عدم حركة يؤدي ظروف تحدد طبيعة استجابة الدولة خاصة في حالة أزمات والدول المنظمة إلى أحلاف، والثبات هذا يكون للدول الصغيرة.

وإذا كان النشاط والحيوية يميزان السياسة الخارجية للدولة، يكون لهذه الأخيرة مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

■ الدفاع عن المصالح في هذه الحالة لا يكون للتأثير الخارجي شأن كبير في عملية المبادرة وبذلك يكون للمصادر والشؤون الداخلية تأثير كبير على صانع القرار في استجابته أو عدم استجابته للحالة الدولية. ولا يعني في كل الحالات القيام بفعل فهناك حالات عديدة موجودة في أرشيف وزارة الخارجية لأيّ دولة (القرارات في السياسة الخارجية تبقى حبيسة الأدرج) لم تتخذ بشأنها أيّ قرار فعلي مطبق، وهنا يجب التفريق بين المبادرة الإيجابية والسلبية فالأولى تعني اتخاذ قرار أو موقف، بينما الثانية تعني عدم اتخاذ أي موقف أو حالة إزاء حالة دولية.

*المبادرة السلبية: تعني عدم اتخاذ أي موقف، أو حالة إزاء حالة دولية.

*القيام بالمبادرة: أمر معقد جدا، وقد يصنف إحدى الحالات الدولية كحالات المبادرة السلبية إلى إيجابية. لكن مع مرور الزمن يبرز أن لها انعكاس على مصلحة الدولة ومن واقع ذلك، نلاحظ العديد من الأحداث الدولية الراهنة (الضرر الكبير الذي تبع موقف مصر من القضية الفلسطينية، موقف اليمن من أزمة الخليج، موقف الجزائر من الصحراء الغربية وعلاقتها

بالمغرب وحلول الأزمة لصالح المغرب التي تجاوزت تصورات صانع القرار...). لذلك، يجب أن تكون المبادرة أيا كان نوعها مبنية على دراسات ومعلومات ومعطيات دقيقة حتى لا تؤثر على مصلحة الدولة.

***درجة المبادرة والاستعداد لمواجهة المواقف الدولية:** تتوقف بنسبة كبيرة على إمكانيات الدولة والوسائل المتاحة، وتتوقف بدرجة أكبر على الشخصيات المسؤولة عن مؤسسات صنع القرار.

فالسياسة الخارجية مليئة بالتجارب التي توضح نجاحها، والتي يترأسها أشخاص يتميزون بسرعة المبادرة بناء على تجربة ومعرفة المحيط الدولي، ومن بين الشخصيات البارزة في السياسات الخارجية العربية (عبد العزيز بوتفليقة، عمر موسى، وزير الخارجية القطري، سعود الفيصل...).

والمبادرة ليست مقتصرة فقط على صانع القرار الحقيقي، فقد تصدر من الأجهزة أو المؤسسات الفرعية أو تصدر لبلورة رأي معين، من خلال الصحف أو قد تتم المبادرة عن طريق جماعات المصالح (التي تمتلك وسائل الاعلام)، وقد تصدر عن طريق الأحزاب السياسية (مواقف الأحزاب العربية عن القضية الفلسطينية).

3. التخطيط وموقف الحالة:

لا يوجد اتفاق بين المفكرين، فهناك من يرى أن التخطيط قبل موقف الحالة والبعض يقوم بالعكس ويرى الأول هو الأصح.

***التخطيط:** يعني الوصول إلى التأكد م إمكانية القيام أو عدم القيام بقرار فيما يخص الحالة المعروضة للدراسة.

وفي حالة ما إذا كان هناك إمكانية الحاجة إلى اتخاذ قرارات في المستقبل، فيتم تحديد الإمكانيات اللازمة لاتخاذ القرار ومثال ذلك:

-اليمن لم تتخذ الإمكانيات ولم تأخذها بعين الاعتبار، وهل بدر لذهن صانع القرار اليمني أن موقفه لن يؤثر شيئاً بل عاد بالضر على اليمن.

وإذا تأكدوا من احتمال اتخاذ القرار وعملية التخطيط مستحدثة في السياسة الخارجية مقارنة بالتخطيط في سياسة الدولة، ومقارنة بالتخطيط في الاستراتيجية العسكرية، فنجد في الولايات المتحدة الأمريكية أنه قد تم إنشاء ولأول هيئة التخطيط في كتابة الدولة لوزارة الخارجية في 1947. وتمثلت مهمتها في استشراف مستقبلي، بمعنى أنها تقوم بتنبيه الإدارة الأمريكية بكل القضايا المستقبلية التي تتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية في المستقبل.

وعليه، فعملية التخطيط تتم على أساس المعطيات المتوفرة، وبالرغم من المهمة التي كانت تقوم بها هذه الهيئة إلا أن بسرعة تطور الأحداث الدولية وظهور متغيرات جديدة، وكذا نتيجة التفسير السريع في العلاقات الدولية أثر سلبا على دور هذه الهيئة. ومرورا بكل هذه الخطوات فإن التخطيط في السياسة الخارجية يساعد على ربط صانعي القرار بهدفهم الرئيسي والمحوري. وبالتالي هو تحقيق المصلحة الوطنية في إطار تصور عقائدي يساهم في تحديد البدائل المختلفة التي يتطلبها موقف دولي معين، وبهذا فعملية التخطيط مرتبطة بالمستقبل.

وتجدر الإشارة كذلك، أن ما يمكن تحديده من نتيجة كل بديل من البدائل أنها نتائج احتمالية وافترضية لأنه قد يكون الواقع مخالف لها.

5. تعريف الموقف (الحالة الدولية):

وتعني الوقوف على جل العناصر المحددة لتطور الأحداث والمواقف الدولية.

- فما هي أسباب هذه الحالات والأحداث؟ وما هي الأطراف التي تهتم بهذه المواقف؟.
- ما هي أهداف هذه الأطراف؟.
- ما إمكانية التداخل والتناقض بين أهداف هذه الأطراف؟.
- ما هي انعكاسات هذه المواقف الدولية على الأنظمة المحلية والإقليمية والدولية؟.

ويتضح من خلال هذه التساؤلات، أنه لتعريف الموقف يجب الاعتماد على وضع الأسس والاعتبارات الأساسية التي تتحكم في هذه الحالة الدولية. وهي تتوقف على ما وصل إليه المخططون في المرحلة السابقة، فإذا كان التخطيط دقيق فهو يساعد على التصرف في التخطيط وهو تعريف مسبق للحالة أو الموقف الدولي.

*تعريف الحالة:

تمر بمراحل متعددة، قد تستغرق وقتا طويلا لأن الحالات ومواقف السياسة الخارجية ليست واضحة وليست كلها تمتلك المعطيات الأساسية لتعريفها. فهناك أطراف غامضة من حيث أهدافها، وانعكاساتها لذلك فالتعريف الدقيق للحالة يتطلب وقتا طويلا، وعملية التآني والانتظار قد لا تتماشى مع بعض المواقف الدولية، ومثال ذلك: حالة الأزمة لذلك فالدول الغربية لها بنوك معلومات خاصة بالمواضيع التي تنصب عليها السياسة الخارجية (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... إلخ).

وهذه المعلومات المتوفرة تساهم وتساعد المخططون على وضع خطة دقيقة تساعدهم على تحديد الحالة أو الموقف الدولي، وإذا ما تم ذلك بشكل دقيق فإن ذلك سيؤثر على بدائل التصرف اتجاه هذه الحالات أو المواقف.

وتجدر الإشارة، إلى أنه في بعض الأحيان هذا التعريف للموقف ينفع الأجهزة والقنوات التي ساهمت في التعريف إلى اقتراح بدائل التصرف. وبعد عملية الاقتراح تتم عملية المقارنة بين هذه البدائل والمفاضلة بينهما على أساس عامل العقلانية، ويعني ذلك:

- اختيار بديل من البدائل، واختيار البديل الذي يحقق نتائج بأقل خسائر.

وهذه الاجراءات الخاصة بعملية تعريف الموقف واقتراح البدائل واختيار البديل، عادة ما يرتبط بالمسائل الحساسة في السياسة الخارجية. وعندما يتعلق الأمر بقضايا السياسة الثانوية أو الدنيا تتدخل قنوات وأجهزة غير رسمية في تعريف الموقف وتقتراح تصرفات اتجاه هذه الحالة الدولية، وعندما تتداخل هذه القنوات فإن هذه الأهداف لا تكون وطنية بل ضيقة وقد تكون خاصة بنخب معينة (المعاملات الاقتصادية، التجارية، السياسية...)

ومهما يكن الأمر، فإن تعريف الحالة يؤدي إلى تكوين وتحديد صورة دقيقة عن الحالة الدولية، ثم تحديد طبيعة الأهداف التي تحددها قرارات السياسة الخارجية. والسؤال المطروح هنا : هل هي شاملة تهتم بالمجتمع كله؟ أم جزء منه؟.

وكما أن تعريف الموقف يعني تقدير واستشراف التغيرات التي تحدث في المستقبل، وهنا تتداخل هذه المرحلة مع مرحلة التخطيط . وبالتالي فهذه الحسابات والتقديرية المستقبلية توضح العلاقة بين بيئة القرار الذي نريد تطبيقه في السياسة الخارجية، وبين القيم التي نريد تحقيقها في السياسة الخارجية.

وإذا كانت هذه العملية تصل إلى حد التكهن بالتغيرات التي تحدث في بيئة القرار في المستقبل القريب والبعيد، فهنا يستلزم الأمر تحديد الصيغ التي تحدث في بيئة القرار. فعملية الاستشراف في السياسة الخارجية تعتبر عنصر أساسي في اتخاذ القرار، لأن هذه الأخيرة لا تتعلق بالعمليات الاستعجالية ولكن تعتمد في بعض الأحيان على ضرورة تدخل الدولة لتحديد صورة المستقبل .

وفي بعض الأحيان لا تنتظر المواقف لكي تحدث، ولكن الدول التي لها إمكانيات يمكن لها توجيه الأهداف حسب الحالات التي تخدم مصالحها وأهدافها، ومثال ذلك : حرب الخليج، وجهت الولايات المتحدة الأمريكية الاحداث إلى قناة لدى صانع القرار الخليجي بطلب المساعدة، فهي عملية موجهة وذلك تشجيع الدول الغربية من بينها الولايات المتحدة الأمريكية (لقاء سيغير أمريكا في بغداد) (ابريل غلاسبي)، وحدد معارضتها للتدخل فهو سيناريو رسمته الولايات المتحدة الأمريكية بالشكل الذي سمح لها بالتدخل في العراق .

وبالتالي تحقيق أهدافها ومصالحها، فهناك تدخل عمدي وإرادي من طرف بعض الدول لتوجيه الأحداث في السياسة الخارجية ، وهذا يرجح تصنيف "جيمس روزنو" بحيث يقوم بالتمييز بين نوعين من الفواعل في السياسة الخارجية:

- 1- فواعل يمكنها توجيه ومراقبة الأحداث في السياسة الخارجية.
- 2- الفواعل التي يقع عليها الفعل.

فالنوع الأول عادة ما توظف تقنيات دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية، لمنع حدوث فعل معين بالسياسة الخارجية، وهذا يضر بالدولة المراقبة، وفيما يخص النوع الثاني فيتم دفعها والتأثير عليها لتصدر سلوكا يتماشى مع موقف الدولة التي توجه السياسة الخارجية وهذا كله لخدمة مصالحها.

1. جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها:

تعتبر هذه العملية بالنسبة للكثير من المختصين، بأنها حجر الزاوية لاتخاذ القرار في السياسة الخارجية . وجمع المعلومات يمكن توفير كل العوامل التي قد تنجح وتفشل في السياسة الخارجية، وبهذا فهي عملية تساهم في تحديد العلاقة بين البيئة الواقعية للقرار والتصوير والادراك الخاص بصانع القرار، وكذا البيئة النفسية والتعقيد والتوقع الذي يحدث في السياسة الخارجية وسرعة التطور التي قد تشهدها.

وعليه، يصبح لعملية توفير المعلومات دور هام في عملية اتخاذ القرار، لأنه لا يمكن اتخاذ قرار دون توفر المعلومات . والاخيرة تساهم في نجاح أو فشل المراحل السالفة واللاحقة، وجمع المعلومات يمر بمراحل مختلفة من حيث :

■ المصدر: تصدر المعلومات من قنوات مختلفة عامة ورسمية، خاصة وغير رسمية. ومثال ذلك: ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد 200 مؤسسة رسمية عامة تختص بجمع المعلومات إلى جانب مؤسسات غير رسمية .

ولكن بعد الحصول على المعلومات الكافية الخاصة بكل حالة من الحالات المحددة، قد يتضح أنها تحتوي على معلومات دقيقة وصحيحة وقد تكون غير صحيحة ومزيفة، وبالتالي لا يمكن ترجمة هذه المعلومات في شكل قرارات إلا بعد تصنيفها والمفاضلة بينها. لأن المفاضلة عادة ما تؤدي إلى تحليل وإعطاء أهمية خاصة بكل مصدر من مصادر جمع المعلومات، لأنه في بعض الأحيان يتم تهميش بعض المعلومات وقد يكون وراء التهميش أهداف وخلفيات (سياسية، اقتصادية... إلخ) وقد تكون تلك المعلومات حقيقية ، فيؤدي التهميش هنا إلى اتخاذ قرار مناقض للحالة الدولية مثلما حدث في تضارب مواقف الدول من حرب الخليج (دول مع ودول ضد نشوب حرب).

وفي سياق هذه المرحلة، فالتعامل مع المعلومات يختلف من دولة إلى أخرى. ففي الدول الديمقراطية يتم التعامل مع المعلومات بالنهج الديمقراطي، لذلك نجد هذه المعلومات تخضع لعملية المداولة والمناقشة وقد تفرز نتائج عقلانية وموضوعية. وخلال مدة معينة من المناقشة يتم اختيار المعلومات الأكثر أهمية لاتخاذ القرار وتهميش المعلومات التي لا تؤثر في عملية اتخاذ القرار.

وتجدر الإشارة، إلى أن المناقشة والمداولة تتم من طرف أشخاص ومؤسسات رسمية منتخبة (البرلمان)، وبواسطة أفراد يمثلون هذه المؤسسات. وتهدف كل من المناقشة والمداولة إلى تلخيص حجم المعلومات وهذه الأخيرة تسهل فهمها وترجمتها إلى قرارات واقعية. فالمعلومات المتبقية هي التي تساهم في تكوين الصورة النهائية، والتي يدرك من خلالها صانع القرار كيفية التعامل مع البيئة الخارجية.

وهذه المعلومات غير حيادية، أي لا يمكن فهمها بصورة طبيعية. فالمعلومات الواردة في (الصومال) مثلا قد تفسر بزوايا مختلفة، فالماركسي ينظر إلى الحالة في الصومال على أنه صراع طبقي والليبرالي يرى عكس ذلك. فالمعلومات غير حيادية يمكن إسنادها إلى ايديولوجية والحاجة إلى التصرف بسرعة في بعض الأحيان بالنسبة لبعض المواقف التي لا تحتمل التأجيل، وفي هذه الحالة تحسم هذه المعلومات باعتبار ذاتية وشخصية.

6. تحديد الأهداف:

بعد جمع المعلومات وترتيبها وتصنيفها (معلومات أساسية، معلومات غير أساسية)، ثم اختزالها تبدأ عملية الاقتراحات وهي خاصة بطريقة اتخاذ القرار وبالأهداف التي ترتبط بكل بديل من هذه البدائل. وهذه الأهداف يمكن أن تظهر في المرحلة الأولى ولكنها تتجلى إلا في المرحلة التي يتم فيها جمع الأهداف، وهنا تبرز إشكالية التناقض التي يحملها كل بديل وكل اقتراح من هذه الاقتراحات لأنه يمكن أن يكون البديل مصدره أجهزة الدولة أو نقابات أو جماعات المصالح (مؤسسة غير رسمية، أو مصدرها أفراد).

فهذه الاقتراحات قد يكون مصدرها البيئة الخارجية خاصة بالنسبة للدول التي هي عضوة في إحدى التكتلات السياسية، الاقتصادية، العسكرية، فالقيم والمعتقدات والاتجاهات السياسية للأفراد والمؤسسات قد تؤثر في عملية فهم المعلومات وتصنيفها وتكوين صورة نهائية عن الموقف أو الحالة الدولية.

وبما أن المؤسسة الرسمية تحتوي اتجاهات ايديولوجية مختلفة، وبالتالي تتبلور صور واتجاهات في فهم الحالة الدولية. وينتج عنه صدام داخل المؤسسة الرسمية (البرلمان)، وقد تتحدد عملية التنافس عن طريق العقلانية. أو وفقا لاعتبارات أخرى كالتأثير والمصلحة وبهذا يتم الوصول إلى قرارات مزيفة تتعارض مع الواقع العملي.

إذن نستطيع القول أن مرحلة جمع المعلومات هي قضية مركزية في صنع القرار في السياسة الخارجية وفي مجال التصرف، ولكنها تمر بمراحل لأنه يستحيل الحصول على معلومات في خطوة واحدة. وجمع المعلومات يتم بين مختلف الأجهزة والأفراد الذين يؤثرون في عملية صنع القرار، وعادة ما تكون هذه الأجهزة الخاصة بجمع المعلومات أسيرة لهدفين متناقضين.

وإن الحذر والتأني في جمع المعلومات والتأكد من صحتها مرحلة تتطلب وقت طويل جداً، خاصة وإذا كانت هذه الدولة معترفة أو تابعة كوضع بلجيكا في الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة. ففي حالة البيئة الخارجية تلعب دور في اختيار قرارات السياسة الخارجية وهذه الاقتراحات التي تحمل أهداف معينة تحمل نوع من العقلانية والموضوعية وتكون لها علاقة بأهداف المصلحة الوطنية، فقد يتقاص هذا المصطلح فالمصلحة الوطنية هي كل ما فيه فائدة للمجتمع الوطني.

وكل سياسة خارجية لدولة ومهما كانت طبيعتها وقوتها، فهي تحتوي على مجموعة من الأهداف وهذه الأخيرة يمكن تحديدها في تدعيم الوحدة الوطنية أو الإقليمية، ويمكن إضافة الاستقلال الوطني بهدف تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

■ **الوحدة الإقليمية:** تعني بها بسط الدولة لنفوذها عن طريق مجموعة من التشريعات وكل الأفراد داخل الإقليم يخضعون لهذا التنظيم، أما بالنسبة للاستقلال فيعني ممارسة الدولة لسلطتها بكامل حريتها.

وقضية الوحدة الإقليمية، وقضية الحفاظ على سيادة الإقليم، هي قضايا غير محتملة لأنها تعبر عن نمط العلاقات الدولية (أحادية من الناحية العملية) مثل: FMI الذي يتدخل في التشريعات، لبعض الأمور العقائدية ناهيك عن عهد اللسيادة أو السيادة المخترقة من طرف بعض الأفراد أو الشركات.

■ **الأهداف المشتركة للسياسة الخارجية:** هو التحقيق القومي، وهو أمن دولة واحدة ومصطلح غامض لأنه مرتبط بالوحدة الوطنية والاستقلال الوطني ومدى توفير المحيط والظروف التي تسمح للدولة بالتواجد دون أن تعترضها عراقيل من البيئتين الداخلية والخارجية.

- فهل يمكن ضمان أمن قومي مطلق؟.

هذا أمر نسبي بالنسبة لكل الدول، خاصة في المرحلة الراهنة نتيجة الاعتماد المتبادل وأساليب الاختراق المتنوعة. فتحقيق الأمن هو الهدف المنشود من طرف كل الدول ويمكن ضمان الأمن القومي عن طريق مجموعة من الإجراءات :

- إجراءات اقتصادية: والخاصة بتنظيم اقتصادها وتحقيق الاكتفاء الذاتي، كلما توفرت هذه الاجراءات كلما زاد الأمن القومي.
- إجراءات عسكرية: والتي تعني ضمان القوة العسكرية وأجهزة عسكرية تسمح للقوات العسكرية الدفاع عن الاقليم.
- إجراءات سياسية: تساعد على إقامة نظام سياسي قادر على امتصاص النزاعات الموجودة داخل المجتمع بطريقة سلمية، واستبعاد التدخل الخارجي. وإذا لم تستطع التحكم في النزاعات الداخلية فذلك يؤدي إلى التدخل الخارجي (الصومال، دارفور). فطبيعة الأهداف قد تختلف من دولة لأخرى وفيه يتحول التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى هدف هذه الدول. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ففلسفة المجال الحيوي لهتلر وحرب الفيتنام وتدخل فرنسا في الجزائر وتراتبيتها في سلم الاهداف يتغير من فترة لأخرى وهذا حسب معيار الاختيار. فقد يكون الهدف اقتصادي ثم بعد ذلك يتحول إلى هدف أممي أو سياسي (مراحل سابقة لصنع القرار أو مراحل تحفيزية عند فرانكل).

7.الاختيار:

هي المرحلة الحاسمة في صنع القرار، ففيها يتم الحسم بين كل الأطروحات والتصورات والرؤى والمفاضلة تتم على أسس اختيار القرار الأكثر عقلانية. وهذه الأخيرة نسبية لأن قضية الخسارة والربح ترتبط باعتبارات مختلفة، واختيار القرار من بين عدة بدائل يرتبط في الأساس بوجود شروط ومعايير معينة وهذه الأخيرة التي يجب أن تتوفر في البديل المختار هي الأساس والمعيار في التقييم والموازنة بين البدائل.

فالاستقرار على بديل معين يمكن اعتباره بمثابة خلاصة للنقاش والتقييم، وهي تعبير عن الاقتناع الموضوعي لمتخذ القرار. وبالإضافة إلى ما يترتب عن هذا البديل، بحيث يتبلور من خلال المناقشات والمداومات المتعددة وهذه الأخيرة تركز على كل جوانب الاختيار.

وبالتالي فالاستقرار على بديل لا يتم صدفة، وإنما على أساس دراسة وتقييم لكل الاحتمالات المرتبطة باختيار هذا البديل. والتوصل إليه يتم في إطار اعتبار البيئة الخارجية والداخلية وأحيانا البيئة النفسية لمتخذي القرار .

- اعتبارات البيئة الخارجية: تشمل الموقع الجغرافي وعلاقته بمصالح الدول الأخرى، طبيعة النظام الدولي السائد (ثنائي، أحادي...إلخ) لأن طبيعة هيكل النظام الدولي عادة ما تفرز سلوكيات معينة، وكذلك علاقات القوة فمثلا: الدول الضعيفة التي لها إمكانيات محدودة تحاول بلورة اختياراتها في إطار جماعي، سواء في إطار أنساق،

- نظم فرعية. أما فيما يتعلق بالدول الكبرى فتتبلور اختياراتها بدون إعطاء اعتبارات للأنساق أو النظم الجهوية، أي دون مساعدة الغير.
- اعتبارات البيئة الداخلية: وتتمثل في مجموعة الإمكانيات الاقتصادية الداخلية للدولة ، فنسبة النمو الاقتصادي وظروف الميزان التجاري ووجود مديونية أم لا.
 - الإمكانيات العسكرية وطبيعة التنظيم وتماسك المجتمع الداخلي: فكلما اتصف المجتمع بأنه متماسك كلما أدى إلى تسهيل ممارسة السياسة الخارجية والعكس صحيح.

وعليه فإن هذه الاعتبارات قد تصبح حدود لسلوك الدولة وقد تمنحها مجال أوسع للمناورة.

-ولكن، هل كل الحالات الموجودة في السياسة الخارجية تؤدي إلى اختيار القرار؟.

في هذا الطرح، هناك حالات في السياسة الخارجية لا تؤدي إلى رد فعل، فبعض الحالات قد تؤدي إلى تأجيل البث في الموضوع وغالبا ما يلجأ إليه كحل عندما لا تتوفر المعلومات الكافية حول الموقف. وهذا ما يعني الفوائد والخسائر في التأجيل، فالتأجيل يسمح بجمع المعلومات حول الموقف ويسمح كذلك بتبلور الموقف أو الحالة الدولية بشكل عام وكامل، مثل ما هو الأمر في حدوث الانقلابات وكذا حرب الخليج الثانية التي شهدت تأخر بعض الدول في اتخاذ موقف معين نتيجة الغموض الذي اكتنف الموقف، وبعد اتضاح الرؤى اتخذت الدولة مواقف معينة وكذا مواقف الدول العربية من الغارات على قطاع غزة.

وهذا التأجيل يجنب احتمال وقوع الدول في أخطاء في السياسة الخارجية، واللجوء إلى عملية التأجيل فيها غالبا ما تفرضها أربعة عوامل رئيسية:

(1) وجود عدد كبير من الأطراف في الموقف أو الحالة الدولية، وفي هذه الحالة يصعب ويستحيل معرفة ردود أفعال هذه الأطراف وأنماط سلوكها وقراراتها في السياسة الخارجية (إسرائيل عند قيامها بالغارات هي أدق مثال، فلم تتصور أن تطرد فنزويلا وموريتانيا سيغيرها).

(2) أحيانا يتم اللجوء إلى التأجيل نظرا لأن عناصر التغيير في الموقف الخارجي مرتفعة جدا، وهذا ما يجعل عملية الإدراك للموقف أمر صعب، وبما أن هذه الأوضاع غير مستقرة، فهناك احتمالين:

- إما يتم تأجيل القضية.
- اللجوء إلى التعامل مع هذه القضية في شكل سلسلة من القرارات المرتبطة ببعضها البعض، أي تأتي قرارات ارتدادية هدفها ضبط عملية التكيف مع الأوضاع الجديدة.

(3)-يتعلق الأمر بأطراف الموقف الخارجي، فإذا كانت هذه الأطراف متنوعة من حيث الطبيعة والقوة نسبية من حيث احتياجاتها وأهدافها ومتنوعة من حيث النوايا والدوافع.

4- بعض الحالات الدولية وخاصة تلك التي تكتسي السرية، أي المرتبطة بالسياسة العليا (الأمن القومي)، فالمعلومات المتوفرة حول هذه القضايا قد تكون متوجهة لأغراض معينة وبالتالي فالمعلومات الموجودة بحوزة صانع القرار لا تكفي لبلورة الموقف. وهذا الموقف يجعل من احتمال التخمين الخاطئ كبيراً جداً، وهذا ما يؤثر سلباً على اتخاذ القرار وهذا الأخير غالباً ما يصطدم بواقع مختلف تماماً وصعب جداً (مراوغة صدام حسين لرؤساء مجلس التعاون العربي بعدم احتلاله للكويت).

وفي هذا الصدد، فعملية التأجيل هذه يطلق عليها اسم (تفادي الاختيار) في السياسة الخارجية، ومن الناحية الموضوعية نجد أنه أسهل لمتخذ القرار من اتخاذ القرار في ظروف غامضة. فحتى في الحياة العامة فالفرد مطالباً في بعض المواقف بتفادي المشكلة أفضل من البحث عن حلول لها، ولكن إذا كانت عملية التأجيل أكثر من تأجيل اتخاذ القرار قد يدفع بعض الانظمة إلى التأجيل المستمر في قرارات السياسة الخارجية، ولكن عادة ما يتم اللجوء إلى التأجيل في حالتين:

- عندما يكون الموقف قليل الأهمية للسياسة الخارجية، في هذه الحالة التأجيل أحسن من اتخاذ القرار (حدوث صراع في الشيلي والأرجنتين فمن الأفضل للجزائر عدم التدخل).
- عندما يكون الموقف مهم ولكن خصائصه وطبيعته لا تسمح بالوصول إلى حل مرضي بشأنه مثلما هو الحال في عهد الحرب الباردة بالنسبة للصراع بين (الشيوعية والرأسمالية)، وفي هذه الحالة عادة ما تتخذ الدول موقف تأجيل القرار وموقف التأجيل بين اتخاذ حالات التعايش المقبول مع الموقف.

وعليه، فإن هذه الحالات تكون الاختيارات والبدائل المتوفرة لدى الطرفين متناسقة بصفة كلية، كما قد تكون متناقضة مع الواقع العملي. إذا هنا عملية التأجيل والعامل الزمني قد سمح لحسم هذا الإشكال وبلورة الاختيارات، أو أن ظروف الموقف تصبح متوافقة مع القرارات المتوفرة لدى متخذ القرار. القرارات التي تتخذ تصنف كالاتي:

● التصنيف الأول: جوزيف فرانكل يصنف القرارات إلى :

- قرارات ابتدائية أولية: هي القرارات التي تتخذ في اللحظة الأولى عند وقوع الاختيار على بديل من البدائل المتاحة وهي قرارات أساسية.
- قرارات متعاقبة: وهي القرارات التي تتطلبها عملية تنفيذ القرار الأول في الواقع العملي، هذه القرارات بشكلها تشكل جميعها في نهاية المطاف الحلقة وطبيعة هذه الحلقة تتوقف على طبيعة المصلحة والأهداف التي تنوي الدولة تحقيقها.

- **التصنيف الثاني: صمويل هنتغتون** يصنف قرارات السياسة الخارجية وفقاً للإجراءات المتبعة في اتخاذ هذه القرارات، ووفقاً للجهاز الإداري الذي قام بإصدار هذه القرارات ومن ثم يفرق بين نوعين:
- **قرارات تنفيذية:** وهي القرارات التي تصدر عن السلطة التنفيذية (الحكومة).
- **قرارات تشريعية:** وهي قرارات تصدر عن السلطة التشريعية بعد عملية المداولة والمناقشة الواسعة النطاق.

8. التنفيذ:

إن اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لا يعتبر أنها المرحلة النهائية على الإطلاق، وإنما يمكن القول أنها محاولات خاضعة للمراجعة والتصحيح . ولا يتم ذلك إلا من خلال مرحلة التنفيذ، فهذه المرحلة هي الاختيار الحقيقي لمدى ملائمة أو عدم ملائمة القرارات للواقع العملي، فهناك بيئتين لصانع القرار (نفسية وعملية)، وعند التنفيذ يتضح مدى العلاقة بين البيئتين.

- هل هي عملية تجانس وملائمة أو تناقض ومعارضة؟.

واختيار القرار يؤدي إلى عملية تجريبية قبل الدخول في عملية التنفيذ والقيام بعملية التجريب تبين مدى قابلية القرارات للتنفيذ أو عدم قابليتها. ففي بعض الأحيان يتم الإعلان عن هذه القرارات التجريبية، فيتم الفصل بينها وبين القرارات الحقيقية. ولكن في غالب الأحيان لا يمكن ذلك مما يصعب التفريق بين القرار المؤقت والقرار الحقيقي، وبالنسبة لعملية صنع السياسة فهي مترابطة فكل مرحلة تساهم في تحديد طبيعة ودرجة واحتمال نجاح تنفيذ القرار في السياسة الخارجية وعلى أساس هذا نميز بين :

- **التنفيذ البسيط:** هو التنفيذ الذي يحتاج إلى وسائل محددة ومرتبطة بأهداف محددة.

- **التنفيذ المعقد:** مثلما يحدث في الشؤون العسكرية، فقد تبرز حالات الفشل في التنفيذ المعقد لأنه غالباً ما يبرز التناقضات والتشويشات الموجودة في القرار. وهذه التناقضات لا تبرز إلا عند مرحلة التنفيذ، ولكن هنا يجب أن نميز بين التنفيذ المعقد المرتبط بالاستراتيجية البعيدة المدى بحيث هنا التنفيذ لا يعتبر فشل أو خطأ، فتعارض قرار مع الواقع لا يعني الفشل فقد يفيد في القرارات اللاحقة .

وكذلك عملية تنفيذ السياسة الخارجية قد يكون مصدرها التناقض بين البيئتين النفسية والواقعية، وذلك من خلال عدم صلاحيات الوسائل المختارة أو عدم ملائمتها لتنفيذ القرار في الواقع العملي، ولهذا يختار صانع القرار الوسيلة العسكرية لتنفيذ القرار في السياسة

الخارجية فيبدأ بتحديد الوسيلة ورصد الإمكانيات وبعد ذلك يمكن أن تظهر معطيات جديدة كظهور طرف قوي في الموقف الدولي.

وقد يؤدي استخدام الوسيلة العسكرية إلى نتائج وخيمة، فاستخدامها قد يضر مصالح الدولة وأمنها القومي، فالوسيلة تتصف باللاعقلانية وتحول دون تطبيق القرار في الواقع العملي (إسرائيل هل حققت النصر في غزة).

وبالتالي فنجاح التنفيذ في السياسة الخارجية بالنسبة للمشاكل والأزمات الدولية طويلة المدى، فهنا التنفيذ يرتبط بالمواطبة والمتابعة المستمرة فقد تبدو قرارات السياسة الخارجية مستحيلة التنفيذ ولكن قد تظهر مستجدات تسمح بتنفيذ ذلك القرار. فالقرار يرتبط بالعامل الزمني.

9. الشرح والتبرير:

مهما كانت القرارات في السياسة الخارجية (أولي أو لاحق) يحتاج إلى الشرح والتبرير بالنسبة لمتخذ القرار، ولكن قد تكون فردية مثل: جرائم الحرب (إسرائيل على غزة لم يرتبط القرار الحربي بالنظام الاجتماعي وما المظاهرات إلا دليل على ذلك، فعل صدام في غزوه للكويت اقتد بالنظام الاجتماعي ومجموعة القيم عندما ضرب تل أبيب ومقاومة القوات الأمريكية على عكس إسرائيل ومصر عندما ندرس موقفها من الحرب الأخيرة على غزة).

ولكن نظرا لما يترتب عن هذه القرارات من مسؤولية دولية تدفع مصادر اتخاذ القرار إلى القيام بعملية شرح وتبرير للقرارات التي تتخذها.

- فهل الشرح والتبرير يقدم من محيط القرار أم لا؟.

هذا الطرح يتوقف على مايلي:

- طبيعة القرار.
- الأهداف من القرار.
- طبيعة الوسائل المعتمدة في عملية الشرح والتبرير.

فقرارات السياسة الخارجية مرتبطة بالنظام الاجتماعي وبالقيم والمبادئ الأساسية التي يؤمن بها المجتمع، والتي تشكل نقطة التقاء لمختلف شرائح المجتمع عادة ما يؤمن بها أو تجد تأييدا لها. ويمكن إقناع الأفراد بكل سهولة بهذه القرارات، ولكن العكس إذا كانت هذه القرارات مرتبطة باعتبارات فردية فإن عملية الإقناع يثير مجموعة من الاشكاليات وبالتالي فنجاح أو فشل عملية الشرح تحدد بنجاح مستقبل العملية.

فالملاحظ أن قرارات السياسة الخارجية عكس السياسة الدولية، لأن قرارات السياسة الخارجية موجهة إلى بيئة داخلية وخارجية لذلك فعلمية الشرح والتبرير يجب أن ينصب

على البيئتين خاصة فيما يتعلق بالبيئة الخارجية، فعملية الإقناع صعبة جدا والشرح والتبرير للبيئة الخارجية يتطلب إيجاد مبررات مقبولة.

فالشرح والتبرير الموجه للبيئة الخارجية موجه إلى أصدقاء (حلف) دون محايدة، موجه إلى دول عدة وهذه الأطراف لها توقعات وأهداف مختلفة. فيجب إقناع هذه الأطراف ووضع صورة لمتخذ القرار مثلا: عندما تتخذ دولة قرارات في السياسة الخارجية يتعلق باستيراد أسلحة متطورة (سوريا عندما أرادت استيراد صواريخ متطورة ومضادة للطائرات والصواريخ من روسيا، عارضت إسرائيل وصرحت بأن هذا يهدد الأمن القومي الاسرائيلي). فهذا الموقف يجب أن يبرر بالنسبة للدول الصديقة وتبرر للدول العدو (المغرب والجزائر في مسألة التسليح الأخير من روسيا بالنسبة للجزائر..).

فالوسائل الشرح والتبرير تختلف من حالة لأخرى، وفي الغالب فعملية التبرير تركز على مصطلحات كالمصلحة الوطنية، الأحلاف، حقوق الانسان والديمقراطية. وفي بعض الأحيان تستعمل الأسس والمبادئ الرئيسية، وإذا تم اللجوء إلى هذه الوسائل فقد يسمح هذا العامل لمتخذ القرار من التمادي من المسؤولية الشخصية وحتى لو اتخذت هذه القرارات لأغراض شخصية، وحتى نظريات العلاقات الدولية مثل الواقعية التي تعطي أهمية للأخلاق تعتبر أن اللجوء إلى هذه المبادئ لتبرير السياسة الخارجية وتعتبر مهمة جدا.

فيجب أن تفسر في إطار مبادئ أيديولوجية وأخلاقية والذي هو غطاء مزيف عند مورغانتو لتحقيق القوة وهذا الغطاء ضروري عنده، لكي تتمكن الدولة من تحقيق مصالحها فالإعلان بأن الهدف من قرار معين هو تحقيق القوة ويعتبر قرار أخلاقي بالنسبة للطرف الآخر. لذلك يجب تغليب القوة بمبادئ أخلاقية كحماية حقوق الانسان (أمريكا وتوجهاتها على المستوى الدولي -العراق-).

مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية:

بصفة عامة عادة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وتنفيذها غالبا ما تقوم بها الحكومة المركزية، بغض النظر عن شكل الدولة (مركبة أو موحدة). وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي (برلماني، رئاسي، شبه رئاسي، تصورات النخب... إلخ)، ولكن مع ذلك تختلف درجة تركيز المسؤولية من دولة لأخرى ومن نظام سياسي لآخر. فعادة في الدول الفيدرالية مثلا: ما تتوزع المسؤولية بين الحكومة المركزية وبين الولايات المكونة للاتحاد الفيدرالي، عادة في هذه الدول ما يمنح نوع من الاختصاص للوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي، هذه الوحدات حتى لو أنها لا تتخذ القرارات مباشرة إلا أنها تبدي آراءها من مسائل السياسة الخارجية أو هي في ميدان الدفاع. ولكن صنع القرار والتنفيذ النهائي له تتكفل به الحكومة الفيدرالية.

وأما فيما يتعلق بالدول الموحدة) هي التي تكون فيها السلطة التنفيذية والتشريعية موحدة ومركزة في العاصمة)، ففي الدول الأخرى هذه السلطات تقع على عاتق الحكومة وهي ليست متجانسة كلها بحيث يجب التمييز بين الهيكل الدستوري للدولة. فمثلا في الأنظمة الرئاسية تقوم على أساس حجر الزاوية وهو رئيس الدولة أو الجمهورية أو الملك، فالاختصاص هو الأساس في أمور السياسة الخارجية وعادة ما يتركز في يد الرئيس وطاقت حكومته.

ولكن مع ذلك يشارك إلى حد ما من حين إلى آخر وفي مناسبات معينة (البرلمان في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسة الخارجية، بما يسمى بلجنة الشؤون الخارجية في البرلمان)، والغلبة هنا للسلطة التنفيذية بقيادة رئيس الجمهورية.

أما في الأنظمة البرلمانية (لأن الحكومة تعتمد على البرلمان لأن له صلاحيات واسعة عن الحكومة)، هي التي تتوزع فيها المسؤوليات بين السلطة التنفيذية والتشريعية بصفة تكاد تكون متوازنة، فمن الناحية التنفيذية والاجراءات يتم الفصل فيها من خلال البرلمان ولكن من ناحية التنفيذ فالحكومة تقريبا تملك كل الصلاحيات فيما يخص تنفيذ قرارات السياسة الخارجية . ولكن مع ذلك حتى لو لاحظنا هيمنة السلطة التنفيذية على قيادة السياسة الخارجية، لكن مع ذلك تبقى السلطة التنفيذية مسؤولة مباشرة أمام البرلمان.

■ من حيث ديمقراطية الأنظمة وعدمها:

الملاحظ في الأنظمة الديمقراطية أن قرارات السياسة الخارجية تتوزع بين الأجهزة المختلفة والمتنوعة، أما في الأنظمة الشمولية، التسلطية عادة ما يؤثر في صنع القرار في السياسة الخارجية الاعتبار الشخصية الكاريزمية (الوعي القومي والعرقى يؤثر في كل اتجاهات السياسة الخارجية، فدرجة تأثيره تختلف من نظام سياسي لآخر).

وفي الأنظمة التي يتخذ فيها القرار جماعيا، الوعي العرقي قد يتأرجح تأثيرهما بين القوة والضعف، وهناك ارتباط بين طبيعة النظام السياسي أو الهيكل السياسي للدولة وبين عملية صنع وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية هذا من حيث الاجراءات المتبعة في صنع وتنفيذ القرار ومن حيث ديمقراطيتها وفعاليتها.

وقد دار نقاش عام وشامل حول العلاقة بين فعالية القرار في السياسة الخارجية بطبيعة النظام السياسي، فهناك كتابات في السياسة الخارجية ترى أنه رغم أن الأنظمة السياسية في الغرب (الديمقراطية) وما تميزها من إيجابيات (تسمح بمناقشة ومشاركة عامة) ، فإنها في بعض الحالات تكون السياسة الخارجية أقل فعالية من غيرها من الأنظمة الأخرى غير الديمقراطية. فهذا الفريق يرى بعض مجالات السياسة الخارجية ومواضيعها تتميز بالسرية وتتطلب تخطيط مركزي وحتى تنفيذ مركزي. وهاتين الصفتين لا تتوفر إلا في الدول غير الديمقراطية.

ولذلك ففكرة الأجهزة المكلفة بالمناقشة والتداول في تنفيذ السياسة الخارجية، يعيق طريقة التعامل مع الحالات التي تتطلب السرية والسرعة، وبالتالي فالنتيجة أن الدول التسلطية والشمولية هي أكثر فعالية في قضايا السياسة الخارجية من هذا النوع (السرعة والسرية).

ولأن الأنظمة غير الديمقراطية تتعامل مع هذه القضايا بسرعة فهي غير مقيدة بقيود داخلية.

الاعتبار الثاني: هذه الدول غير مقيدة بقيود الرأي العام الداخلي، فهناك دور له.

الاعتبار الثالث: أن هناك عدد محدود من الدول غير الديمقراطية لديها أشخاص مكلفين بالسياسة الخارجية، وهذه الاعتبارات كلها تجعل عملية التعامل مع القضايا المستعجلة أمر بسيط ولا تخضع عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بعملية (المساومة) التي توجب اتخاذ القرار، ولكن مع ذلك المركزية في صنع وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية قد تؤدي وتفرز آثار سلبية على السياسة الخارجية ككل.

ولأنه إذا كان قد تم البث في القضايا بطريقة مركزية من طرف مجموعة قليلة بدون الأخذ بعين الاعتبار افرزات ومتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية، فقد يؤدي إلى قلة البدائل أو يكون القرار غير عقلاني.

■ **المؤسسات المخولة والمشاركة في صنع القرار في السياسة الخارجية:**

***البرلمان:** هو عبارة عن جهاز تشريعي، يقوم في بعض الأحيان ويؤثر على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ولكن من ناحية التنفيذ يبدو أنه بعيد كل البعد عن هذه المرحلة الأخيرة (التنفيذ). فيمكن القول أنه رغم انتشار المؤسسات البرلمانية عبر مختلف أنحاء العالم في كل الدول، ولكن مع ذلك لا تملك الاختصاص الرئيسي في شؤون السياسة

الخارجية. فيما عدا في بعض الديمقراطيات الغربية وفي عدد قليل من دول العالم الثالث (الهند).

فأهمية البرلمان في السياسة الخارجية يمكن تجسيده في محور أحد طرفيه يمثل (بريطانيا) الهيمنة والدور الرئيس للبرلمان، والطرف الآخر وهو الذي لا يلعب فيه البرلمان أي دور تمثله كل الأنظمة الشمولية (المجلس السوفيتي الأعلى).

ومن الناحية النظرية هذه الهيمنة مسؤولة نظريا على عملية صنع وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية، ولكن من الناحية العملية فصنع القرار في السياسة الخارجية كانت تتخذ من طرف أشخاص آخرين قد يكونون أعضاء من هذا المجلس وفقا لاعتبارات شخصية أكثر منها جماعية.

وأما بالنسبة للطرف الآخر (الدول الغربية)، ففي الأنظمة البرلمانية (بريطانيا) يلعب البرلمان دور كبير في كل مراحل صنع وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية. لأنه حتى إذا كان لا يشارك كليا في تنفيذ القرار في السياسة الخارجية، فإنه عن طريق مراقبة ومساءلة الحكومة من حين لآخر. حيث يمكن للبرلمان أن يوجه القرارات حتى أثناء تنفيذها وعملية تكييف القرار في السياسة الخارجية مع البيئتين الداخلية والخارجية، مع الأوضاع المستجدة قد يكون سلبا (إخضاع أهدافها لما يحدث في البيئة الخارجية) أو إيجابي (تكييف القرار في السياسة الخارجية مع ما تتطلبه مصالحها وأهدافها (تقوم بها الدول ذات الإمكانيات).

وبالنسبة لبعض الدول الأخرى الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية) ، فإن الكونغرس لا يقوم بنفس الدور الذي يقوم به البرلمان البريطاني، وبالرغم من أنهما يتشابهان من حيث التكوين ففي الولايات المتحدة الأمريكية البرلمان لا يقوم بنفس الدور في مجال السياسة الخارجية . فعملية تأثير الكونغرس على مجال السياسة الخارجية يتوقف على بعض الإجراءات التي يتخذها ويمكن أن تشمل نشاط الحكومة.

فبين طرفي هذه المحور (البرلمان والحكومة) هناك مجموعة من الدول التي تحتل موقع وسيط في هذا المحور:

*أنظمة الحزب الواحد: لا يوجد فرق أساسي بين سياسة الحكومة وسياسة البرلمان وسياسة الحزب، فالكل متجانس (رغم سلبياته إن وجد هذا التجانس) . و في نظام الحزب الواحد السياسة الخارجية تكون أكثر تجانسا وتحكما في القضايا التي تهتم بتلك الدول. وهذا لا يحدث في الأنظمة الديمقراطية التي قد يكون البرلمان مختلف في وجهات النظر والحكومة، مما يجب على الطرف الأضعف تغيير وتكييف وجهة نظره وإلا حدثت الإطاحة بأحد الطرفين.

*الأنظمة التعددية الديمقراطية: البرلمان في هذه الأنظمة يلعب دورا بارزا ومهما عن طريق الاجراءات القانونية لضمان مشاركة البرلمان في صنع وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية، فيكون ذلك عبر مجموعة من الوسائل والطرق والاجراءات، وهي كالتالي:

■ **الطريقة الأولى:** المناقشة التي تتم داخل البرلمان بالنسبة للمشاريع الأولى التي تقدمها الحكومة (البرنامج) للبرلمان للمناقشة وللتعديل، وهذه العملية تعتبر وسيلة من خلالها يمكن للبرلمان المشاركة في السياسة الخارجية، وهنا قد تكون وجهة نظره تتوافق مع الحكومة إذا كانت أغلبية البرلمان هي التي انبثقت عنها الحكومة.

ولكن في الحالة المعكوسة، فهنا تتم المعارضة بين الحكومة والبرلمان التي قد تؤدي إلى تغيير البرنامج الحكومي ليتماشى مع تصورات الهيئة التشريعية . وقد يؤدي إلى زوال أحد الأطراف (هنا يتبين لنا تفسير سيطرة الحكومة والنظام بمرتبة في الدول العربية على أغلبية المقاعد في البرلمان). وهذه العملية تؤدي إلى إضعاف سلطة الحكومة على السياسة الخارجية، وقد يصل الأمر إلى سحب الثقة من الحكومة إذا قررت أغلبية النواب ذلك، ومثال ذلك : مثلما حدث في إيطاليا ، وهذا يقع في الأنظمة البرلمانية وشبه البرلمانية فقط. أما في الأنظمة الرئاسية فلا يمكن للبرلمان سحب الثقة من الحكومة أو إسقاط الرئيس.

وكما يمكن أن تحدث في بعض الأحيان عملية الضغط، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية يستعمل البرلمان طريقة أخرى وهي عملية الضغط على الحكومة. وقد يمارس من خلال عملية التعطيل وشل مشاريع القرارات التي تعرضها الحكومة على الهيئة التشريعية، وقد يكون في بعض الأحيان في شكل توظيف الرأي عن طريق تصريحات تصدر عن أشخاص

معينين في البرلمان (البرلمان قد يستعمل الطريقتين كما حدث في بريطانيا وقدمت الحكومة العمالية استقالتها سنة 1956 في عهد أنطوني إيدن EDEN).

***النظام الرئاسي :** لا يمكن للبرلمان عزل الحكومة مهما ارتكبت أخطاء إلا إذا كانت دستورية، بيد أنه قد يلجأ إلى ممارسة الضغوطات كعدم المصادقة على مشاريع الميزانية، مما قد يدفع في بعض الأحيان بالحكومة إلى إضائها على الاستقالة وينحصر في الشخص المسؤول عن المشروع. ومثل هذا الرفض الخاص باعتماد الأموال الضرورية لتنفيذ السياسة الخارجية ، يدفع الحكومة في الأنظمة البرلمانية إلى تقديم استقالتها، أما في الرئاسية فيدفعها إلى تعديل مشروعها وفي بعض الأحيان يصل التأثير البرلماني على قرارات السياسة الخارجية إلى المساومة خاصة إذا كانت مجموعة الضغط كبيرة ولها دور تقوم به في البرلمان.

وفي بعض الأحيان تقدم مشاريع مختلفة، والمشروع الذي يجلب اهتمام هذه اللوبيات هو الذي ينال رضا البرلمان في النهاية ، وبالتالي فالسياسة الخارجية لا تعكس المصلحة الوطنية هنا.

والوسيلة الأخرى تكمن في أن بعض مجالات وقرارات السياسة الخارجية تخضع إلى مصادقة البرلمان من الناحية الدستورية، وبالتالي فكل ما تقوم به الحكومة في هذا الإطار يجب أن يتفق مع القرار النهائي للبرلمان (المعاهدات في بعض الأنظمة الرئاسية ينص الدستور صراحة أن بعضها لا يمكن أن تنفذ إلا إذا صادق عليها البرلمان). وعندما لا يصادق عليها البرلمان يعني أنه كل الإجراءات التي قامت بها الحكومة تصبح حبر على ورق، فمثلا: وقعت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا حين أبرمت إدارة كارتر (Salt 2) مع المجلس السوفيتي الأعلى ، ورفض الكونغرس المصادقة عليها لمدة طويلة بحجة تعارضها مع المصلحة الاستراتيجية الأمريكية.

وكما تجدر الإشارة، إلى أنه في بعض الدول القرار في السياسة الخارجية كإعلان الحرب أو الهدنة أو القرارات الحاكمة تخضع للبرلمان.

*الجهاز التنفيذي:

من الناحية العملية السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن وضع وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية، فدورها هو أكثر وضوح من غيرها من الأجهزة وتتجلى مساهمتها الرئيسية في صنع القرار في السياسة الخارجية من خلال الدستور نظريا وقانونيا. ومن خلال مجموعة متعددة من الهيئات والأجهزة التي تخضع للسلطة التنفيذية المكلفة أصلا ببعض مراحل صنع القرار أو بأكملها.

وكما أن الجهاز التنفيذي (له مبرر مؤسساتي وقانوني) بل المسؤولين في صنع القرار في السياسة الخارجية ينتمون إلى الجهاز التنفيذي: الرئيس هو جزء من السلطة التنفيذية أو رئيس الوزراء، كذلك وزير الخارجية وكل هؤلاء المسؤولين هم خاضعون للسلطة التنفيذية.

ومن الناحية الدستورية والنظرية، فالمسؤول الأول عن السياسة الخارجية هو رئيس الجهاز التنفيذي. ولكن من الناحية العملية فالأمر يختلف من دولة لأخرى، ففي بعض الدول تؤكل هذه العملية للأجهزة الأخرى (وزارة الشؤون الخارجية أو رئاسة الجمهورية) والقاعدة المعمول بها حاليا وزارة الخارجية هي الجهاز الرئيسي المهتم بالسياسة الخارجية. والذي تسمح له ممارستها والأجهزة التابعة له بالتكفل بقضايا السياسة الخارجية رغم أن وزير الخارجية في كل الدول يعتبر مساعد الرئيس فقط.

ولكن عمليا الآن، رئيس الجهاز الدبلوماسي تعود إليه وظيفة الرئيس في بلورة وإنجاز القرار في السياسة الخارجية. من أجل القيام بهذه المهمة بأحسن ما يرام محل الوزارات الخارجية مهيكلة ومقسمة بشكل يجعلها أكثر تخصصا، فعادة ما نجد أن وزارات هي مقسمة إلى أقسام أو دوائر خاصة بمناطق جغرافية معينة تكون كل منطقة متجانسة: دائرة إفريقيا، دائرة الخليج ، دائرة أمريكا الشمالية... إلخ.

ومن ثم هناك دوائر خاصة بالمنظمات والوكالات الدولية، وأقسام تهتم بالمعلومات والعلاقات العامة ودائرة النشاطات الثقافية ، وفي الأخير أقسام خاصة بشؤون الأفراد والسياسات التجارية والمساعدات الاقتصادية.

ومن خلال كل هذه الأقسام والأجهزة الفرعية، تعتبر وزارة الشؤون الخارجية أهم جهاز تنفيذي مختص في مجال السياسة الخارجية. وكما هو الحال بالنسبة للوزارات الأخرى المهمة بالقضايا (التعليم ، الصحة، ...) . ومن أجل السماح للدولة للاستجابة لمواقف السياسة الخارجية بطريقة موضوعية ومنطقية لأن الساحة الدولية تفرز ظواهر سياسية وأزمات بطريقة أسرع مما تفرزه البيئة الداخلية، وللاستجابة لهذه الافرازات يجب وجود وخلق أجهزة متخصصة. تستطيع هذه الاخيرة التعامل مع هذه التطورات السريعة بسرعة وبموضوعية وعقلانية، هذا ما أدى في كثير من الدول إلى هيمنة وزارة الخارجية كجهاز من أجهزة السلطة التنفيذية على أهم مواضيع وقرارات السياسة الخارجية.

*المؤسسة العسكرية:

عادة ما تسمى بالجيش ومهمته من الناحية النظرية والعملية تنحصر في الأمور العسكرية، الدفاع، أمن الدولة. والمفهوم الشامل: هو المؤسسة العسكرية التي تتكفل بالأمن العام، حماية الوحدة الترابية من أي عداء داخلي أو خارجي، ولكن مع ذلك هناك بعض الاستثناءات بحيث أنه وبالإضافة إلى المؤسسات الأخرى التي تقوم بصنع القرار، فالمؤسسة العسكرية تلعب دورا مهما في صنع القرار من جهة ومن جهة أخرى أن قرارات السياسة الخارجية تحتاج لوسائل تنفيذها (اقتصادية، دبلوماسية، عسكرية)، لذلك فدور المؤسسة العسكرية يتعاظم في الجانب العملي (التنفيذ) سواء عن طريق التدخل المباشر والضغوطات غير مباشرة. ومثال ذلك : عمل المخابرات الرقابي فهذا الدور يختلف من نظام سياسي لآخر، فالأنظمة السلطوية الدكتاتورية يكون لها دور كبير نظرا لما يوجد في هذه الأنظمة . فالقائد العسكري يقوم بجمع بين مهام مختلفة وحتى أنه يملك الثروة ، ولكن دورها يقل في الديمقراطيات الغربية لأن دورها ينحصر في التنفيذ أما صنع القرار فيقع على عاتق مؤسسات أخرى.

وفي العصور الوسطى الماضية، كان الوضع الذي يكرس دور المؤسسة العسكرية لكن في عهد الديمقراطية تطورت وظائف الدولة واتسعت رقعتها فصار من المستحيل التداخل بين

وظائف السلطة المدنية والعسكرية، وبالتالي بدأت المؤسسة العسكرية تنفصل عن بقية المؤسسات الأخرى. بيد أن هذا لا يعني أن المؤسسة العسكرية لا تتدخل في مواقف صنع القرار في السياسة الخارجية، فهناك قرارات اقتصادية، سياسية، عسكرية.

وبالنسبة للمواضيع التي تكتسي الطابع العسكري، تخضع للسلطة وتأثير المؤسسة العسكرية. فمن الناحية النظرية تعتبر أن هناك فصل بين المسائل العسكرية والمدنية في الدول الديمقراطية، فالسياسة الخارجية تكون من المؤسسات المدنية لكن هذا الفصل غير دقيق وغير محدد لأن السياسة الخارجية لا ترتبط فقط بالمسائل المدنية بل تمتد إلى مجالات عسكرية.

ويتبين ذلك في دور المؤسسة العسكرية في التمثيل الدبلوماسي (الملحق العسكري)، ومسائل التحالفات، المناورات العسكرية (أسلحة، تدريبات). وكل ما يتعلق بالحروب والتعامل مع الأزمات ذات الطبيعة العسكرية (أزمة الصواريخ 1962 وانعكاساتها العسكرية، القضية التي عرضت على البنتاغون -وزارة الدفاع- وفيما بعد جاءت اقتراحات للتصرف مع الأزمة: حصار بحري، جوي، بري. وتم في الأخير اختيار الحصار البحري).

فصنع القرار هنا تم تحضيره من الجانب العسكري وتنفيذه من الجانب العسكرية كذلك بصفة نهائية كلية. ولذلك لا بد أن لانهمل المؤسسة العسكرية (في الدول الديمقراطية) خاصة في أوقات الحروب وتأججها، واشتداد النزاعات الدولية. فهذه الظروف تستدعي استعمال القوة العسكرية مباشرة وغير مباشرة (التهديد، الردع...).

وهناك مسلمة فحواها: أن المؤسسة العسكرية أصبحت من أهم البيروقراطيات من حيث ضخامتها (عدد الموظفين، الميزانية)، ومساهمتها في صنع قرارات السياسة الخارجية وتنفيذها. ولكن هذه المسلمة لا يمكن تعميمها على كل الدول وفي جميع الحالات. وفي سياق هذا فإن هذه المؤسسة تطور دورها ومكانتها بتطور الأحداث الدولية وهذا ما سيتم إبرازه بالتطرق لما يلي:

■ فترة الحرب الباردة: تعاظم دور المؤسسة العسكرية في الجانبين الغربيين والشرقي ودول العالم الثالث وجدت نفسها مهددة للتهديدات الخارجية، وبالتالي لجأت إلى عمليات الاستيراد وتدعيم مكانة المؤسسة العسكرية. ففي هذه الحالة (الأزمات) عادة ما يدفع الوضع إلى تعظيم المؤسسة العسكرية في الشؤون المتعلقة بالأمن، فطبيعة القضايا تفرض على الدولة تخصيص مؤسسة معينة سرية وخاصة بالمسائل. وفي حالات أخرى (انخفاض في حدة النزاعات) دور المؤسسة العسكرية يتراجع وهذا منطبق تفرضه العلاقات الدولية ومصالح الدولة.

ويضاف إلى ذلك، هناك تناوب بين عوامل صنع وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية ، عوامل اقتصادية، ثقافية، كما أن هناك بعض المحللين في السياسة الخارجية يربطون دور المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية بطبيعة النظام السياسي. بيد أن الدول التي لها ركائز ثقافية، مادية، مؤسساتية . لا يكون للمؤسسة العسكرية دور كبير في الحفاظ على التجانس والاستقرار الداخلي وحتى الخارجي.

■ **الصنف الشمولي:** تكثر فيه الانقلابات العسكرية، مما يؤكد على عدم تجانس المجتمع واحتمال حدوث التفرقة، فعادة لا تأتي بمشروع حضاري وليس لها أهداف سياسية واضحة المعاني. وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى عدم الاستقرار فتتدخل المؤسسة. ففي مثل هذه الدول عادة ما يلجأ الأشخاص للاستعانة بالمخابرات (البوليس العسكري) والتي تعتبر الوسيلة الوحيدة للحفاظ على النظام السياسي والاستقرار الاجتماعي.

■ **الأنظمة الديمقراطية:** وفي بعض الأحيان تنادي بحماية حقوق الانسان، فغالبا ما تفضل هذه الأنظمة التعامل مع الأنظمة القائمة على المؤسسة العسكرية خاصة جماعة المصالح، لأن هذه الأنظمة القائمة على المؤسسة العسكرية بحاجة إلى دعم خارجي وهذه الأنظمة تكون غير معقدة (معرفة الأشخاص، التنبؤ بالحكومة) ويمكن التعامل معها.

ولذلك فكما اعتمد النظام السياسي في هذه الدول على أساليب غير دستورية، كلما كانت هذه الأنظمة معتمدة وتابعة لإحدى القوى الخارجية. وكلما ازدادت الرغبة وكثرت المؤسسات الخاصة بتكريس الشرعية الدستورية ، كلما انخفض دور المؤسسة العسكرية والدليل على ذلك : المجلس السوفياتي الأعلى رغم ضعفه ومشاكله، وصل بالمؤسسة إلى القمة من حيث التطور، وقد تصل المؤسسة العسكرية إلى أوج تأثيرها على السياسة الخارجية.

وبالنسبة للديمقراطيات الغربية الأمر يختلف تماما، فهناك اتجاه نحو سيطرة المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية في بعض الأحيان، وهناك اتجاه إلى جعل المجتمع المدني على أسس المؤسسة العسكرية.

وقد تلجأ النظم الديمقراطية الغربية لوسيلة ثالثة، وهي التقليل من دور المؤسسة العسكرية بناء على عملية التفتيت والتجزئة التي تلجأ إليها القطاعات المختلفة للتنافس. وبالتالي تقوم بالكشف عن عيوبها (كل قطاع يكشف عيوب القطاع الآخر)، ورغم كل هذه القيود للتقليل من المؤسسة العسكرية تبقى لها بعض الأدوار في السياسة الخارجية (حرب الفيتنام، ظاهرة مجمع الصناعات العسكرية MIC الذي أدى إلى بروز علاقات وارتباطات اقتصادية بين المدنيين

والعسكريين)، وبالتالي فهناك مصالح بين المؤسسة العسكرية والقطاع المدني وهذا التحالف أصبح له دور كبير في التأثير على السياسة الخارجية.

*جماعات المصالح:

جماعات الضغط أو اللوبيات، وهي تعني في مجملها الأقليات الدينية. وهذه الجماعات تلعب دور كبير في السياسة الخارجية وقد لا يكون واضح أو مباشر ، فقد يكون بصفة غير مباشرة لأنها تستعمل المساعدات الاقتصادية للتأثير على صنع القرار من جهة ، ومن جهة أخرى يستعمل هذا الدعم كوسيلة للتنفيذ ففي الدول الغربية هناك عدة وكالات متخصصة خاصة في المساعدات الاقتصادية، هذه الوكالات عبارة عن أجهزة فرعية لوزارة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية) ووسيلة تنفيذ قرارات السياسة الخارجية قد تلعب دور كبير في تدعيم التبادل التجاري واستعمال هذا التبادل بطريقة إيجابية وسلبية (الردع أو الاحتواء)، ومثال ذلك: حالة كوبا مع الولايات المتحدة الأمريكية واستخدام وسيلة الردع، وحالة كوريا الشمالية واستعمال الولايات المتحدة الأمريكية الوسيلة الاقتصادية كوسيلة للاحتواء، وكذلك مشروع مارشال كوسيلة للاحتواء أيضا.

وكذا مشاريع الاستثمارات في الخارج تخضع للتأثير المباشر لجماعات المصالح لقرارات السياسة الخارجية ، فكل الاهتمامات تخضع لتأثيرات جماعات المصالح. وفي بعض الأحيان حالة علاقة بين دولتين (علاقات سياسية، دبلوماسية..) قد تنقطع لكن تبقى العلاقات الاقتصادية مستمرة (الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية في 1965، ولكن مع نهاية الستينات وبداية السبعينات كانت تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية شريك ثاني للجزائر وهذا ما يفسر حالة تعارض بين الخطابات الرئاسية والواقع.

والجانب الاقتصادي قد يؤدي إلى تحسين العلاقات الأخرى (البراغماتية على مستوى الدولة والأفراد)، ففي بعض الأحيان السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تشهد تشارك لجماعات المصالح وتوجيهها عن طريق الدور الذي تقوم به في تمويل بعض الوكالات التابعة لوزارة الخارجية ، كتمويل الوكالة الأمريكية للإعلام USIA. وكما أن الوسائل التي تستعملها جماعات المصالح للتأثير على قرارات السياسة الخارجية تختلف باختلاف طبيعة وأهداف هذه الجماعات.

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن جماعات المصالح الاقتصادية (المالية /التجارية/الشركات) عادة ما تلجأ إلى السلطة التنفيذية وتضغط على المترشحين، وتلجأ إلى هذا الأسلوب في الميادين التي تهمها فقط. وفرض هذه الجماعات لسياسات معينة قد يؤدي في بعض الأحيان إلى عرقلة تحقيق أهداف في السياسة الخارجية، كما حدث لنظام التجارة الدولي بما بعد

الحرب العالمية الثانية: وقوف جماعات المصالح الأمريكية في مشروع هافانا كان تعطيل لهذا المشروع وإبداله بمشروع الغات.

محددات السياسة الخارجية:

هي العوامل والمتغيرات التي يمكن أن تؤثر في رسم وإنجاز قرارات السياسة الخارجية لأية وحدة دولية، فلا يجب فقط الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي تريد الدولة تحقيقها لأن ذلك قد يكون أمرا مفرطا خصوصا في حالة تناقض البيئة التي تنجز فيها قرارات السياسة الخارجية مع هذه الأهداف.

وعليه فعند رسم وإنجاز قرارات السياسة الخارجية لا يجب منح أهمية للأهداف إنما يجب أن تمنح الأهمية (للإيديولوجية) لدور سلوك الدولة في السياسة الخارجية ولحدود تصرف هذه الدولة. فهذه الإمكانيات والمحددات تحدد في بعض الأحيان وتمنح الدولة موقعا في النظام الدولي وتحدد دورها في المجتمع الدولي ككل، وهي متعددة: جغرافية، بشرية وسكانية، اقتصادية، إيديولوجية، شخصية، مجتمعية نابعة من داخل المجتمع، طبيعة التنظيم الاجتماعي، ومحددات مصدرها البيئة الخارجية (أي خارج إقليم الدولة). وسنتطرق إلى هذه المحددات بشيء من التفصيل فيما يلي:

المحددات الجغرافية:

ولها دور في تحديد أهداف وطبيعة السياسة الخارجية لأي دولة، فللجغرافيا تأثير على السياسة الخارجية، وهو ما اصطلح على تسميته بعلم الجغرافيا السياسية (العلاقة بين الإقليم والسياسة)، ومن بين العوامل التي تدخل في هذا الإطار:

- [موقع الدولة: ويشمل الإطلال على البحار وامتلاك شريط ساحلي والسيطرة على مضائق وقنوات دولية، فمثلا تحتوي بعض جغرافيات الدول على مواقع المرور الدولي، مثل: قناة السويس ومضيق البوسفور والدردينيل وباب المندب ومضيق هرمز،

- المساحة: شاسعة المساحة الجغرافية للدولة أو ضيقها، وجودها في جزر متناثرة أو في وحدة جغرافية واحدة، إضافة إلى مختلف التضاريس الجغرافية العادية والتميّزة.

- المناخ: وله تأثير كما أنه يجعل بعض الدول منعزلة (مثال: الدول الاسكندنافية).

طبيعة حدود الدولة مع غيرها من الدول: فتلك التي تكون لها حدود مع مجموعة كبيرة من الدول تكون أكثر نشاطا من تلك الدولة التي تحدّها دولتين، لأنّ ذلك يدفعها إلى اتباع سياسات معينة.

- الموقع الجغرافي: فالدول المحاطة بالبحار تتجه عادة إلى اتباع سلوكات وتكون أكثر نشاطا في سياسته الخارجية حتّى من الناحية الاستراتيجية عادة ما تتجه إلى تطوير الدفاع البحري (الأسطول البحري) حتّى تكون قادرة على رد الأخطار الآتية من البحر، مثل: ما قامت به

كلّ من ألمانيا وبريطانيا خلال فترة الحرب العالمية الأولى، كما أنّ استقرار تاريخ العلاقات الدولية يبيّن أنّ الدول المطلة على البحار تكون أكثر نشاطاً من غيرها من الدول.

بينما الدول غير المطلة على البحر (لا تمتلك واجهة بحرية، يطلق عليها الدول الحبيسة) لا تحتاج إلى أسطول بحري، وبالتالي فهي أقلّ نشاطاً من الدول المطلة على البحر، ومثل هذه الدول تلجأ إلى تطوير استراتيجيات عسكرية مبنية على القوات البرية وتكون أقلّ نشاطاً من غيرها من الدول في المحيط الدولي، وبذلك نجد أنّ للمحدد الجغرافي دور مهم جداً، إضافة إلى أنّ الموقع الاستراتيجي للدولة (بالنسبة للتجارة، السياسة العسكرية) يمنحها مجموعة من المزايا، لكن قد يجعلها عرضة لأطماع الآخرين، وبالرجوع إلى حقبة القرن الثامن عشر نجد أنّ أغلبية الدول التي تعرضت للاحتلال هي تلك التي امتلكت موقعا استراتيجيا، وهو ما يعني أنّ المحددات الجغرافية تمثّل عوامل قوة للدولة تخدم سياستها الخارجية، مثلما قد تتحوّل إلى نقاط ضعف لها والعديد من الشواهد في السياسة الدولية تؤكد على صحة ذلك.

المحدد البشري: يجمع معظم المتخصصين في السياسة الخارجية على أنّ لتعداد السكان أهمية بارزة في السياسة الخارجية، يترتب عن ذلك أنّ الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة تكون أكثر نشاطاً من غيرها من الدول في العلاقات الدولية (مثال: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين، روسيا، مصر وغيرها ...) لأنّ العدد الكبير من السكان يدفع بالدولة إلى الخروج والبحث خارج اطارها الإقليمي بطريقة سلمية أو غير سلمية عن موارد وإمكانات اقتصادية يمكن أن تلبى حاجة العدد الكبير من السكان ويكون هذا في إطار التعاون (من خلال اتفاقيات ومعاهدات دولية) أو حتّى العلاقات الصراعية (كحالة المصريين في العراق، والصينيين في مختلف دول العالم، اليابانيين والأمريكيين في الصحراء الجزائرية وغيرها من الأمثلة..). ومن ناحية أخرى العدد الكبير للسكان يشكل مصدراً لقوة السياسة الخارجية لكونه يضمن لها القوة البشرية اللازمة لتنفيذ أهدافها، بينما في حالة يكون تعداد السكان قليلاً يحدث العكس بحيث تلجأ الدول في هذه الحالة إلى الاستعانة بالخارج في عملها الدبلوماسي (وهو حال البلدان الخليجية، بحيث تمثّل اليد العاملة الأجنبية النسبة الأكبر في سفاراتها ما عدا المراكز ذات المسؤولية الكبيرة، بالإضافة إلى المجندين في الجيش (حالة البحرين وقطر والسعودية) معظمهم من سكان دول جنوب شرق آسيا)، هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الأمر ليس بقاعدة عامة: فبعض الأمثلة للدول ذات الأعداد الكبيرة من السكان كالهند وباكستان وإندونيسيا تمتاز سياساتها الخارجية بنوع من الجمود حتّى ولو قارناها بدول صغيرة جداً، وبالتالي يمكن القول أنّ العامل السكاني لا يؤثر كثيراً بالنسبة لهذه الدول. ويتفق بعض المحللين على أنّ للتنوع العرقي دور في التأثير على السياسة الخارجية للدولة لكنه يؤدي بشكل مباشر إلى تكوين جماعات الضغط العرقية، فتلجأ إلى التأثير على السياستين الداخلية الخارجية خصوصاً إذا ما تعلق الأمر بالمنطقة الجغرافية التي تنتمي إليها تلك الجماعة، وفي هذه الحالة تكون السياسة الخارجية للدولة عرضة لتأثيرات أخرى.

الموارد الاقتصادية: كغيرها من المحددات تلعب دورا في السياسة الخارجية، حيث أنّ القوة الاقتصادية المتمثلة في طبيعة الاقتصاد وقوته من الناحية الإنتاجية كليا ونوعيا، ووجود الثروات الطبيعية المختلفة، والإنتاج الزراعي، والخدمات؛ تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة هذا في حالة كانت الدولة قوية بينما إذا كانت الدولة ضعيفة تمثل تلك المؤشرات عوائق لسياستها الخارجية لكون الدولة في هذه الحالة ضعيفة وتابعة لغيرها.

ففي صدارة الاعتماد المتبادل لا توجد دولة مكتفية ذاتيا بصفة كلية وفي كافة المجالات، وهو ما يعني أنّ كلّ دولة في حاجة إلى الدول الأخرى ولو في مجال ضيق جدًا. ومع ذلك توجد دول بحكم موقعها الجغرافي، واحتوائها على موارد طبيعية ولها اقتصاد قوي ومتنوع، كلّ هذا يجعلها تتمتع بمزايا عديدة، وهته القوة الاقتصادية بمختلف مؤشرات تشكل ورقة ضغط ومساومة في تعاملاتها مع الدول الأخرى خاصة إذا كانت طبيعة الطلب على منتجات هذه الدولة كبيرة جدا والعكس صحيح. فكلما زادت حدة تبعية الدولة في المجال الاقتصادي لغيرها من الدول كلما تقلصت حرية تلك الدول التابعة في سلوكياتها تجاه الدول الأخرى. ومن جهة أخرى تعتبر الموارد الطبيعية إحدى أهم دعائم الأمن الوطني (مفهومه التقليدي كان ينحصر في الجانب العسكري، أما في العصر الراهن فقد توسع هذا المفهوم وأضحى يعرف بالأمن الشامل والذي يشمل جوانب عدة كالعسكري، الثقافي، الغذائي، المواطنة العالمية، الخ...) لأنّ الاعتماد على الغير في موارد اقتصادية معينة ومنتجات حيوية كالطاقة أو الغذاء يضعف الأمن الوطني ويعيق تحقيق استراتيجيات الدولة داخليا وخارجيا، لذلك أصبحت اليوم الدول القوية اقتصاديا وفي حاجة إلى موارد استراتيجية (كالغذاء مثلا) تلجأ في بعض الأحيان إلى عملية التخزين التي تضمن إلى حد ما القدرة على مواجهة الأزمات (وهو ما حصل في فترة الحرب العالمية الأولى لدول التحالف، ومساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لدول التفاهم في تأمين الاحتياطات الضرورية في نفس الفترة التاريخية) وكذلك في المحيط الدولي (ما عرف بأزمة النفط في منتصف سبعينيات القرن الماضي).

إضافة إلى ما سبق تلعب عوامل ومؤشرات اقتصادية أخرى دورا في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، أبرزها: البنية الاقتصادية ومستوى النمو والتقدم الاقتصادي، حجم التجارة الخارجية للدولة، وتمتعها بالحرية، وقوة واستقرار العملة، وميزان المدفوعات، وحجم الناتج السنوي الخام، وحجم الصادرات مقارنة بالواردات، والميزان التجاري، ووضع الصناعة المحلية، والقطاع الزراعي، والمديونية والتي تعد عائقا للدولة في سياستها الخارجية وتمنعها أحيانا من اتخاذ مواقف (كالتصويت في هيئة الأمم المتحدة مثلا) ولكلّ من هذه العوامل تأثير (إيجابي / سلبي) واضح على السياسة الخارجية للدولة تختلف شدته، زيادة على أنّ درجة تفاعل الدولة في البيئة الدولية مع باقي الوحدات تزيد كلما كانت الدولة متقدمة اقتصاديا وذلك ما أشار إليه دعاة النظرية الليبيرالية الجديدة (أطروحة السلام الديمقراطي).

-المبادئ الإيديولوجية: والإيديولوجية هي مصطلح فرنسي الأصل ظهر في الكتابات الفرنسية، وتعني دراسة طبيعة الأفكار والمبادئ السائدة في المجتمع (عندما ظهر بعد الثورة الفرنسية)، وتعني الإيديولوجية اليوم ذلك النظام من القيم والمبادئ والمعتقدات والفلسفات والفرضيات التي توجه وتؤثر على سلوك الفرد والجماعة أو الدولة في تعاملها مع الآخرين فالدولة التي ليس لها أيديولوجية لا يمكن أن تكون لها أهداف بارزة المعالم في سياستها الداخلية والخارجية، فالإيديولوجية هي ذلك المنظور العام الذي من خلال ترى الدولة العالم الخارجي ومن خلاله يرى العالم تلك الدولة وسلوكها.

فالسياسة الخارجية لدولة ما تعكس إلى حد كبير الأيديولوجية التي تتبناها تلك الدولة، ومن جهة أخرى الدول والحكومات المتأثرة بالإيديولوجية عادة ما تلجأ إلى تبرير سياستها الخارجية من خلال هذه المبادئ والقيم، لكن مع ذلك فدور الإيديولوجية في السياسة الخارجية أمر لم يحسم بصفة دقيقة، فهناك رأي يعتقد بأهمية تأثير الإيديولوجية في السياسة الخارجية: وهي حسبه تتأثر بدرجة كبيرة بإيديولوجية الدولة حتى أن أهداف السياسة الخارجية تعكس المبادئ الإيديولوجية التي تتبناها الدولة، كما أن الدولة ذات الطبيعة الشمولية هي أكثر من غيرها لكونها في حاجة إلى نشر وتدعيم وانجاح الإيديولوجية التي تعتنقها.

من أبرز دعاة هذا الرأي "مارتن سينغر" والذي يعتقد أن الأيديولوجية دائما مؤثرة، ونسبة هذا التأثير تختلف فقد يكون مركزيا أو أساسيا أو ثانويا لكنه يبقى دائما موجودا وواضحا على قرارات السياسة الخارجية، وقد يكون مباشرا أو غير مباشر، ويرسم "سينغر" عملية صنع قرارات

الحالة الأولى:

السياسة الخارجية على أساس أنها دائرة تحتوي على ثلاثة متغيرات: المتغير الاقتصادي، متغير البيئة الخارجية، والعوامل الشخصية والأيديولوجية، ومتغير العوامل المجتمعية... إلخ.

وتكون العوامل الإيديولوجية في هذه الحالة: العامل المركزي المؤثر أكثر من غيره، وفي الحالة الثانية قد تتحوّل الإيديولوجية إلى دور ثانوي بينما يتحول الدور المركزي إلى متغير، لكن رغم ذلك تبقى الإيديولوجية دائما مؤثرة ويختلف دورها من مركزي إلى ثانوي.

الحالة الثانية:

أما الرأي الثاني فنتبناه المدرسة الواقعية والتي تعتقد في هذا السياق بأن أهداف السياسة الخارجية ليست أيديولوجية بالضرورة، وإنما تتركز الأهداف على القوة والمصلحة؛ ففي

هذه الحالة تستعمل الإيديولوجية كغطاء مزين، فأهداف السياسة الخارجية الحقيقية تكمن في (القوة، النفوذ، المصلحة)، ومع ذلك تقرّ الواقعية وتعترف بأنّ الدول التي لم تبلور أيديولوجية حقيقية وواضحة تجد نفسها دائما في موقع ضعف بالنسبة لغيرها من الدول، وذلك لأنّ هذه الدول تفتقر إلى ما يسمى بالغطاء أو المبررات (الإيديولوجية) الشرعية التي تستعملها لجعل سلوكها مقبولا من الناحية الداخلية أو الخارجية (مثلا تفعل الولايات المتحدة الأمريكية، حقوق الإنسان، الديمقراطية، محاربة الإرهاب).

في حين أنّ الرأي الثالث هو حل وسط بين الرأيين السابقين ومفاده الوقوف على دور الإيديولوجية في السياسة الخارجية يتطلب في أغلب الأحيان إجراء دراسة سلوك دولي: كلّ سلوك وقرار على حدى إذا وجدنا بأنّ القرار هو تطبيق مباشر لما تنص عليه المبادئ الإيديولوجية أيّ علاقة وطيدة بين القرار والإيديولوجية، وهنا نكون بصدد سياسة خارجية أيديولوجية. لكن إذا وجدنا العلاقة متناقضة بين القرار والمبادئ الإيديولوجية هنا نكون إزاء سياسة خارجية برغماتية لذلك يجب الوقوف في هذه الحالة ودراسة كلّ حالة من حالات السياسة الخارجية على حدى وتحديد العلاقة بين القرار والمبادئ الإيديولوجية.

وبرغم الآراء الثلاثة الخاصة بالعلاقة بين مدى تأثير المبادئ الأيديولوجية والقرار إلا أنّه يمكن القول بأنّ المبادئ الإيديولوجية يمكن أن ترسم لصانع القرار الإطار المذهبي العقائدي النظرية الذي يمكن من خلاله إدراك العالم الخارجي وبالتالي يمكنه تزويد صانع القرار بمعايير أدبية وأخلاقية يستند إليها في تبرير وشرح قرارات السياسة الخارجية.

المحددات الشخصية: يعني تأثير دور صانع القرار على السياسة الخارجية لأن الدولة في نهاية المطاف ماهي إلا شخصية معنوية أو كيان قانوني، وبالتالي يجب الوقوف عند الصفات الشخصية لهؤلاء الأشخاص لأنها قد تؤثر وتحدد طبيعة السياسة الخارجية ومع ذلك يختلف صانعو القرار داخل الدولة ومن دولة إلى أخرى من حيث التأثير على السياسة الخارجية وهناك عوامل تجعله فاعل أو غير ذلك على السياسة الخارجية، وفي مقدمة هذه العوامل نذكر ما يلي:

مدى اهتمام هذا الشخص بقضايا السياسة الخارجية أو عدم اهتمامه بها وهناك صانعي القرار يهتمون أكثر من غيرهم بالسياسة الخارجية لارتباطهم ومعرفتهم بقضايا السياسة الخارجية ولهم ميزات وصفات واسعة أكثر من غيرهم تمكنهم من التأثير على السياسة الخارجية، يقترن بهذا السلطة التي يتمتع بها الشخص فإذا لم تكن له السلطة تمكنه من التأثير على صناعة القرار لا يمكنه التأثير وهذا يختلف من دولة لأخرى حتى في الدول الديمقراطية، وهذه المؤثرات الشخصية تبرز كل مراحل عملية صنع القرار ، هذا الدور يزداد قوة خاصة إذا كان الشخص القائم على السياسة الخارجية يتمتع بشخصية كاريزماتية مهمة جدا داخل الدولة مما يسمح له بتجنيد الجماهير في الموقف الدولية التي تتطلب منه تدخلا ما.

طبيعة الموقف والظواهر الدولية: فالمواقف الدولية التي تتسم بنوع من الروتينية أو غير مستعجلة ولا تتطلب حلول أبنية وسريعة وغير مؤثرة على الأمن القومي والمسائل الحساسة، فالفعل فيها يمر عبر القنوات العادية هذا لا يسمح حتى للشخصية الكاريزماتية للتدخل. لكن الحالات المستعجلة أو حالات الأزمات تتطلب في بعض الأحيان أفعالا سريعة لا تحتمل التأجيل، مرورها عبر القنوات الروتينية يكلف خسارة للدولة. إذن تتطلب شجاعة في الحسم فيها وهذا ما يسمح لتأثير العوامل الشخصية على مثل هذه الحالات، وعادة ما يتم الفعل فيها من طرف عدد قليل من المشاركين في اتخاذ القرار.

العامل الثالث: المواقف الدولية التي تتوفر حولها معلومات كثيرة أو متضاربة وهذا الأخير عادة ما يجعل الحسم فيها أمرا صعب جدا (مثال: أزمة كوبا سنة 1962) إذ يجب الحسم فيها وفقا لاعتقادات الشخص وقيمه. ومن جهة أخرى دور الشخصية يزداد أهمية في المواقف الغامضة سواء كانت المعلومات كثيرة أو قليلة.

وهناك اجماع للمحللين حول أهمية المحددات الشخصية، كما يوجد اختلاف حول طبيعة السلوكات التي تصدر عن الشخصية في السياسة الخارجية، اذ تبرز الآراء التالية:

الرأي البيولوجي: يعتقد بأن الإنسان مثل بقية الكائنات الحية يميل إلى حب الذات والدفاع عن الحقوق، وبالتالي تصدر عنه سلوكات عدوانية عندما يشعر أن هناك يهدد ذاته وممتلكاته،

ومن جهة ثانية يرون أن السلوك العدواني الناتج عن شخص في السياسة الخارجية قد يكون نتيجة للفشل الذي يتعرض له هذا الشخص في حياته اليومية.

الرأي الثاني: لا علاقة له بالطبيعة البيولوجية وإنما يكتسب عن طريق الخبرة فصانع القرار يتعلم من محيطه فسلوكه إذن عدواني أو تعاوني يتعلمه الفرد من المجتمع وهناك مجموعة من الباحثين أبرزهم "دافيد ماكلياند" توصلوا إلى عوامل ثلاثة تؤثر في شخصية صانع القرار وسلوكه، تتمثل في:

□ حاجة الرغبة إلى القوة في بعض الأحيان: هو إحساس ذاتي نابع أساسا من تجارب تاريخية خاصة يكون هذا الشعور كبيرا جدا لدى الزعماء الذين تعرضوا إلى الحرمان أثناء طفولتهم وهذا النوع من القادة يميلون دائما إلى المخاطرة والسلوك العدواني، مثل: أدولف هتلر والذي كان والده جد قاس معه.

□ الحاجة أو الرغبة في الإنجاز والحاجة إلى الانتماء: الرغبة في الإنجاز تتمثل في تحقيق الأهداف التي يصبوا الزعيم لتحقيقها قد تكون خاصة به أو وطنية (مثل بوتفليقة وإعادة هبة الدولة).

وهذه الأمور قد تدفع الشخص إلى المخاطرة في السياسة الخارجية، أما الحاجة إلى الانتماء فتكمن في بحث القادة عن التأييد والاستعانة بالمستشارين وكل المؤسسات التي يمكن أن تساهم في صنع القرار. وفي هذه الحالة يميل القائد نحو سلوكات سلمية وإنسانية. وفي نهاية المطاف يتوصل "ماكلياند" إلى تقسيم القادة إلى صنفين: الانعزاليين والانفتاحيين، ومن ثم يمكن تحديد سلوكات كل صنف عدوانية أو سلمية مع الإشارة إلى أن قضية الفصل في التفتح والانغلاق لم يفصل فيها لحد الآن.

المحددات المجتمعية: هي كل تلك العوامل التي تفرزها البيئة الداخلية لذلك بعض المختصين يطلقون عليها المحددات الداخلية لأنها تنبع من البيئة الداخلية ومن بين هذه المحددات نذكر:

الشخصية الوطنية: وهي تلك الصفات والمميزات التي يشترك فيها جل سكان الدول، وهذه الصفات التي تميزهم عن غيرهم وتعتبر أساسا من أسس الهوية فهي تشكل نمط أو شكل الشخصية الوطنية. وفي بعض الأحيان في المجتمعات غير المتجانسة بعض الأنماط الشخصية ميزات تميز مجتمعا عن الآخر لكن مع ذلك منه نمط من أنماط الشخصية سائدة في المجتمع هو الذي يميز الشخصية الوطنية بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تتبلور من خلال مجموعة من الإجراءات منها التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، السلوكيات السائدة داخل المجتمع). هذا وتؤثر مقومات ومميزات الشخصية على صانع القرار في السياسة الخارجية لكون هذه الصفات هي صفات الأغلبية (صفات الرأي العام، فمتخذي القرار أنفسهم يحملون هاته الصفات التي تميز الشخصية الوطنية).

وطبيعة الشخصية الوطنية تحدد إلى درجة كبيرة نوع ونمط السلوك الخارجي لأنه في السياسة الخارجية ما يميز شخصيات ذات طبيعة عدوانية (كالشخصية الوطنية النازية والسلافية) وشخصيات مسالمة (كالشعوب الاسكندنافية) في بعض الأحيان الشخصية الوطنية تتطور إلى حد أشمل وأعمق (القومية) وتتبلور إلى إحساس بالقومية في حالة تباث واستقرار هذه الشخصية.

الدور الذي تلعبه التنظيمات السياسية وغير السياسية في المجتمع: خاصة الأحزاب وجماعات المصالح ، فمن الأحزاب السياسية عادة ما تعتبر بمثابة القاعدة الأساسية لممارسة الديمقراطية فالأحزاب في الأنظمة الديمقراطية تمثل جانبا مهما وأساسيا داخل المجتمع بينما تمثل جماعات المصالح الجانب الآخر والفرق بينهما يكمن في الوظيفة التي يؤديها كل طرف.

الأنظمة التسلطية: الحكومة في الأصل (صانع القرار في الأصل) يعكس السياسة التي يتبعها الحزب وبالتالي فالسياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الحزبية إذن فالحزب والنظام السياسي متكاملان.

في الأنظمة الديمقراطية: طبيعة النظام الحزبي، درجة تأثيرها تختلف من نظام لآخر.

النظام الثنائي: تأثير الحزب أكثر وضوحا على غيره من الأنظمة الحزبية (مثال بريطانيا) الأنظمة المتعددة كالنظام الإيطالي وهو أقل تأثيرا من الثنائي. مثلا: في الولايات المتحدة الأمريكية الحزب الفائز في الانتخابات هو يترأس ويؤثر في السياسة الخارجية لكن مع ذلك في الدول الغربية الحزب هو همزة الوصل بين الزعماء المنتخبين والثنائية الحزبية تتميز

بنوع من الاستقرار وقد يكون العكس في التعددية الحزبية لأنها تكون عرضة لمجموعة من التيارات عادة ما تتكون الحكومات الائتلافية من تناقضات وبرامج متناقضة وبالتالي يستحيل الجمع بين المواقف في الحكومة الائتلافية.

المحددات الخارجية: ب. خ. تعزز مجموعة من المحددات تلعب دورا في توجيه قرار السياسة ويتضح ذلك من خلال الآتي:

نموذج الفعل ورد الفعل: وينطلق من الفرضية المسلمة والتي مفادها أنه: يرتهن رد الفعل العدواني في السلوك الخارجي بدرجة عدوانية الفعل، ووفقا لذلك فإن سلوك الدولة والتصرفات الدولية يمكن تفسيرها ضمن هذه المسلمة لأن قرار السلوك الخارجي عبارة عن تجاوب ورد عن سلوكات أخرى وقعت في البيئة الدولية وغالبا هذه السلوكات عادة ما تحدد طبيعة رد الفعل فإذا كان الفعل عدوانيا يؤدي إلى رد فعل عدواني. وقد لا يكون بنفس درجة الفعل بيد أنه يكون بنفس الإمكانيات التيملكها الدولة (العدوانية حسب الإمكانيات) والعكس إذا كان الفعل تعاونيا، وبالتالي فهذا النموذج يسمح بجعل الدولة تميل إلى تطبيق المعاملة بالمثل.

وهذا النموذج صحيح إلى درجة كبيرة لكن طريقة رد الفعل قد تحددها الاعتبارات التالية:

- الخبرة المكتسبة للدولة في علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى.
- رد الفعل في بعض الأحيان تحدد طبيعة إدراك صانع القرار للفعل العدواني وفي هذه الحالة قد يدرك صانع القرار السلوك العدواني على أنه سلوك تعاوني وبالتالي يكون رد الفعل تعاونيا والعكس صحيح لكن الإشكالية الكبرى هي من أين يبدأ الفعل ورد الفعل؟
- النظام الدولي: طبيعة النظام الدولي وعدد الأجهزة وآلياته تحدد إلى درجة كبيرة سلوك الوحدة الدولية. فهذا التعقيد في طبيعة النظام الدولي من ناحية قللت (أضعفت) من الصراع في العلاقات الدولية بفعل مجموعة من الميكانيزمات والآليات والتي تحتوي على الطرق السلمية وتنص هذه الميكانيزمات على ضرورة اللجوء إلى الطرق السلمية لحل النزاعات بين الدول. وهناك اتجاه نحو تدعيم القضاء الدولي (تكوين محاكم دولية لحلّ كل النزاعات بين الدول، والعضوي فهذه الآليات تجعل الدولة مقيدة في سلوكها الخارجي بقواعد وتنظيمات تلك الآليات التي انضمت لها الدولة. وهناك من يرى بأنّ النظام الدولي يتجه إلى إدارة أعماله إلى آليات المجتمع الدولي بيد أن هناك فريق آخر يرى أن المجتمع الدولي يتجه في معاملة أعضائه في إدارة شؤونه عن طريق سلطات عليا، من جهة أخرى طبيعة التنظيم الدولي عادة ما تعزز سياسات خارجية معينة الأمر الذي يؤدي بالنظام الدولي إلى التأثير في السياسة الخارجية ففي عهد الثنائية القطبية تميزت السياسة الخارجية بنوع من التنوع والحرية والمناورة لكن حاليا حرية الدول تقلصت وأصبحت مقيدة بقوانين وقيود أفرزها النظام الليبرالي المسيطر حاليا والذي يسعى إلى جعله نظاما عالميا، فكلما اتجه النظام الدولي نحو تعدد الأقطار تتبلور سياسات جديدة وحرية ممارسة سياسة خارجية والعكس صحيح في حالة الدولة الضعيفة التي تجد تعقيدا في سياستها الخارجية في حالة النظام الدولي الـأحادي

القطبية، وفي هذا الصدد يفرق "جيمس روزنو" بين التكتيف الإيجابي والسلبي، فالأول يعني الإبقاء على أدنى حد من المؤسسات والمبادئ الداخلية، بينما الثاني يعني تعويض المؤسسات بمؤسسات تتماشى والوضع الدولي (مثال: قيام الجزائر بخصوصية المؤسسات).

ويشير كل من "أليكس مينتس" و"كارل دي روين الابن" إلى أنّ للمحددات الدولية التالية تأثير في قرارات السياسة الخارجية:

الردع: ففي ظل طبيعة النظام الدولي (الفوضوي حسب المنظور الواقعي) تسعى الدول لضمان بقائها باستخدام الردع العام والذي يعني بناءها لقدراتها الدفاعية إلى درجة تمنع أي دولة عقلانية من المغامرة بغزوها واحتلالها، كما تقوم الدولة بتوسيع نطاق الردع ليشمل دولاً أخرى، والمثال عن ذلك احتفاظ بريطانيا بوجود عسكري طويل الأجل في بيليز (هندوراس) حتى تردع غواتيمالا عن الهجوم للاستيلاء على الأراضي التي تزعم ملكيتها والاستحواذ عليها (وهذا ردع فوري موسع).

وقد أكد "بروس روزيت" على أنّ وجود علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وثيقة بين المدافع (مستخدم الردع) والهدف المحتمل هو المحدد الأكثر أهمية للردع الفوري والموسع.

سباقات التسلح يمكنها أن تؤثر في صنع القرار في السياسة الخارجية، ويقول "مايكل ولاس" في هذا السياق أنّه إذا نشب نزاع بين دولتين، وحدث النزاع في بيئة سباق تسلح يتعاضم دون شك احتمال تصعيد النزاع إلى العنف.

المفاجأة الاستراتيجية: تعني حسب "جون لويس غاديس": استخدام القوة في توقيت وضد هدف غير متوقعين، سعياً لتحقيق ما لا يمكن تحقيقه بالطرق التقليدية في الحرب. وللمفاجأة تأثير على قرارات السياسة الخارجية، كما يمكن أن تؤدي إلى الوقوع في تحيزات وأخطاء أثناء صنع القرار بسبب ضغط الوقت، وعامل الاجتهاد(التوتر)، وغموض المعلومات، وعدم الإلمام بالتحديات الجديدة. كما يشير "كولن جراي" إلى أنّ العوامل الجيوسياسية والثقافية والتكنولوجية والاختلافات الاستخباراتية يمكنها أن تغذي المفاجأة الاستراتيجية.

تشكيل الأحلاف: فتشكيل حلف أو الانضمام له يعد توسعاً للسياسة الخارجية عبر وسائل أخرى، وهو ما يعني تأثير تشكيل الأحلاف في صنع قرارات السياسة الخارجية.

نمط نظام الحكم لدى الخصم: ويلعب دوراً مؤثراً على صنع واتخاذ قرارات السياسة الخارجية للدول خصوصاً في حالة الأزمات الدولية.

وسائل تنفيذ السياسة الخارجية:

الدولة في سياستها العامة ترتعن بمتغيرين مهمين في إبراز وجودها وحضورها إقليميا ودوليا وعالميا، فكلما كانت نجاعة السياسات والبرامج في مستواها الداخلي والخارجي كلما تحقق الاستقرار والتوازن الذي يضمن بقاء الدولة ويؤهلها للتفاعل والمنافسة إن اشترط الوضع الدولي ذلك.

وبما أن السياسة الخارجية هي الشق الخارجي للعمل السياسي للدولة، والذي تسعى من خلاله لتحقيق المصلحة الوطنية الملقاة على عاتق صانع القرار. فإنها تشترط توفر أدوات تدعم البرنامج السياسي الخارجي، وتراهن على التعامل مع الموقف الدولي بما يناسب مبادئها ومهما كانت توجهاتها. فإن معظم التغيرات والتطورات التي شهدتها النظام الدولي أكدت على ضرورة امتلاك وتوفير هذه الوسائل، وأن تكون كافية من ناحية التوظيف للحصول على الهدف، وبهذا تكون الدولة قد كسبت نسبة معقولة من فرص بلوغ الهدف وتحقيق المصلحة.

وبالإضافة إلى ذلك، فالمتعارف عليه في دراسة السياسة الخارجية هو التركيز على الطرق والمراحل التي صيغت في إطارها القرارات والمواقف الموجهة للخارج، وبهذا فهي بمثابة برنامج عمل للدولة في مجالها الخارجي. والمتضمن لأهداف واجب تحقيقها بالاعتماد على مجموع الوسائل المناسبة للوضع الحاصل.

وبهذا نلاحظ ونجزم أن دراسة عمل السياسة الخارجية يرتكز على مرحلتين رئيسيتين ، الأولى نعني بها دراسة مصادر وأطر صياغة القرار، والثانية هي الوسائل المتاحة والساعية لتحقيق هذا القرار. فعندما يتم اتباع هذه العملية يتحقق الفهم السليم لمجرى السياسة الخارجية وطبيعته.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب توفير الوسيلة لتحقيق الهدف، لأنه على المستوى الخارجي الفعل ورد الفعل في علاقة الدولة بالوحدات الدولية الأخرى ظرفي و لا يوجد بديل يعوض الخسارة التي قد تحققها الوسيلة الأولى في ذلك الظرف، لأنها أختيرت حسب تصور صانع القرار والأجهزة الفاعلة.

ولهذا نجدها تحظى بأهمية كبيرة في مجال البحث في السياسات الخارجية للدول. وبالإضافة إلى ذلك فإن وجود الأهداف وتوفير عوامل القوة لا يعني بحد ذاته سياسة خارجية فعالة إلا عندما يتم تفعيل أدوات ملائمة لتنفيذ السياسة الخارجية وكذا تحقيق أهدافها المرجوة.

وبهذا فإن معرفة الوسائل المفعلة تسهل على الباحث والمحل معرفة هدف وطبيعة السياسة الخارجية المنتهجة من قبل الدولة. فهي إذا تعتبر المؤشر الفعلي للتوافق والاختلاف الذي قد يحصل على مستوى الأهداف المسطرة سواء كانت معلنة أو خفية، وبالتالي هي الجزء الحركي التطبيقي للهدف التصوري التمثيلي للخارجي.

فالطريقة التي تلجأ إليها الدول في تفعيلها لهذه الوسائل وخصائصها، توضح لنا الجانب المهم لتوفرها. لأنها تترجم الترابط المنطقي بين السياسة (القرار) والوسيلة التي يترتب من خلالهما الهدف على مستوى الأجندات السياسية للدول، وبالتالي معرفة سلم أولويات الدول وهم مصالحها واهتماماتها المركزية والثانوية.

وكما ناقش المفكر السياسي "ستيفن والت" تراجيديا السياسة الخارجية الأمريكية في الآونة الأخيرة، بأن النوايا الحسنة لا تصنع سياسة خارجية جديدة ويجب المضي في منظور واقعي لاستعادة مكانتها في المسرح الدولي، ومفاد ذلك هو أن تفعيل قوة التأثير خارجيا تشترط الأدوات المادية أكثر منها معنوية والواقع الدولي يفرض التعامل بالمقدرات الربحية.

وفي تعريف وارد لـ: "نورمان هيل" على أنها نشاط الدولة اتجاه الدول الأخرى، بمختلف الأنشطة سياسيا، اقتصاديا، ايدولوجيا، ثقافيا ودينيا وعسكريا. وما يلاحظ في تعريفه هو أن النشاط الخارجي قد تختلف مجالاته، ولهذا تم وضع وسائل تناسب كل مجال. ولكن يجب الإحاطة بالمسار التاريخي لهذا النشاط الذي كان في مجمله ينشط بتفعيل ثلاث وسيلتين (الدبلوماسية والعسكرية)، وما تبقى من الوسائل لا ينصب في الاهتمامات الأولى لصناع القرار مقارنة بالوسيلتين أعلاه في الحصول على المصلحة القومية.

وعليه فإنه وبالرغم من تطور المنظومة الدولية بفعل العولمة، إلا أنه لازالت الأداة الدبلوماسية والعسكرية تمثلان حجر الأساس في السياسة الخارجية للدول.

وهذه الوسائل قد خضعت سابقا لتقسيم تقليدي تم انتهاجه خلال فترات تاريخية مهمة وتندرج ضمنها العديد من التصنيفات والتفريعات، وألّفنا على الوسيلة الدبلوماسية في اتصال الدول فيما بينها، والوسيلة العسكرية أثناء الحروب وأهمية الوسيلة الدعائية في تصعيد ذروة ذلك، والوسيلة الاقتصادية وما تعلق من تعاملات في الجانب التجاري ما بين القوى آنذاك.

وقد تم تطوير ذلك نوعا ما، وذلك ارتهانا وتزامنا مع المتغيرات فترة ما بعد الحرب الباردة، وحدث تداخل بين هذه الوسائل وبرزت مسميات جديدة لمضامين قديمة، وتمثلت في الدبلوماسية الاقتصادية، دبلوماسية التنمية، دبلوماسية الاجبار، الدبلوماسية الثقافية، الدبلوماسية الرقمية... وغيرهم.

ولكن من خلال الممارسة الفعلية للسياسة الخارجية في العديد من الدول، فقد تم الفصل والتأكيد نظريا وعمليا بأنه لأمجال للفصل بين تلك الوسائل عن بعضها طالما أن توفرها يرتبط بمدى تحقيقها للهدف القوي وفرص إرادة الدولة في توجيهها الخارجي.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه في العديد من المواقف الدولية والظروف الحاصلة، قد يتم الانطلاق في تفعيل السياسة الخارجية بالاعتماد على وسيلة مبدئية كالتفاوض السياسي تمهيدا لاستخدام الأداة العسكرية، وأحيانا بعد انتهاء الحرب تحل محلها المساومات السياسية، وقد تتم وساطة دبلوماسية من أجل إيقاف الحرب.

وعليه فإن اعتماد الدولة وبصورة فعلية قد يكون على وسيلة واحدة كالوسيلة الدبلوماسية والأدوات العسكرية أو الوسيلة الاقتصادية، ولكن في بعض الظروف قد تفرض عليها البيئة الدولية اتباع عدة وسائل من أجل تحقيق الهدف في تعاملها مع الوحدات الدولية الأخرى.

وهذا التعامل يشترط مهارة الدولة في توظيفها للوسائل الأنسب لمواردها ومكانتها، وفي حالة فشلها في التوفيق بينهم فإنه يصبح من العسير عليها تحقيق الأهداف القومية التي ترنو من وراءها.

وبهذا وبصفة عامة، فإن وسائل تنفيذ السياسة الخارجية تنصرف إلى الموارد المتاحة والمهارة البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ ذلك.

❖ الدبلوماسية:

أول ما تجسد بين المجتمعات البشرية منذ القدم إلى يومنا هذا ، هو الاتصال فيما بينها في بعده الايجابي والسلبى وبطرق مختلفة ومتباينة. فمن ناحية التعايش فيما بينها كان للدبلوماسية انعكاس موضوعي لحركة الجماعة البشرية وتفاعلها لتحقيق التنظيم وتلبية الحاجيات التي تضبط العلاقات وتوثقها لتستمر في تطورها وبقاءها.

وبما أن الطبيعة الانسانية اجتماعية بطبعها وسياسية في تعاملاتها ، فقد اتجه الفرد إلى تنظيم وتقنين كل ما يتعلق بأسلوب تعايشه ضمن الجماعة ، وخاصة فيما تعلق بتسوية المشاكل التي قد تحدث وذلك من خلال اعتماده على مبدأ أساسي يحافظ من خلاله على علاقاته الداخلية والخارجية ويحقق حاجياته والمتمثل في "التفاوض" الذي بقي ملازما للإنسان في أرقى العصور.

فدبلوماسية هذا العصر تطورت واختلفت في مضامينها والطابع الوظيفي لها عن ما كانت عليه سابقا، في عصر مايكيافيلي والكاردينال ريشليو وبيسمارك، بحيث كانت تتميز بالطابع السري والنشاط المحدود التقليدي في التمثيل. ورغم ذلك فهي لازال لها الدور المهم والبارز في توثيق سبل تحقيق أرضية مشتركة بين دولتين فأكثر. وتعتبر المحرك الأساسي والأولي في تطوير العلاقات بينهم مستقبلا، وما تبقى لاستمرار هذه العلاقات هو ما تمليه المصالح المشتركة سياسيا أو اقتصاديا .

وبهذا فإن السياسة الخارجية هي بمثابة الجانب التشريعي والدبلوماسية هي الهيئة التنفيذية ، ويجدر التفريق بأنه في الأنظمة الديمقراطية السياسة الخارجية يقرها رئيس الحكومة بعد موافقة السلطة التشريعية. وإذا كان القرار يشترط الوسيلة التنفيذية فالدبلوماسية هنا تتم من قبل مختصين من الخبرات في وزارة الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك فإن السرية في السياسة الخارجية مستبعدة تماما على عكس الدبلوماسية التي في بعض المواقف كانت تتسم بالسرية.

وأما من ناحية موضوعها في الإطار العام للسياسة الخارجية والذي هو صلب دراستنا، لأن البروتوكول والميثاق القانوني واضح من خلال نص المادة والنطاق الذي ينظم اجراءات الوظيفة الدبلوماسية إداريا. ولكن ما يهمنا هو التوظيف السياسي لهذه الوسيلة، فنجاح السياسة الخارجية يكون بنجاح الدبلوماسية العامة .

والدبلوماسية العامة يقصد بها ذلك التنوع الذي أفرزه التغير في العلاقات الدولية، لأن العولمة لم تقتصر على تغيير البرامج والتوجهات وإنما أثرت كذلك على

الممارسة التي في إطارها يتم التعامل والتبادل، فبرز لنا دبلوماسية الشعبية وتأثيراتها على الرأي العام وتأييده، باعتباره غاية وهدف لسياسات الدول المتطلعة. ونشاط دبلوماسية القمة الذي يندرج ضمن القانون الدولي وتفعيل سياساتها عبر الهيئات الدولية من أجل بلوغ الأهداف العليا وتحقيق المكانة الدولية. وهذا الاستخدام المتنوع في تعاطيها مع مختلف الوحدات الدولية أكسبها مرونة في تنفيذ الهدف السياسي الخارجي، ولها أولوية قبل اللجوء لاستخدام الوسيلة العسكرية. فهي "علم وفن تنظيم وإدارة العلاقات الدولية التي يمارسوها المبعوثون والممثلون الدبلوماسيون من خلال المفاوضات" في سياق ما تطرق إليه الدكتور فاضل زكي. ومن هنا نستنتج أن الوظيفة الدبلوماسية هي توظيف الموارد حسب المهارات المعتمدة وفق شبكة اتصال دولي (سفارات، قنصليات، مفوضيات).

وتجدر الإشارة، إلى أنه ومن خلال الممارسة الدبلوماسية التمثيلية التفاوضية اتجاه الموقف والوضع الخارجي تبين لنا التنوع الذي شمل هذه الوسيلة. ونجد في بعض التحليلات الميدانية مسلمة مفادها أن السياسة الخارجية تدور حول ما تفعله، وأن الدبلوماسية تدور حول كيف تفعله. وفي الحقيقة أن الكيفية التي يدار بها الفعل هي التي تحدد وبشكل كبير الموقف.

وفي ملحق آخر، فإن الهدف في الشؤون الدولية هو الجوهر الحقيقي للمواقف والمصالح القومية واستنادا على هذا يتم فهم المجتمع الدولي من خلال تقصي الأسلوب وسلوك الدول المنتهج في تنظيم علاقاتها، أو في تصارعها لأن العملية وجوهر هذه العملية (الهدف) مرتبطان بعلاقة تأثيرية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجدل القائم حول أن الدبلوماسية هي أقرب بكثير إلى العمل الإداري، فقد تم الفصل في ذلك من خلال التتبع الزمني لنشاطها وكذا الارتباط الوثيق بشؤون السياسة الدولية. وأكد ذلك وزير الخارجية السابق الأمريكي "مستر دين راسك" حين صرح بأن: "الاعتراف بتعدد الشؤون الخارجية هو بداية الحكمة الدبلوماسية"، وفي هذا السياق يطرح "تاليران" أيضا أنه لاداعي للحماسة إذا بلغ الأمر أقصاه وهذا الاعتقاد يحمل في معناه أن النشاط الخارجي غير عقلائي هو أسوأ من لا نشاط على الإطلاق، بمعنى أن مجال الممارسة في السياسات الخارجية للدول قد يفتقر أحيانا للنشاط الجيد والمحكم. ولهذا يفضل في السياسة الخارجية أن لا تنشط بدلا من نشاط يؤدي بك إلى خسائر فادحة.

ولأنه أحيانا وفي بعض المواقف الدولية الصعبة وغير ممكن للدولة التعاطي مع أنساقها ومجالاتها، تختار أن لا تتفاعل عن فطنة وإدراك تام لمقدراتها. وهذا هو جوهر السياسة الخارجية المؤثرة والناجحة، لأنها ترتبط بالقوة في مستوياتها ومراحلها ومعاييرها، وبالتالي إدارتها تنطلق من ممارسة القوة في نطاقها الدولي الذي يتصف بالإيجابية (التفاعل) والمبادرة والعقلانية والاستمرارية في إقامة علاقات متنوعة ومتفاوتة.

وعليه فإن الباحث في المجال الوظيفي للممارسة الدبلوماسية، يجدر به التعرض لنفس الإشكال الذي يتبادر لذهن الدبلوماسي بصفته المسير لقرارات وزير الخارجية، والمتمثل في تحديد الموقف والكيفية التي يتم من خلالها إيجاد حل له.

وبهذا نخلص إلى أن النشاط الدبلوماسي ينطلق من خطوتين رئيسيتين، فالأولى تتمحور حول القدرة على صنع السياسة الخارجية وذلك بإعطاء السلك الدبلوماسي أولوية لإعداد دبلوماسي كشخص قادر على تحديد الموقف. ومعنى هذا أن السياسة التي يختارها تعطي نتيجة لصالح دولته، وكل هذا ينساق عنه توفر ممارسة ناجحة في الميدان، بتوفر العناصر التالية:

- القدرة على التحليل الواضح للموقف الدولي والفهم السليم لحيثياته.
- التمكن القوي من مسايرة عوامل الموقف تؤهله لوضع وفحص الخيارات المتاحة أمامه في سياقها المناسب.
- التصرف العقلاني في الخيارات بطريقة واضحة تسهل عملية صنع السياسات والبرامج اتجاه الموقف الدولي.
- وضع توصيات علمية للخيارات التي تم تحليلها لتحقيق المصالح القومية واستبعاد الضغوطات المتواترة .

وبالتالي فهم الشأن الدولي يكون بمعرفة ما يجب التطبيق عليه من سياسات وتوجهات. وبهذا نستنتج أنه كلما كان الأداء الوظيفي يتفاعل في الداخل والخارج بالاستغلال السليم للمهارات والمقدرات، كلما أتاحت فرص الكسب للأهداف.

وفي مرحلة أخيرة، يتم البحث في الأبعاد التي تفتح بعد تحقيق المصلحة وإن تحققت، لأن القدرة على صنع السياسات في هيئاتها التنفيذية والاستشارية تدمج عامل القوة لتقدم على تحقيق الهدف، وتأدية مهمة ومسؤولية قومية لا تكتفي بالمبادرة وحدها ليكون العمل فعال، وإنما يجب توفر أرضية ملائمة كذلك. ولكي تعكس القدرة السياسية الاستمرارية في الشأن الدولي وصياغة أنماط متنوعة للنشاط الدبلوماسي، يجب السعي لتنمية جيدة لسياسات وتوثيق

كفى في الصلات الشخصية مع القيادات السيادية في الدول الأخرى، وبالإضافة إلى تقوية الروابط الثقافية وتعزيز مصالح رعايا الدولة في الخارج.

وما نخلص إليه هو أن الدبلوماسية أقدم طريقة أو وسيلة استعملت كأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية واستعملت قديما كمرادف للسياسة الخارجية. وهي ثلاثة من الأساليب والطرق التي تضعها الدولة بواسطة ممثلين دوليين وقنصليين وعسكريين من أجل تحقيق هدف من أهداف السياسة الخارجية والدبلوماسية يسميها البعض فن إدارة المفاوضات، ومهما كان تعريفها ومفهومها فهي استعمال الطرق الدبلوماسية يراعي اختيار الوقت والطريقة الملائمة (الدبلوماسي إذا قال نعم فيعني ربما وإذا قال ربما فيعني لا وإذا قال فهو دبلوماسي فاشل) واتخاذ موقف وإصدار بيان والتقدم باقتراح، لذلك فقد تستعمل كوسيلة لإدارة العلاقات بين الدول وكتقنية من تقنيات المفاوضات بين الدول. هاته المفاوضات تركز على بعض الصراعات والنزاعات إذ تركز على مواضيع ثانوية كالتجارة مثلا. لذلك فعادة ما تعتبر كوسيلة لتدعيم التعاون بين الدول لأنها الوسيلة السلمية لإدارة العلاقات بين الدول.

وفي الفترات السابقة (الحرب العالمية الأولى وحتى الحرب العالمية الثانية كانت الدبلوماسية السري أو المغلقة هي السائدة تميزت بإبرام اتفاقيات سرية بين الدول، مثل دبلوماسية بسمارك في الحرب العالمية الأولى في جلب الحلفاء) وتعد وسيلة من وسائل إدارة العلاقات بين الدول. وبعد الحرب العالمية الثانية حدث تحول من دبلوماسية السرية إلى العلنية أو المفتوحة بعد أن كانت قبل تلك الفترة وسيلة لإدارة العلاقات الصراعية فإنها وسيلة إدارة العلاقات بين الدول في السلم، لأن أصبحت تلعب دورا كبيرا في إنهاء الحروب والعلاقات الصراعية بين الدول، ومع ذلك لا يمكن إنكار أن الدول التي تملك ترسانة من الأسلحة المتطورة تعتبر أكثر نشاطا في الجانب الدبلوماسي حيث يمكن استعمالها كوسيلة للضغط على الطرف الآخر في المفاوضات

والفرضية الثانية فحواها أن الدول الأكثر تقدما وامتلاكها للأسلحة المتطورة هي أكثر استعدادا للدخول في صراعات من غيرها من الدول الصغرى التي تفضل الدبلوماسية في توجهاتها الخارجية.

القوة العسكرية:

وهي القدرة وامتلاك الإمكانيات العامة التي تحقق الدولة من خلالها أهداف السياسة الخارجية خاصة عندما يتعلق الأمر بمواضيع سلامة وأمن وقوة الدولة أو السياسة العليا، فالتدخل الأمريكي في بناما والسوفيتي في أفغانستان يفسر بأنه تدخل من أجل الحاجة للحفاظ على أمن الدول المتدخلة، بحكم أنّ الأنظمة الموجودة في تلك الدول تهدد بشكل مباشر أو غير مباشر إحدى القيم والمبادئ والمصالح الهامة للدولة المتدخلة، فالإتحاد السوفياتي عندما تدخل في أفغانستان انطلاقاً من وجود تهديد إسلامي قادم من الجنوب يمكن أن يجتاح الجمهوريات السوفيتية وبالتالي فهو تهديد مباشر لسلامتها.

ومهما كانت المبررات المقدمة لاستعمال القوة العسكرية كوسيلة فإنّ القوة العسكرية ألا تستعمل إلا في حدود معينة وضيقة جداً، ففي بعض الأحيان يتم اللجوء إليها عندما يستحيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية بطرق أخرى لأنّ استعمالها يفرز تداعيات خطيرة وأثاراً سلبية وتحوّل المعادلة من الربح إلى الخسارة.

والإشكالية أنّه في عهد انتشار الأسلحة النووية أصبح الحديث عن استخدام القوة العسكرية أمراً خطيراً جداً خاصة عندما يتعلق الأمر باستعمال القوة ضد الدولة المالكة لهذا السلاح أو في منطقة نفوذ هاته الدولة ويؤدي هذا إلى حرب نووية.

وخلاصة القول أنّ القوة العسكرية كوسيلة من الوسائل يمكن استعمالها اليوم في حدود ضيقة جداً وفي إطار الردع وعدم السماح للدول الأخرى باستخدام القوة العسكرية أو في المفاوضات للضغط فقط.

الوسائل الاقتصادية:

كل الكتابات والمحللين في السياسة الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة تؤكد على أهمية ووزن الوسائل الاقتصادية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية خاصة وأنّ بعض النظريات تؤكد على أساس أن المتغير الاقتصادي في العلاقات الدولية مهم ومهم جدا ويحل محل العامل العسكري كمحدد وموجه للعلاقات الدولية.

وتعد الوسائل الاقتصادية جد مهمة في العلاقات بين الدول وتحقيق أهداف السياسة الخارجية منذ القدم، ففي كتابات "أفلاطون" يشير فيها إلى أن النقود مثلا كانت سببا للحروب التي تندلع بين الأمم والشعوب. وقد ازدادت أهمية هذه الوسائل بفعل تقوية ميكانيزمات الاعتماد المتبادل بين الدول. فبعد الحرب الباردة تحول الاهتمام والمنافسة بين الدول من القضايا العسكرية إلى الاقتصادية، وتحولت العلاقات الدولية من صراع أيديولوجي بين قطبين إلى منافسة بين أقطاب اقتصادية كبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي، اليابان والصين في الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي).

بالإضافة إلى ذلك أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات فاعلا أساسيا في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول بواسطة استثماراتها، حيث تمكنت من توجيه السياسات الخارجية وحتى الداخلية لبعض دول العالم الثالث ويمكن استخدام المساعدات الاقتصادية كوسيلة لكسب موقف وتأييد (فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية بإلغاء ديون كل من مصر وسوريا، وتقديم مساعدات لبعض الدول العربية للحصول على موافقتها وتأييدها لقرار الحرب). والمتغير الاقتصادي يلعب في نهاية المطاف دورا رئيسا في العلاقات الدولية كوسائل وتوجيه السياسات الخارجية للدول.

فهذه التقنيات الاقتصادية قد تكون وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية والأكثر من ذلك فهي مهمة أكثر من القوة العسكرية لأنه إذا كانت هاتان الأخيرتان وجهتا بطريقة رسمية بين مسؤولين فإن الوسائل الاقتصادية موجهة إلى المجتمع ككل، وبالتالي فالوسائل الاقتصادية يمكن أن تكون وسيلة لربح رد فعل الجماهير أو الرأي العام الداخلي؛ مثلا: استعمال العرب للنفط كسلاح في أزمة الصراع العربي - الصهيوني كان انعكاس أحسن من النتائج التي كسبها العرب من خلال الحروب والمفاوضات (حتى أن اليابان قطع المساعدات الاقتصادية لئلا أيبب نتيجة فقدانه للنفط).

وكذلك المؤسسات الدولية المانحة (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ونادي باريس) عملت على زيادة أهمية الوسائل الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول المؤثرة على هذه المؤسسات (الولايات المتحدة الأمريكية). فهذه المؤسسات أصبحت تلعب دورا كبيرا في توجيه والتأثير على نمط العلاقات الدولية وعلى التحولات

الكبرى التي تحدث في العلاقات الدولية فأصبحت الموجه الرئيس للتحويلات الاقتصادية والسياسية التي تحدث داخل الدول ومن ثم فيعتبر البعض بأن هذه المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية أصبحت بمثابة الطريقة التي يمكن من خلالها تعميم النموذج الليبرالي إذن هي وسيلة من وسائل العولمة التي تؤدي إلى تعظيم مصالح الدول الموجهة لهذه المؤسسات.

التجسس وأعمال التخريب:

التجسس أساسا يعد جزءا من الوظيفة الدبلوماسية في حد ذاته وهو يعد نشاطا عاديا، فبالإضافة إلى اعتماد السفراء والملحقين هناك ملحقون عسكريون، وهم معتمدون أصليون فالملحق العسكري عادة ما يهتم بالعلاقات العسكرية بين دولتين وفي إطارها تدخل أعمال التجسس وجمع المعلومات بطريقة سرية وهي وسيلة مكملة لوظائف الدبلوماسي التقليدية (فمثلا الملحق العسكري الأمريكي في اليمن يجتمع مع رؤساء القبائل، والجزائر في إحدى السنوات الماضية رفضت تحركات الملحق العسكري الأمريكي...).

وأعمال التجسس تبقى في الإطار العادي وتخرج عن ذلك (غير عادية) عندما تصل إلى أعمال التخريب (كتنظيم جماعات سياسية أو عرقية أو اقتصادية مناهضة للنظام السياسي ويكون ذلك بهدف القضاء على النظام السياسي والاجتماعي القائم أو لتغييره) وفي إطار التخريب يعتبر نموذج الانقلابات من بين أهم وسائل التخريب للإطاحة بنظام أو بآخر وتنصيب نظام حكم آخر تكون موالية لمصلحة المخابرات التي نصبها

الوسيلة الثقافية:

بظهور الثورة السلوكية، تجسد مفهوم الثقافة السياسية في مجال علم السياسة. ليؤثر في جوهر العديد من المستويات التي تنشط فيها الدولة وتستغلها كمؤثر فعال في خيارات توجهات قراراتها الداخلية والخارجية.

ومما تجدر الإشارة إليه ، هو القالب الإبستمولوجي الذي صيغ عليه هذا المفهوم وكذا السياقات التي استخدم فيها وفي فترات تاريخية محددة. فعلاقة الثقافة بالسياسة كانت نتيجة ترابط الشعوب بالحكومات وتأثر هذه الأخيرة بمفرزات الثقافة المكتسبة لديهم وتطوراتها على مر التاريخ.

والبروز الأولي لهذا المصطلح ارتبط بالحضارة الغربية وبالتحديد في عصر الأنوار، ثم اكتمل معناه في القرن الثامن عشر. وتم إدراجه في القاموس الأكاديمي الفرنسي في 1718، بعدما كان عبارة عن لفظ قديم في التعبير الفرنسي. بيد أنه في أغلب الأحيان يتبع بمضاف يدل على موضوع الفعل (الثقافة السياسية، الثقافة الاجتماعية...)، ويتطور السياقات المعرفية ، استقل المصطلح ليتشكل لنا بذلك مفهوم مستقل بذات، يحمل في دلالاته السياق الفكري والتربوي وهذا نتيجة الاجتهادات المبذولة من قبل الفلاسفة والمفكرين ، حتى وصل بهم الابداع الفكري والملاحظة الدقيقة والمستمرة للأوضاع التي آلت إليها المجتمعات تحديد الحقل الدلالي الذي تنتمي إليه الحضارة والتصورات الأساسية القائم عليها. إلا أنه يجدر التفريق في استخداماتها لأن الأولى تستحضر التقدم الفردي، والثانية تستحضر التقدم الجماعي.

ونتيجة التطورات التي شهدتها العديد من الأنظمة والسياسات، فإنه وبالرغم من استقلالية مفهوم الثقافة عن المضافات الأخرى، إلا أن التعدد في المتغيرات التي تستغلها الدولة ويقوم عليها النظام السياسي والتي تتماشى وفقها سياساته جعلها ترتبط بسياقات أخرى تكملها لها ، وقد تجسد هذا بالنسبة للسياسة في المرحلة التاريخية لنشأة السلوكية وربطها بالسياسة في مطلع الستينات، وتم اعتبار أنها ثورة معرفية جديدة تغير اهتمامها الذي كان يركز في بداية الأمر على دراسة المؤسسات الرسمية إلى دراسة السلوك غير الرسمي.

ومعنى ذلك ، أصبح الاهتمام بالفواعل المتفاعلة داخل المؤسسات بدلا من اهتمامهم التقليدي للمؤسسات السياسية . وبهذا أخذ مفهوم الثقافة السياسية ركنا رئيسيا انطلق من وجهة نظر مفادها أن كل منظومة سياسية مرتبطة بمجموع القيم والتصورات المكتسبة والمنبثقة من المجتمع.

ومن هنا نخلص إلى الأهمية التي يحظى بها البعد الثقافي في السياسة ، هو أنه ينطلق من دراسة السلوكيات المنتهجة والمعايير التي توجه صناعات القرار وتحدد توجههم. وبدورها تعبر

عن اختيارات الأفراد المختلفة، بحيث نجد فئة تعطي أولوية للحرية والانسجام الاجتماعي وتعزز من قيمتها، بينما هناك فئة تعارض الاستقلالية وتميل إلى التميز الاجتماعي. وعليه فإن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع والتي تشمل الاتجاهات والعادات والتقاليد الأعراف والقيم المكتسبة لدى الفرد داخل الجماعة وتنساق في الأبعاد الثلاث: المعرفة السياسية، المشاركة السياسية، القيم السياسية.

وبهذا فهي تؤثر في رسم السياسة العامة للدولة، بل وتعد أيضا ركنا أساسيا في فهم وتحليل موقف صناع القرار وتتجلى بشكل كبير في نشاط الدولة الخارجي. وحتى من الجانب النظري لتحليل السياسة الخارجية، قد تم الاعتماد منهجيا وموضوعيا على دور السلوك في تحديد السياسة الخارجية من خلال تفسير البيئة النفسية والبيئة الاجتماعية والتنفيذية لجهاز صنع القرار فيها.

وبالتالي فهي سلوك ورغبة دولة معينة في تدعيم مصالحها الثقافية (اللغة، الديانة) في دولة أخرى عن طريق المساعدات وحتى السلوكيات التي تقوم بها هذه الدولة (المحاضرات، المنح، البعثات التبشيرية والثقافية، الملتقيات التي تنظمها الدولة صاحبة النفوذ والمؤتمرات).

الدعاية:

نتيجة التطور الحاصل والسرعة في اقتناء المعلومة خاصة فيما تعلق بالشؤون الدولية، فإن الدعاية الدولية تمثل إحدى صور الاتصال على مستوى التواصل الدولي. بحيث يتم ذلك من خلال توجيه الرسائل الاتصالية الدعائية بشكل مباشر إلى المتلقي (الجمهور) في الدولة المستهدفة، وهذا بغرض التأثير عليه واستمالته إلى جانب الدولة التي توجه هذه الدعاية لإقناعه بتوجه معين أو موقف تلك الدولة بصدد قضية معينة. وهذا يتم على النحو الذي يتفق مع مصالح وأهداف الدولة التي تقوم بهذه الدعاية.

ومن أمثلة ذلك: الدعاية الأمريكية المتعلقة بحماية الأمن القومي الأمريكي والدفاع عن الحريات ونشر الديمقراطية والحرب على الإرهاب، وعندما توجه خطابها إلى الخارج فإنها تستهدف: صناعات القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفئات المثقفة في المجتمع من نخب وقطاعات الرأي العام.

وبرز بشكل جلي في الخطاب الذي كان يعتمد على منظومة فكرية سياسية، ليتحول بعد أحداث 11 سبتمبر إلى خطاب قائم على القوة العسكرية مترافق مع استمالة الرأي الآراء الدولية وصولاً إلى ما هو عليه اليوم من مكاشفة للتوجهات وإعلان الأهداف بصورة مباشرة، وكما اتضح في خطاب الرئيس "براك أوباما" المعتمد فيه على القاعدة الثلاثية "yes we Can" والتي يعبر بها عن ان الجمهور هو في قبضة مرسل الخطاب وتمسك به

وبأسلوب آخر، نجدها تعتمد انطلاقاً من تصورات اتجاه بعض المواقف الدولية على تعبئة مشاعر الكراهية ضد العدو داخل الدولة أو على المستوى العالمي أو على مساندة وتأييد الحلفاء ومحاولة الحصول على تأييد الدول المحايدة ، وأحياناً تبقى على حيادها والحيلولة دون انضمامها إلى جانب الأعداء.

كما قد تقوم الأجهزة الدعائية بممارسة الحرب السيكولوجية (النفسية) في مواجهة قيادات أو شعوب الدول المعادية بهدف تحطيم العامل المعنوي لتصل إلى اضعاف قدرتها على الاستمرار والمقاومة.

وفي سياق ذلك، قد تلجأ إلى أسلوب التفرقة والتقسيم في البيئة الداخلية للطرف المعادي باستخدام الوسائل الاتصالية التالية:

-الاعتماد على الاتصال الشخصي (محاضرات، ندوات، مؤتمرات).

-الولوج في الوسائط الجماهيرية للاتصال Mass Media التي تخاطب فئة المتلقين الكبيرة وفي وقت قصير عبر: الكتب، المنشورات والصحافة ووسائل الإعلام باختلاف أنواعها ومجالاتها.

وبهذا نجد أن الدعاية بصفقتها وسيلة الاتصال المباشر والسريع أدت دورا هاما في تسهيل الاتصالات بين الدول وبالتطور التكنولوجي خلال القرن العشرين قد استخدمت بشكل ناجح في أبرز الأنظمة آنذاك، بحيث اعتمد عليها النظام النازي خلال الحرب العالمية الثانية، وكذا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا خلال الحرب الباردة في إطار الصراع العقائدي (الليبرالي- الشيوعي).

وساهمت بشكل كبير ومتسارع في تشكيل وعي الجماهير وتوضيح اتجاهات الرأي العام سواء على المستوى القومي أو العالمي، ساعية في ذلك تحقيق هدفين جوهريين:

1. تشويه والمساس بصفة الطرف الآخر(العدد) وجعل أهدافه وتصوراته كأنها غير أخلاقية وغير قانونية وتقديم هذه الصورة على أنها غير منطقية وغير موضوعية والوصف أساسا يتنافى مع الواقع والمنطق.

2. كسب الرأي العام الداخلي وكسب تأييد السلوك مستقبلا حتى تصل الأمور إلى استخدام المصطلحات والألفاظ المستعملة من طرف الدعاية للتأثير على الرأي العام الداخلي. مثلا: في العراق تم تحويل صدام حسين من خلال الحملة الدعائية إلى أسطورة باستخدام الألفاظ التي لها صدى في المجتمع الغربي ورسم صورة سيئة عن هذا الشخص (هتلر الثاني) ومثل هذه المصطلحات يكون لها تأثير هام وكبير على الرأي العام الداخلي.

نظريات السياسة الخارجية:

مرجعية للإسهامات النظرية التقليدية والحديثة في سياق توضيح دافع التقارب بينهم والتي تعتبر من المرتكزات التي تشكل أهمية كبيرة عند دراسة أي موقف خارجي يطرأ على السياسة الدولية و، نجد أن مرتكز الواقعية في السياسة الدولية ولما له من مكانة كبيرة على صعيد التفاعلات الحاصلة، فهي تعد المرجع الأساسي الذي يفسر سير العلاقات الدولية والنظام العالمي، والاسلوب الذي اعتمده في تحليل السياسة الخارجية ينطلق من الرؤية الطبيعية الانسانية في صياغة القوانين السياسية وتحديد سلوكيات الدول في علاقتها الدولية وبتفعيل عنصر القوة لتحقيق المصلحة في ذلك.

وكما رأى ميكيافيلي في هذا الصدد بأن نجاح السياسة يقاس بمدى استخدامها للقوة، ويرجعها لصانع القرار بوصف طبعه المشترك فيه أن يكون مائلا للطمع ومحباً للمجد والاعتداء على الآخرين.

وعند هوبز نجده ينطلق من مقولة مفادها: أن الإنسان يميل دوماً إلى الصراع مع أقرانه من البشر مدفوعاً في ذلك إلى البحث عن المنفعة أو دفاعاً عن أمنه، وترتبط هذه الحالة الطبيعية في تصور هوبز بغياب سلطة منظمة وهذا ما يولد فطرة القوة، وحسبه هي غريزة بشرية موجودة متى وجد الإنسان.

وفي هذا الصدد، شبه النظام الدولي عنده بشكل كبير بالإنسان الذي دائماً في حالة حرب واتسم بالفوضى وعدم وجود حاكم أو سلطة عليا في النظام الدولي، كما أن الدولة هي دائماً في حالة حرب ضد الكل من أجل البقاء .

وإبان الحرب العالمية الثانية، عادت النظرية الواقعية إلى وضعها السابق في وصف النظام الدولي. فمتغير الحرب أعطى دفعة قوية لنظرية القوة التي تفسر النظام الدولي على أنه صراع دائم على تحقيق المصالح بتفعيل القوة.

وبإسهامات فكرية للعديد من المفكرين وأبرزهم: رينولد نيبور ونيكولاس سبيكمان، فريديريك شومان وكينيث تومبسون وجورج كينان وهانز مورجانثو، ريمون آرون وهنري كيسنجر، تبلورت الرؤية النظرية للواقعية.

ومن أبرز التصورات التي ساهمت في تشكيل النظرية الواقعية الجديدة ، فحسب مورجانثو أنها تقتزن بمتغير الطبيعة البشرية والسياسية، وأن المصلحة هي التي تحدد شكل العلاقة وتوجهات الدول. ولا يجب أن ترتبط المصلحة بالأخلاق ولا بالسياسة.

ويرى كذلك أن الدولة في سياستها الخارجية تسعى لتحقيق الخيارات التالية:

- الكفاح من أجل الحفاظ على القوة ويكون بدعم الوضع الراهن.
- التركيز على زيادة القوة ويكون ذلك باتباع سياسة التوسع .
- إظهار القوة يتطلب كسب نفوذ تستخدمه في تحقيق أهدافها.

ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تبلور الوضع وتطور الجانب العلمي والمعرفي وحتى العملي بشكل كبير، ليشمل بذلك النظرية الواقعية ومفاهيمها دون أن يغير من محتوى مفاهيمها الأساسية، فقد أسهم كينيث والتز في تطويرها لتصبح ذات بنية مغايرة وسميت بالواقعية البنيوية أو الهيكلية . وفي جانب آخر أضفى روبرت غيلين تصوره الماركنتالي.

وجوهر الاختلاف بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة هو في مستوى التحليل المعتمد، فالأولى تعتبر الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية، بينما الواقعية الجديدة تركز على النظام الدولي باعتباره وحدة تحليل أساسية، وبالإضافة إلى هذا الاختلاف، فإن الواقعية ينطلق تفسيرها من الطبيعة الانسانية والدولة في حالة دفاع، بينما الواقعية الجديدة فإن تفسيرها يقع على البيئة الدولية المتمثلة في الفوضى السياسية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة –النظرية الواقعية الجديدة- قد تفرعت لثلاث أنساق جزئية تنظيرية، والتي سيتم تناولها كالاتي:

❖ **الواقعية الهيكلية البنيوية:** ركزت في تفسير الواقع الدولي على بنية النظام السائد وخالفت فكرة أن يتم تفسيره على أساس الخصائص المحلية للدولة، بمعنى الانتقال من الكل لفهم توجهات الدولة الخارجية وسميت بالهيكلية نسبة لاعتبارها هيكل النظام الدولي قاعدة للتفسير.

❖ **الواقعية الميركنتالية :** العامل الاقتصادي هو الركيزة الأساسية لتفسير النظام الدولي، وذلك عن طريق توظيف متغير القوة الاقتصادية والاقتصاد بشكل عام في تفسير طبيعة العلاقة بين الدول، وقد خالفت فكرة تدخل الدولة في شؤون الأسواق لضمان المصالح القومية، وذهب إلى هذه فكرة أن القيم السياسية والمصالح هي التي تعدد المحددات المحورية للعلاقات الاقتصادية الدولية.

وفيما يتعلق بالليبرالية ، فقد شكلت منظومة قيمية جديدة أساسها الفردية والحرية والتعددية، لما برز في السياسة الدولية من مواضيع جديدة كالهوية والاقتصاد والجنس وغيرها، جعلها تتقارب في نقاشاتها التنظيرية العقلانية مع النظرية الواقعية ليتجاوزا بذلك كل ما يتعلق بقضية القوة والأخلاق في العلاقات الدولية والسياسة الدولية ككل، ويظل تركيزهما على قيمة وجود الدولة في النظام الدولي .

فمنظري العلاقات الدولية المعاصرون، قد تطور نقاشهم الداخلي –الفكرة المركزية الواحدة للنظرية- المتمثل في البراديم العقلاني الواحد، وشكلوا لنا توليفة فكرية تعتمد على التقارب

النيواقعي- النيوليبرالي أسهمت في تقوية مواقفهما اتجاه خصومهم الجدد في مرحلة ما بعد الحداثة.

وأقر كليهما بالفوضى الدولية والدور المهم لوجود المؤسسات لتفسير مظاهر التقارب الدولي والاعتمادية بين الدول.

وتجدر الإشارة إلى أن الليبراليون في نشأتهم الأولى ركزوا على المثالية للمدينة الفاضلة خاصة فيما تعلق بالحريات والحقوق المدنية والدينية والسياسية والاقتصادية، وأن الدولة من شأنها حماية ذلك الاستقرار دون التدخل في الشؤون المسيرة (أفلاطون، ديمقريطس، لوكريتيوس).

ومن أبرز أفكارها كذلك، الإيمان بحرية الفرد من قيود السلطة وقدرته على تسيير شؤونه استنادا إلى طبيعته الخيرة ووجوده سابق وجود الدولة. وهذا ما عرف لاحقا بالنزعة الفردية التي رصدها أبرز منظري العقد الاجتماعي جون لوك John Lock (1632-1704).

وبالإضافة إلى دعمهم لفكرة الفيدرالية الدولية التي يسودها السلام ، كالاتحاد الألماني والأمريكي آنذاك . وبهذا يعرفون النظام الدولي بأنه عبارة عن مجموعة متعددة من الدول تعيش بظل غياب السلطة المركزية، ولكنه غياب لا يؤدي إلى صراع حتمي دائم.

وبهذا التصور، يعتقدون أن التصور التدريجي للمجتمع البشري كما أشار إليه "كانت" سوف يقودنا إلى مجتمع دولي، وأن السلام هو الأفضل لهذه الدول بدل الحرب، وأن الجانب الاقتصادي هو القاعدة الرئيسية المعتمدة في بناء علاقة الدولة مع المجتمع، وقد دعا في هذا السياق المفكر الاقتصادي آدم سميث Adam Smith (1723-1790) إلى تفعيل التجارة الحرة والاعتماد على الملكية الخاصة وفتح الأسواق ، وفي نقطة أخرى يرى ريتشارد كوبدان Richard Cobden (1804-1865) بأن النظام الرأسمالي يدفع بالفرد للحصول على المزيد من الثروة وهذا ما يجعله يفضل السلم بدل الصراع وأيده في ذلك المحلل الاقتصادي جوزيف شمبيتر Joseph Shumpeter (1885-1950) برؤيته في الرأسمالية على أنها أكثر حرصا على إيجاد نظام ديمقراطي وسلام دائم.

وفي سياق ذلك ، نخلص إلى أن السياسة الداخلية عند الليبراليين انعكست على نظرتهم للسياسة الدولية، وأن الحرب كميزة أساسية للعلاقات الدولية هي مؤقتة ويكمن تغييرها بتغيير التوجهات الفكرية البشرية، ولهذا يعتبر الفرد هو وحدة التحليل المركزية.

وعلى الصعيد الخارجي فتدعو إلى تأسيس فيدرالية دولية تكون عامل ومتغير محوري في ضبط سلوك الأطراف وتحقيق قدر ممكن من التوافق والانسجام في المصالح.

وفي سبيل هذا الطرح، دعا الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون Woodrow Wilson (1856-1924) إلى إجراء ديمقراطية جماعية مؤسساتية لمعالجة النزاعات الدولية وتحقيق الأمن الجماعي، لأن الحرب ماهي إلا حالة تنشب عن الطبيعة غير ديمقراطية (غير عادلة) للعلاقات الدولية في إطار ما عرف بالقيمة العليا لوضع قواعد حكومة عالمية.

وبهذا نلاحظ أن هذا التقارب جاء نتيجة العديد من التراكمات المعرفية والتداخلات الدولية، فهذا الوضع الدولي السائد لم يعد يسير نحو النهج التقليدي الصلب وإنما أصبح يستدعي تكثيف سبل التعاون والمرونة في اتخاذ القرار نتيجة السرعة الاتصالية غير محدود وغير مقيدة، وبالتالي فإن الدولة أصبحت توظف أدواتها في السياسة الخارجية لما تراه في السياسة الدولية من تفاعل وتأني في المرتبة الأولى تحقيق الأمن القومي ومصحتها الوطنية وحمايتها من أي اختراق خارجي ينتهك سياتها ويقيد سلطتها . لهذا أصبحت العلاقات الدولية تستوجب خلق شبكة تفاعل وتنافس وتقارب للسياسات الخارجية في اطار جماعي ونظرة جماعية لمستقبل الدول والنظام الدولي بصفة عامة .

وبالنسبة للنظرية البنائية ، فهي تختص بالجانب الأهم في دراسة توجه السياسة الخارجية للدول ، بحيث تنطلق من الأفكار وتأثيرها بدلا من النظر إلى الدولة كمتغير رئيسي يسعى إلى تحقيق البقاء ، وترى أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية (تاريخية). وأن الخطاب السائد في المجتمع هو الذي يعكس ويشكل في الوقت نفسه المعتقدات والمصالح التي تترجم إلى سلوكيات .

وبهذا فهي تتحدى نموذج التحليل العقلاني، وأن العلاقات بين الدول لا يمكن حصرها في سلوكيات تحددها القيود المادية، ولا ضمن قيود مؤسسية على المستوى المحلي والدولي. وإنما يدرجون التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة ويستوجب ادراكه على أنه نمط من الافعال المرتكز على الهوية وتعمل هذه الأخيرة على صياغته عبر الزمن.

ويستند التحليل البنائي للسياسة الخارجية للدول من خلال ثلاث مستويات رئيسية:

- ✓ من حيث الدور الذي يلعبه الفاعلون والبيروقراطيون
- ✓ دراسة عملية صنع القرار .
- ✓ تأثير النظام الدولي أو المجتمع على سلوك الدول في سياستهم الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أنه ساد اتفاق وتشابه تحليلي بين البنائية والمقاربات التقليدية في بناء السياسة الخارجية، تمثل في تركيزها على الطرق التي تؤثر بها العمليات المعرفية المختلفة ، فإما نجدها تشمل نخب السياسة الخارجية القائمة على الدولة وبحرص شديد في ذلك، أو تشمل الفواعل من غير الدول وتأثيرهم في ذلك على ممارسة السياسة الخارجية للدول ..

ويعتمد البنائيون في تحليلهم للسياسة الخارجية على المستوى الفرعي القائم على السياق الهيكلي الاجتماعي الأوسع .

وبهذا نستنتج أن البعد النظري الحديث قد أسند تحليله للسياسة الخارجية على ثلاث مستويات مختلفة، فنجد المنظور الواقعي الجديد قد ركز على المقاربات النظامية بمعنى أن التحليل ينطلق من دراسة انعكاسات التفاعل في بنية النظام الدولي على سلوك الدول الخارجي، بينما الليبراليون الجدد يولون الاهتمام للتركيبية المحلية للدول وأن تحليل السلوك الخارجي للدول نطلق من السياسة الداخلية وفق تفعيل البعد الاقتصادي المؤسسي في ذلك، وحسب البنائية فيعتمد تفسيرها للسياسة الخارجية على المفاهيم والمتغيرات الاجتماعية وتشمل في ذلك كلا المستويين (الداخلي والخارجي).

ومواصلة في دراسة عملية صياغة السياسة الخارجية للدول من خلال دراسة المراحل التي تبني عليها اتخاذ القرارات فإنه قد تساهم هذه النظريات في تحليل سلوك الدول اتجاه أزمة أو موقف معين ، لكن ما يستوجب على الباحث التركيز عليه في تفسير ذلك هي لماذا تم اتخاذ هذا القرار؟ وكيف صيغ وماهي المراحل التي بني عليها؟

فالنظريات والاقترابات تعين الباحث على فهم المتغيرات التي حركت الموقف عند صانع القرار ولكن رد فعله على ذلك وتوجه يرتبط بدراسة نظرية اتخاذ القرار لان صانع القرار لا يستمر على نفس الموقف وإنما قد يتغير بتغير بيئته ووضعيته العملية في ظل تلك الأزمة حتى وإن تكررت.

ولا شك في أن الهدف من القرارات هو الدفاع عن مصلحة الدولة وتحقيق أهدافها في المحيط الدولي، لذلك كلما هو موجود في الكتب ومؤلفات السياسة الخارجية وما يسمى بنظرية اتخاذ القرار لا يمثل إلا إطارا نظريا وفكريا هدفه فهم السياسة الخارجية، وهذا الإطار الذي يهدف لتفسير السياسة الخارجية لا يعطينا نموذجا عمليا لتطبيق السياسة الخارجية في بعض الأحيان، لكون هذا الاطار ينصب على دراسة حالة لا يمكن تعميمها على الحالات الأخرى. كما أنه يعطينا ويوفر لنا اضاءات منهجية تساعدنا فقط على الفهم والتعرف على العوامل والمتغيرات الرئيسية التي تؤثر في صنع القرار.

إذن صناعة القرار في السياسة الخارجية هي عبارة عن ذلك الفعل أو السلوك أو رد الفعل (في بعض الأحيان) يتم اختياره من خلال مجموع من البدائل والاختيارات والذي يهدف إلى تحقيق مصلحة الدولة في البيئة الخارجية.

وهذا المسار (عملية صنع القرار) يكتنفه نوع من الغموض، ومرد ذلك أنه في السياسة الخارجية وعلى عكس السياسة الداخلية الاختيارات والبدائل غير واضحة بكلّ دقة لأنّ محيط السياسة الخارجية معقد تتدخل فيه المحددات والمتغيرات وقد تأخذ قرارات في بيئة معينة

ومحددات معينة، لكن بمجرد عملية تنفيذ القرارات المتخذة تبرز عوامل لم تكن في الحسبان وبذلك يتم إعادة النظر في القرار ليصبح متفقاً مع المستجدات، لذلك فعملية اتخاذ السياسة الخارجية تحتوي على تلك القرارات والأفعال والسلوكيات المتخذة من طرف أعوان أو مؤسسات الدولة المكلفة بعملية صنع القرار.

ولكن مع ذلك هذه القرارات لا تؤخذ من طرف الدولة كشخص قانوني أو عام بل تؤخذ من طرف أفراد والذين قد يتقلدون مناصب في أجهزة رسمية (كالرئاسة، البرلمان..) أو يكونوا أعضاء في تنظيمات غير رسمية (كجماعات المصالح..) لذلك في هذه الحالة هناك مجموعة من الشروط والقيود تؤثر في هؤلاء الأفراد قد تفرزها البيئة الداخلية أو الخارجية أو الاعتبارات الشخصية أو في بعض الأحيان قد تتداخل هذه الاعتبارات (الداخلي والخارجية) أو الاعتبارات الشخصي على قرار معين لذلك هذا التداخل يجعل عملية اتخاذ القرار عملية شائكة معقدة متعددة ولكن رغم هذا التعقيد يقصد باتخاذ القرار التوصل إلى صيغة عمل مناسبة، وهذه الأخيرة تختار من بين الصيغ المتنافسة والمتناقضة من أجل تحقيق أهداف معينة أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها من جهة.

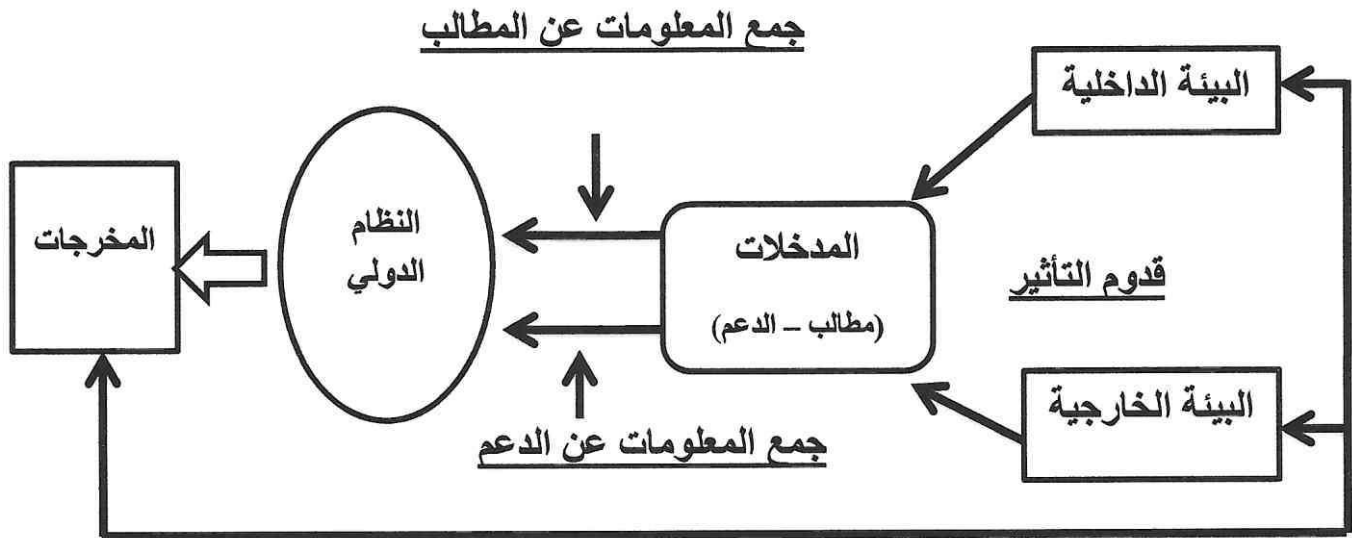
من حيث المراحل التي تأخذها عملية اتخاذ القرار: هناك ثلاثة أصناف من هذه مراحل:

- ✓ مراحل نسق عملية اتخاذ القرار: وهي مراحل تحضيرية.
- ✓ المراحل اللاحقة على عملية اتخاذ القرار: وهي مراحل تنفيذية.
- ✓ عملية اتخاذ القرار.
- ✓ كيفية اتخاذ القرار.

وهناك مجموعة من النماذج العملية التي تحاول شرح كيفية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

و لكن مع ذلك فإنّ "نموذج دافيد استون" أحسنها؛ إذ يبتدأ من تحديد التأثيرات المختلفة التي تستقبلها أجهزة النظام السياسي (الأجهزة الخاصة باتخاذ القرار) هذه الأخيرة تكون من كافة الفواعل، وهذه الفواعل تفرزها البيئة الداخلية والخارجية "مدخلات"، وهذه المدخلات مقسمة إلى "مطالب ودعم" وعندما تدخل هذه الأخيرة مقيمة إلى مطالب ودعم في النظام السياسي يقوم هذا الأخير بجمع المعلومات عن هذه المطالب ويقوم بتصنيفها وغربلة وتحديد هذه المطالب لينتهي هذه الأخيرة مقيمة إلى مطالب ودعم في النظام السياسي يقوم هذا الأخير بجمع المعلومات عن هذه المطالب ويقوم بتصنيفها وغربلة وتحديد هذه المطالب لينتهي إلى تحويل المطالب إلى قرارات "مخرجات"، وهذه الأخيرة تبرز بعض ردود الإيجابية والسلبية وردود الأفعال في حدّ ذاتها تتحوّل فيما بعد إلى مدخلات وبذلك تتحول

العملية إلى "عملية عكسية" (في شكل تغذية عكسية استرجاعية) البيئة الداخلية تنبثق عن النظام الإيكولوجي، النظام البيولوجي، النظام الاجتماعي، كنظام الشخصية، فيحين أنّ البيئة الخارجية تتمثل في النظام السياسي الدولي، النظام الايكولوجي الدولي، والنظام الاجتماعي الدولي (التركيز على البيئة السيكولوجية لصانع القرار بالإضافة إلى البيئتين الداخلية والخارجية)، وهذا ما سيتم توضيحه في المخطط الآتي:



ووفقا لهذا النموذج فإنّ صانع القرار يتصرف في بيئة داخلية وطنية وبيئة خارجية دولية، ولكن يجب إضافة البيئة السيكولوجية بمعنى الصور والاتجاهات التي يحملها صانع القرار عن البيئة الداخلية والمواقف التي تفرزها البيئة الخارجية وهي مقسمة إلى أجزاء حسب العوامل المؤثرة في صنع القرار والإشكالية التي تطرح في هذا النموذج هي قضية تحديد العلاقة بين العوامل والمؤثرات التي تفرزها البيئات الثلاث وكذلك تحديد الحدود بين هذه البيئات.

وبهذا فعملية صنع القرار هي الأساس في السياسة الخارجية، لكن الظروف المحيطة بصنع القرار تعتبر المحدد الرئيسي لفهم السياسة الخارجية وبدون فهم تلك الظروف لا يمكن فهم السياسة الخارجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن التفاعل والتداخل بين الدول (تداخل البيئتين الداخلية والخارجية) قد يكون تداخلا بين عملية صانعي القرار في دولتين أو أكثر، وهذا التداخل يمكن أن يعقد عملية صنع القرار ومن ثمة تحديد قضية القرارات العقلانية وغير العقلانية وتحديد الأطراف المسطرة.

وبالإضافة إلى ذلك، فهذه العملية مهمتها هي توجيه شريحة القرارات لتعامل الدولة مع تفاعلات البيئة الخارجية. وقد تم التركيز على عاملين أساسيين من بين العوامل المتاحة واعتبارهما كمدخلين لفهم مجريات اتخاذ ذلك القرار، وهما: المدخل النفسي الإدراكي والمدخل المؤسستي.

***المقرب النفسي الإدراكي Psychologie Percpetual Approach:** بحيث يتم التركيز فيه على ما يعرف بالبيئة النفسية لصانع القرار، ودراسة العوامل المؤثرة في صنع القرار. وقد حدد كل من هارولد و مارغريت سبروت Harold and Margaret Sprout أن عوامل صنع القرار تأتي تبعا للبيئة الصادرة عنها (بين البيئة النفسية Psychological Millieu – والبيئة العملية Operational Millieu).

فالأولى نعني بها كل ما يتعلق بالجانب النفسي لصانع القرار من تصورات، تقديراته للموقف، نسقه العقيدي...ألخ.

أما الثانية فهي تشير إلى جميع العوامل الداخلية والخارجية سواء تعلقت بالعامل البشري أو بالجانب المادي العملي لصانع القرار.

وبالإضافة إلى ذلك، فحسب رؤيتهما أن تأثير البيئة العملية تتعلق بكيفية إدراك صانع القرار وتحدد رؤيته لها. وأكد على ذلك كل من سنايدر، بروتون بقولهما: "أنها خطوة لإيجاد العلاقة بين العوامل البيئية في اتخاذ القرار، وتتم باكتشاف كيف يتصور صانع القرار للبيئة المحيطة به".

وفيما يتعلق ببدايات بروز أفكار تناقش التحليل النفسي لصانع القرار ارتهنت باجتهاد واهتمام المحلل "ريتشارد سناير " وإلى جانبه محللين آخرين. وجرى ذلك مع بداية الخمسينيات وتم نشرها في مؤلفة تحت عنوان : " جعل القرار نهج لدراسة السياسة الدولية "، وقد عالج فيها الدوافع النفسية للفرد وإدراكاته للواقع ويعتبرهما بمثابة مركز التحليل لهذا الإقتراب.

وعلى مستوى السياسة الخارجية، فإنهم يركزون على تحديد السلوك الخارجي للدول ويكون ذلك بناءً على كيفية إدراك صانع القرار للمواقف المختلفة في النظام الدولي.

ويضيف على ذلك سنايدر ، أن سلوك الدول يتحدد بكيفية تحديد صناع القرار للموقف الدولي، وذلك من خلال تحديد العوامل المؤثرة في صنع القرار وفق نموذج معين الذي يمكن من خلاله تفسير السلوك الخارجي لأي دولة، ويرتكز بدوره على أربع بيئات أساسية وهي:

■ **البيئة الداخلية:** تتشكل من العوامل المادية والبشرية الداخلية للدولة.

- **البيئة الاجتماعية والسلوكية:** وهي تضم مجموع القيم في المجتمع والأنماط المؤسسية لتركيب الجماعة وطبيعة وظائف الجماعات الاجتماعية. واعتبرها سنايدر متغير مستقل نظرا للأهمية التأثيرية الكبيرة التي تحدثها على صانع القرار .
- **البيئة العملية لصناعة القرار:** وتشتد في معالجتها التطرق لدراسة ثلاث عناصر أساسية، بدءاً بالصلاحيات ومدى التنازع والتشابك الذي قد يشملها وتأثيرها على الأدوار ، انتقالات إلى دراسة الاتصالات والمعلومات المتوفرة لصنع القرار، وأخيرا رصد الحوافز (الدوافع) البارزة في شخصية صانع القرار.

وهذه الدوافع المشار إليها في دراسة البيئة العملية لصناعة القرار، قد قسمها سنايدر إلى نوعين: فنجد دوافع من أجل (In order to) وهي دوافع ظاهرة وتسمح لنا بمعرفة أسباب اختيار صانع القرار لخيار معين، وتكون سهلة الملاحظة بسيطة التركيب. والنوع الثاني هي الدوافع السببية (Because of)، وهي خفية دفينية داخل الذات الانسانية وتتشكل نتيجة التجارب والتراكمات التي عاشها صانع القرار وتؤثر في اختياراته بشكل كبير.

وما يلاحظ أن هذا النوع يصعب على الباحث والمحلل دراسته ، لأنه يتعلق بمعلومات لصيقة وحساسة مكونة لشخصية وسيكولوجية صانع القرار.

وكما هو معلوم، أن الاجتهادات التفسيرية والتحليلية في العلوم السياسية والسياسة الخارجية بشكل أدق، قد تواجهها العديد من الانتقادات، وما قدم لنموذج سنايدر والمساهمين معه في بناء هذا المقترح الإدراكي، انتقاد حول الاهتمام والتركيز الكبير لدور صانع القرار ودوافعه الشخصية، وصعوبة تحليلهم النفسي له في نفس الوقت .

***مقترح التحليل المؤسسي (البيروقراطي) - Bureaucratic/Organization Approach:** جاء هذا المقترح كرد فعل للاقتراب الإدراكي ، وانطلاقا من فكرتين أساسيتين هما:

-العمل على توسيع دائرة صناعة القرار لتشمل جميع صناعات القرار في الجهاز الحكومي.

-تخليهم عن فكرة حصر صناعة القرار بيد الفرد الواحد في الدولة سواء كان رئيس دولة أو رئيس حكومة.

وعليه فهذا الاقتراب يلغي الدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل النفسية والسيكولوجية للفرد ، في عملية صنع القرار في الدولة.

وانطلاقاً من تصور "غراهام أليسون -G. Allison" في أن صنع السياسة الحكومية ليست من صانع القرار أو الفرد (Calculating decisionmaker)، وإنما هي بفعل تراكم لمجموعة واسعة من الأجهزة والفواعل السياسيين.

وتم تحديد ثلاث نماذج بناءً على هذا الطرح لدراسة عملية صنع القرار الخارجي في الدولة:

■ **نموذج الفاعل العقلاني A rational Actore Paradigm:** نموذج يعتمد على دراسة الأهداف وسبل تحقيقها بدراسة قرار معين، وفق تحليل عقلاني يركز على حسابات الربح والخسارة في اختيار البدائل المتاحة لاتخاذ القرار الأنسب، وهذا يتم في مستويين:
-إذا كانت الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية (فاعل وحدوي- Unified Actor)، فإن الحكومة الممثلة لها تقوم باختيار البديل الذي يحقق أكبر قدر من الأهداف الاستراتيجية -Maximiz Strategies Goals المخطط لها سابقاً.

-يستوجب في التصرف الحكومي العقلانية عند اختبار الموقف الذي يواجهه. والقرار الأمثل الذي تضمن من خلاله أهدافها الخاصة بالأمن الوطني والمصلحة الوطنية. ومراعاة في تحقيق ذلك العواقب والنتائج الناتجة عن القرار والتي يحبذ أن تناسب الأهداف المرسومة.

وفي سياق دراسة مضامين هذا النموذج، أضاف غراهام أليسون مجموعة من المفاهيم الواجب مراعاتها عند التحليل والمتمثلة في :

✓ **الفاعل الوطني National Actor:** ينطلق من اعتبار الدولة أو الحكومة صانع قرار عقلاني ووحدة تحليل أساسية.

✓ **المشكلة The Problem:** ويقصد بها المشكلة الاستراتيجية التي تواجهها الدولة، فقد تنجم عنها مخاطر تهدد الدولة وقد تتيح فرصاً لها.

✓ **الاختيار Static Selection:** ويتجسد في مختلف النشاطات الحكومية التي تسعى للتعامل مع المشكلة لإيجاد خيارات متاحة تحلها.

✓ **الفعل كاختبار عقلاني Action As Rational Choice:** بمعنى أنه الخيار الذي يضع في الاعتبار توافق الأهداف الاستراتيجية والمصلحة الوطنية، ووضع في الحسبان النتائج المحتملة للفعل أو القرار المتخذ.

■ **نموذج العملية التنظيمية Organizational Process:** يعتمد أليسون في هذا النموذج على مدى تأثير حقيقة عقلانية القرار على تعددية الأجهزة الحكومية، ويركز على إضافتها بحيث تصبح بذلك مسؤولة معالجة القضايا والأزمات

المطروحة أمام الحكومة من مسؤولية جميع المؤسسات المختصة. وبذلك تسهل عملية حل المشكل المطروح أو الموقف المعارض بتقنية الأجهزة المختصة.

وفي نقطة أخرى، عالج أليسون فكرة الروتين في اتخاذ بعض القرارات، حيث يرى أن عملية اتخاذ القرار في بعض القرارات يصبح مجرد عمل يومي تقوم به الأجهزة المختصة.

وعليه نخلص إلى أن النظام المعتمد عليه في هذا النموذج، يتم بين العديد من الوحدات التنظيمية الخولة بصلاحيات القيام بذلك، وتبعاً لذلك يصبح قرار الدولة محصلة ونتيجة تقوم به هذه البنى في أداء وظيفي منظم وحسب الظرف الحاصل .

■ نموذج العملية السياسات الحكومية **Gouvernements Politics**: الرؤية المعتمدة في هذا النموذج حول عملية صنع القرار باعتبارها لعبة مركزية تنافسية بين الأجهزة الحكومية **Central Competitive Game**، ويقصد بها اللعبة السياسية، وأن السلوك الحكومي يمكن تصنيفه على أساس أنه نتيجة لألعاب المساومة القائمة بين الأجهزة وليس مخرج لها.

وفي حالة استخدام هذا النموذج لدراسة عملية صنع القرار الخارجي للدولة، يجب الكشف عن أربع أسئلة مهمة:

✓ من هم اللاعبون؟ ، سؤال يبحث من خلاله في المصالح الخاصة للأجهزة ذات التأثير الأكبر على قرارات الحكومة.

✓ فيما تتمثل محددات كل لاعب وبمعنى آخر البحث في المصالح المحددة لموقف كل لاعب.

✓ ماهية اللعبة أو ما طبيعة كل لعبة ، ونعني بها دراسة عملية التأثير أثناء صياغة القرارات الحكومية سواء ما تعلق بالمساومة أو بقواعد اللعبة.

وفي الأخير العمل على إبراز المحددات التي استطاع اللاعب أن يفرضها على النتائج، وذلك حسب قوة وسلطة كل مؤسسة.

وعليه فإن الأجهزة الحكومية هي الصانع الأول والأخير للقرار في مجال السياسة الخارجية، وأي تدخل للقادة الحكوميين يمكن أن يحدث تغيير. وهذا الدور هو التمثيل والدفاع عن مصالح المؤسسات، لذلك استبعد تماما التركيز على الدوافع النفسية والشخصية لصانع القرار.

وما انتقد عليه هذا النموذج ، في كونه أعطى اهتماما كبيرا لدور الأجهزة الحكومية وأهم شخصية صناع القرار داخل تلك المؤسسات.

وفي هذا الصدد، نخلص إلى أن الأطر النظرية حول عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدول ووحدة التحليل المعتمد عليها في ذلك، أنه هذه العملية ماهي إلا محصلة لتفاعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية والنفسية. وما على الباحث سوى اختيار المقرب الذي يتوافق مع القرار المتخذ ومراعاة أهداف البحث من جهة أخرى.

بينما نجد محمد سليم، يعتمد في نموذجه على المراحل التي تقوم عليها عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، بحيث يرى أنها تمر بمايلي:

✓ وجود الحافز للقرار: ويقصد به توفر بيئة للتحرك واتخاذ القرار الخارجي، بمعنى أن تشكيل موقف معين يحتاج لرد فعل مقابل له، سواء كان معترضا أو قابلا، تعاوني أو صراعي نتيجة آثار معينة، ومثال ذلك: الحافز الذي جعل جمال عبد الناصر يتخذ قرار خول تأميم قناة السويس، كان ناتجا عن تمويل الكتلة الغربية (البنك الدولي) لمشروع السد العالمي.

✓ إدراك صانع القرار للحافز: في حال كان الحافز عامل موضوعي أو معطى موضوعي يتمثل في صدور قرار معين، أو حصول حدث معين وكذا مشكلة جديدة، فإن إدراك صانع القرار للحافز هو عنصر ذاتي وليس المهم هو وجود الحافز بقدر أهمية إدراك صانع القرار له، وكيف يراه - تعريف صانع القرار للموقف- هل هي أزمة تهدد قيمة أساسية؟ أم تبقى مجرد قضية عادية لا تتطلب جهد .

وهذا ما يلاحظ على الدول الصغرى وموقفها المتجاهل للعديد من القضايا الدولية، لأنها وبطبيعة الحال هي أقل حساسية للحوافز والمؤثرات، بخلاف القوى الكبرى المهتمة بشؤون العالم باستمرار تكون حساسيتها للحوافز عالية .

✓ جمع المعلومات عن الحافز: بحيث تقوم الدولة في إطار صنعها لسياستها الخارجية أو قرارها الموجه للخارج بجمع معلومات متصلة ومتعلقة بالحافز وتصنيفها وترتيبها بالطريقة التي يفضلها صانع القرار.

✓ مرحلة تفسير المعلومات: وهي السعي الدؤوب للكشف عن الدلالات الكامنة وراء تلك المعلومات وما تعنيه بالنسبة للدول ومصالحها وبالأخص صناع القرار.

✓ مرحلة البحث عن البدائل: في هذه المرحلة تحاول الدولة التعاطي مع عدد من البدائل، واختيار البديل الملائم والأنسب

وفيما يتعلق بالمرحلة الأخيرة من هذه المراحل، فإنها تعتبر أهم مرحلة وقد تم اقتراح في سياق معالجة ذلك العديد من النماذج من المحللين السياسيين، وسيتم عرضها كالاتي:

❖ النموذج العقلاني الرشيد: يركز على الكيفية التي يتخذ فيها اطارها قرار السياسة الخارجية من حيث علاقتها بالتكاليف والنتائج، والمهتمون به يميزون بين القرارات العقلانية واللاعقلانية. فالقرارات العقلانية عبارة عن اختيارات من بين ثلاثة من البدائل تتوصل إليها وحدة صنع القرار عن طريق عملية حسابية دقيقة، لذلك هذا النموذج يركز صانع القرار على الكيفية التي من خلالها يتوصل إلى الاحتمالات الممكنة وحساب التكاليف والفوائد المرتبطة بكل بديل.

ومن خلال كل هذا يمكن التوصل إلى اختيار البديل الذي يكلف أقل خسارة ويمكن أن يحقق أكبر ربح. لكن هذه الكيفية في اتخاذ القرار تدرج في إطار ثلاثة من المعطيات والظروف في إطار ثلاثة من احتمالات التصرف لدى الأطراف الآخرين، ولذلك فتقييم البديل الأكثر عقلانية لا يتم وفقا لمتطلبات وحدة صنع القرار فقط وإنما يتم كذلك وفقا لاحتمالات تصرف الأطراف الأخرى،

وحالات السياسة الخارجية عادة ما تشترك فيها ثلاثة من الدول لها مصالح في حالات دولية معينة، فهنا تتقاطع مصالح الدول واستراتيجياتها، ومن ثم يصبح تأثير كل دولة على أخرى مباشر في تحديد رد فعل دولة ما.

إذا كانت الدولة والحكومة كفاعل في مواقف السياسة الخارجية، وكوحدة تتصرف باسمها كذلك فإن كل فعل من أفعالها ينبثق أساسا من رغبة هذه الدولة والحكومة التي تتصرف باسمها في تحقيق هدف أو تلبية طلب معين، فهذا الهدف وذاك الطلب يكون مفاده في شكل رد فعل إزاء حالة دولية معينة، وإذا كان هذا الأخير بمثابة الوسيلة التي تحقق بواسطتها الدولة طلب أو هدف معين فيجب أن تحسب لرد فعل اتجاه حالات دولية معينة.

هذا يقتضي وضع قائمة من الاختيارات (البدائل) التي يفرضها موقف دولي معين، وهذه السلسلة من البدائل كلا منها يهدف إلى تحقيق أهداف معينة ويستلزم وسائل معينة (وسيلة عسكرية، اقتصادية، سياسية، مزيج من الوسائل المتاحة...) ويتطلب لذلك تكاليف لتحقيق مصالح وهي الفوائد.

وبالتالي فالعملية الحسابية تقوم على أساس الوسائل الموظفة لتحقيق الهدف.

فإذا كانت تكاليف (الوسيلة) من مزايا الهدف قرار غير عقلاني - بالتالي يجب البحث عن وسيلة أخرى وبديل آخر يلي في القائمة وعلاقته بالعقلانية حتى الوصول إلى البديل الأكثر عقلانية وفقا لفائدة التكاليف والربح، ووفقا لاحتمالات ردود أفعال الدول الأخرى.

وعليه، فكل النظريات تركز على قضية الحسابات والتكاليف ومع ذلك فهذا يستعمل بكثرة في الدراسات الاستراتيجية خاصة وبالتشبيه بنظرية الردع النووي، التي تقد على أساس

العقلانية واحتمالات تصرف الطرف الآخر في علاقة استراتيجية معينة (هذه النقطة الأساسية في قرارات ميزان القوى).

فمثلا في حالات الأزمات التي نشبت بين القوى النووية الكبرى(كوبا 62)، الكل كان وفقا لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، لكن كذلك وفقا لاحتمالات تصرف ورد فعل الطرف الآخر.

فرد الفعل هذا لو قررت الولايات المتحدة الأمريكية مهاجمة كوبا، يجب عليها أن تقوم بدراسة دقيقة لاحتمالات تصرف الاتحاد السوفيتي. إذا كان رد فعله بواسطة شن هجوم صاروخي على الولايات المتحدة الأمريكية يصبح البديل الأول غير عقلائي، وهذا هو الأساس في العلاقات الاستراتيجية بين دولتين نوويتين، ولذلك هذا النموذج يعتقد بأن الدول تشكل وحدات منفصلة في المجتمع الدولي.

وعليه فإن هذه الطبيعة المتعكسة أو الانفصال في مصالح الدول في العلاقات الدولية يجعل من كل دولة تحاول تحقيق وتعظيم مكاسبها في السياسة الدولية ، لكن وفقا للتكاليف المعقولة والمقبولة بالنسبة للبيئتين الداخلية والخارجية.

وبالرغم من أن أصحاب هذا النموذج يعترفون بأنه أحيانا من الصعب فهم كيفية التصرف داخل وحدو صنع القرار، ومن الصعب أيضا هو تحديد العوامل المختلفة التي أحيانا يمكن لها أن تؤثر في صنع القرار داخل وحدة صنع القرار، لأنه قد تكون هذه العوامل ذاتية في بعض المواقف. وبالتالي لا يكون لها أي علاقة مع ذلك الفهم يعتقدون بأن صانع القرار مادام يتصرف في حالة فرضية فعل ورد فعل، وأن القرار الذي اتخذه يتوقع أنه سوف يؤدي إلى سلوكيات ارتدادية تدفعه إلى القيام باعتبار ردود الأفعال التي يمكن أن تصدر عن الأطراف الأخرى (سببها الفعل الذي قام به الرئيس). فهذه الحالة العقلانية لا تقتضي بقيام فعل فقط وإنما بحساب ردود أفعال الأطراف الأخرى أيضا.

وهذا يتحقق عندما تستجيب لحالة دولية معينة، فعندئذ تصبح هذه الحالة (حالة السياسة الخارجية/ السياسة الدولية) بمثابة لعبة بين ثلاثة من الأطراف، فإذا كانت الحالة في السياسة الدولية تتخذ هذه الصفة هذا يعني أن اللعبة تتميز بنوع من التداخل في المصالح وفي الأهداف وفي الاستراتيجيات. وهنا يمكن أن يحدث بالتأثير المتبادل (نظرية اللعبة في السياسة الخارجية تتعامل مع مثل هذه المواقف في السياسة الخارجية).

وتجدر الإشارة، إلى أن التعامل مع حالات اللعبة في السياسة الخارجية يتم عن طريق العقلانية -نظرية اللعبة ووظيفتها في تعليم صانع القرار على كيفية اختيار البديل الأكثر عقلانية وفقا لمصلحة الطرف ووفقا لاختيارات الأطراف الأخرى المعنية بهذا الموقف-

ولذلك نجد أن العقلانية كانت بمثابة الركيزة الأساسية لتطوير جل النماذج لكيفية صنع القرار في السياسة الخارجية.

ومن الناحية اللغوية تجدر الإشارة فقط إلى أن المقصود بالعقلانية تعني ذلك الإجراء أو الطريقة التي يتصرف بها صانع القرار في اتخاذ وحدة صنع القرار ضمن مجموعة من الظروف للوصول إلى حل أمثل . وهو ما يسمى بالاختيار العقلاني الذي يمر بمراحل ويشترط توفره على بعض الشروط، والتي سيتم عرضها كالآتي:

✓ يجب أن يكون لوحد اتخاذ القرار وللبيروقراطية المهمة بصنع قرار السياسة الخارجية هدف أو مجموعة من الأهداف المرتبة والمصنفة وفقا لأهميتها وللوسائل التي يمكن أن تستعمل لتحقيقها.

✓ جمع وتوفير المعلومات الخاصة بكل هدف من الأهداف المحددة في المرحلة الأولى، وكذا المعلومات والمعطيات الخاصة بكل وسيلة من الوسائل التي تستعمل لتحقيق هذه الأهداف التي ترتبط (أي المعلومات والمعطيات) بالحالة أو الموقف الدولي محل التصرف.

✓ تقوم وحدة اتخاذ القرار فيها بتقييم مختلف البدائل المتوفرة والوسائل المتاحة في شكل حساب تكاليف وفوائد كل خطوة وبديل ووسيلة . وكذلك القيام بالتنبؤ باحتمالات النجاح واحتمالات الفشل وفقا لكل المعطيات المتوفرة حول الحالة الدولية، وكذا وفقا للمعطيات المتوفرة حول الأطراف الأخرى من حيث أهدافها، ترتيبها والوسائل المتاحة لأهداف الأطراف الأخرى، واحتمال السلوك العقلاني للأطراف الأخرى.

✓ وحدة اتخاذ القرار تختار البديل الأكثر عقلانية وفقا للقواعد والشروط السابقة الذكر.

✓ وفي المرحلة الخامسة أو الشرط الخامس، الذي تحدته التغذية الاسترجاعية، بمعنى أن وحدة اتخاذ القرار عندما تختار البديل الأكثر عقلانية، فإن عملية الاختيار والاعلان عن السلوك قبل البداية في تنفيذ القرار، قد يثير ردود أفعال لدى الأطراف الأخرى (الداخلية والخارجية). هذه ردود الفعل عند الاعلان وفيما بعد عند البداية في اتخاذ القرار هي التغذية الاسترجاعية والتي يمكن أن تدخل تعديلات أو تصحيحات أو تغييرات على الاختيار الأول، حتى يصبح أكثر عقلانية من صيغته الأولى.

وهذا الأخير ما يسمى بعملية تكيف الدولة مع البيئة الخارجية أو الداخلية، أو مانسميه منهجيا بمتغير التكيف أو تكيف القرار.

والمختصين في العلاقات الدولية يطرحون سؤال مهم حول كيف يمكن أن نجسد هذا النموذج حقيقة في السياسة الخارجية؟ وهل فعلا وحدة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية عند تعاملها مع حالات السياسة الخارجية تقدم بكل تلك الاجراءات؟ وتعطي كل الأهمية لهذه الخطوات والشروط أو أنها تتصرف وفق الأهواء والنزوات التي لا علاقة لها بالعقلانية؟.

أصحاب النموذج الرشيد يرون أنه من الناحية العملية يمكن استعمال هذا النموذج في السياسة الخارجية في عدة حالات:

➤ **الحالة الأولى:** يمكن استعمال النموذج على الأقل نظريا لتوضيح كيف حدث التصرف أو كيفية حدوث التصرف الأمثل نظريا أيضا، وعلى الأقل أو ما يجب أن يكون التصرف الأمثل أحيانا. فإذا تم هذا التوظيف النظري لهذا النموذج يؤدي إلى تحسين سلوكيات الدولة. وهذا يمكن المهتم بالسياسة الخارجية من القيام بعملية مقارنة بين ما يحدث في الواقع العملي وبين ما هو نظري ومثالي.

فهذا لا يؤدي فقط إلى تنوير المتهم بالسياسة الخارجية نظريا، بل قد يؤدي إلى التأثير المباشر وغير المباشر على دوائر صنع القرار ومن ثم قد يؤدي إلى تحسين طريقة السلوك في المستقبل، ومثال ذلك:

بعد التداعيات والافرازات السلبية لحرب الخليج الثانية، خاصة بالنسبة للنظام الإقليمي العربي ووضعه إزاء المنظومة الدولية ككل ، فجل الكتابات الأكاديمية تحدد طريقة سلوك النظام العراقي بالنسبة لأزمة الخليج الثانية، وماهي البدائل التي كانت متوفرة لديه .

وبدراسة مقارنة بين البدائل المتوفرة وبين طريقة السلوك الواقعي التي اختارها النظام العراقي (صدام حسين) خلصت إلى أن القرار المتخذ : عدم الانسحاب من الكويت في الوقت المناسب. لم يكن عقلانيا بالنظر إلى الآتي:

1. الاختيارات التي كانت متوفرة لدى العراق.
2. النظر إلى الظروف الدولية التي كانت سائدة تلك الفترة وهي هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.
3. وبالنظر إلى استراتيجيات الأطراف الأخرى المعنية بالأزمة .

لذلك هذه المقارنة قد تفيد على الأقل مستقبلا في عدم الوقوع في نفس الخطأ

(اختيار قرار غير عقلاني).

➤ الحالة الثانية: يمكن استعمال فيها هذا النموذج إفادة في التصرف على طبيعة المواقف أو اللعبة الدولية، ويفيد في هذا التصرف التركيز على الضوابط والقواعد الخاصة باللعبة، ثم أطراف هذه اللعبة.

فإذا حددنا طرف اللعبة ، يمكن لصانع القرار أن يصنف هذه الأطراف (أعداء أو حلفاء)، وهذا ما يفيد في تصرف وحدة صنع القرار وإذا كان التقييم النهائي يكون في شكل عدد أطراف اللعبة الذين أغلبهم حلفاء. هذا يعطي الدولة حرية التصرف في شؤون الحالة الدولية.

الانتقادات الموجهة للنموذج الرشيد، تمثلت في :

- هذا النموذج يعتبر الدولة الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، ويهمل بقية الفواعل وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات على السياسة الخارجية. وبالتالي هذه الأخيرة قد يكون لها انعكاس على العقلانية أو عدم العقلانية في قرار السياسة الخارجية.
- يعتقد منتقدو هذا النموذج بأن عامل العقلانية أمر مستحيل في العلاقات الدولية، والنظر إلى العقلانية يختلف من دولة لأخرى في وحدة اتخاذ القرار، فلا مبرراتها ووسائلها التي تدفعها إلى تقييم الأمور في العلاقات الدولية. وتختلف باختلاف الأيديولوجيات والعقائد والمبادئ التي تؤمن بها كل دولة، فما هو أخلاقي ممتد للولايات المتحدة الأمريكية ، هو لا أخلاقي عند العراق وفي ظل عدم الانسجام وعدم التجانس بالنسبة للأنظمة السياسية، وبالنسبة للدول في العلاقات الدولية فإن الاتفاق حول أمر العقلانية مستحيل وحتى في بعض الأحيان بين الدول المنسجمة سياسياً، التي تتيح نظام الديمقراطية التعددية يمكن أحياناً عدم الاتفاق حول بعض القضايا رغم أنها تنطلق من نفس الأيديولوجيات.
- أمر العقلانية من الصعوبة أن يتم اختيار البديل الأكثر عقلانية حتى في السياسة الخارجية للدول الديمقراطية، لأن العقلانية تقتضي تعددية التفكير وطرح البدائل والاقتراحات، تعددية في مصادر المعلومات، تعددية في مناقشة هذه البدائل المتوفرة. وهذا يستثني الكثير من الدول في العلاقات الدولية ، وأصلاً حتى في الدول التي تتوفر على هذه الشروط (الديمقراطية) أحياناً قد تمر قرارات غير عقلانية نتيجة المنافسة والمساومة بين الأطراف الفاعلة في السياسة الخارجية، ففي هذه الحالة حتى الحديث عن العقلانية في الدول الديمقراطية قاعدة غير عامة ومناقضة.

✓ هناك تناقض بين هدف الولايات المتحدة الأمريكية العام في أوروبا والمتمثل في الدفاع عن حلفائها، وهذا ما يدفع إلى إشراك هؤلاء الحلفاء في قضية الأسلحة النووية الموجودة في أوروبا خاصة .

✓ تحقيق هذا الهدف يتناقض مع هدف آخر والمتمثل في الاستقرار الدولي وميزان الردع النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي .

✓ الهدف الثالث عدم انتشار الأسلحة النووية إلى غير الدول الأعضاء في النادي النووي.

وحسب "ستايتز برونز"، فهناك أهداف سياسية وعسكرية واستراتيجية مرتبطة بهذا القرار. وللخروج من هذا المأزق حسبه، هو اللجوء إلى تجزأه المسألة:

الجانب العسكري والاستراتيجي أوكل لوزارة الدفاع (البنتاغون)، وبالتالي فهذا يدخل في إطار قضية تواجد الأسلحة الأمريكية في أوروبا وما مدى تأثير ذلك على ميزان القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ثم ضبطه عن طريق ثلاثة من الاتفاقيات .

وأما فيما يتعلق بالمجالات الأخرى، فتم تركها للعلاقات السياسية ومسار مفاوضات الانفراج بين القطبين وأوكلت لوزارة الخارجية وإدارة الكونغرس . ومن بين القرارات التي أخذت في هذا الإطار تكوين القوة المتعددة الأطراف للناطو وبالنسبة للعلاقة بين القوتين قد تم إنهاءها في إطار المصادقة على ثلاثة من الأسلحة الاستراتيجية (SALT 1-2).

❖ نظرية السياسة الخارجية المقارنة:

ظهرت مع بداية الستينات وازدهرت في نصف السبعينات في شكل مجموعة اجتهادات للمنظرين المنتمين للمدرسة السلوكية في العلاقات الدولية، وتركز على توجيه انتقادات للنظريات السابقة في مستويات التحليل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاشكالات الواردة في النظريات السابقة بدأت من مستوى التحليل الذي تنطلق منه كل نظرية سواء مستوى تحليل جزئي أو كلي، قد أهمل بقية المستويات لظهور السياسة الخارجية، وبهذا نجد أن نظرية السياسة الخارجية المقارنة ترى أن النظريات السابقة في السياسة الخارجية هي تزييف الواقع السياسي الدولي أكثر مما تفسره. حيث لا توجد حالة بسيطة يمكن أن يطبق عليها مستوى واحد ، وبالتالي يجب إدراج كل المستويات التي تعتمد على المتغيرات الفردية والبسيطة.

وبهذا نستنتج أن نظرية السياسة الخارجية المقارنة، تعتمد على منهج متعدد المستويات ومرد المنهج ليس للحالات المعقدة في العلاقات الدولية وكذا السلوك

الدولي، حيث سلوك دولة في النظام الدولي يختلف عن المرحلة الأخرى باختلاف العوامل المحركة داخله: فمثلا الأيديولوجية لعبت دورا في الحرب الباردة وهي تلعب نفس الدور حاليا في عالم متعدد الأقطاب أو حتى في عالم يتميز بالقطب الواحد.

وهنا تجدر الإشارة إلى السياق الحسابي المعتمد عليه في هذه النظرية، بحيث تمثل كل خطوة من حساب هذه المعادلة خطوة للوصول إلى تحليل منطقي ويتم ذلك بتحديد المتغيرات المستقلة+ المتغيرات المصدرية+ المتغير التابع = يتحقق الفهم ، وإسقاط على الظاهرة قيد الدراسة والتفسير.

وما يلفت الانتباه إليه كذلك هي الإشكالية التالية:

ماهي الأسباب التي جعلت نظرية السياسة الخارجية المقارنة ترفض النظريات السابقة (الدوافع، المسار، عملية الضبط) وعلى ماذا تعتمد في طرحها للبديل؟ .
وعليه تم افتراض الفرضية التالية: ترتهن الأسباب والبديل بالمقارنة العملية، والمنهجية المتبعة في هذا هو مقارنة ما يلي:

- المتغيرات المصدرية : تتضمن المتغيرات الفردية وما تحويه من، متغير المزاجية الشخصية، متغير المبادئ والقيم، متغير الخبرة التجريبية، متغير تكوين الشخصية، متغيرات التميز).
- المتغيرات المرتبطة بالدولة: وزن وأهمية وثقافة التأثير للدولة وكذا المكانة في النظام السياسي ككل وفي البيئة الخارجية.
- المتغيرات الحكومية: وتستند على متغير الأجهزة وطبيعة الممارسة السياسية في النظام السياسي.
- المتغيرات الطبيعية المجتمعية: تنطلق من دراسة التركيبة المجتمعية، قياس مدى الانسجام وعدمه وبالإضافة إلى متغير القيم التي يؤمن بها المجتمع.
- المتغيرات البيئية: كل ما تفرزه البيئة الخارجية من ظروف وعوامل يمكن أن تؤثر على صنع القرار في السياسة الخارجية.

وما يستنتج أن هذه النماذج والطروحات هي متعددة وجميع هذه الطروحات تجتمع حول فكرة أساسية فحواها أنه بالاعتماد على المناهج والطرق المستعملة في العلوم الطبيعية، فإن التحليل في السياسة الخارجية يمكن أن يؤدي إلى وضع نظرية عامة تفسر السلوك الخارجي.

وأن هذا الأخير تحده مجموعة من المتغيرات كذلك، فبالتالي يمكن مقارنة هذه المتغيرات في دول مختلفة وفي فترات زمنية مختلفة وعملية. وأن السلوك الخارجي قابل للتجريب.

وهذه النظرية ترفض أساسا وقطعيا دراسة الحالة الواحدة المنفردة في العلاقات الدولية وليس معها أي وظيفة عملية تؤدي إلى الوصول إلى فرضيات لا تصلح إلا للحالة المدروسة فقط، ولا يمكن تطبيقها على الحالات الأخرى حتى لو تشابهت. وبالتالي نستشف أنه نظرية السياسة الخارجية المقارنة تعتمد على نوع من التحليل يختلف عن غيره من التحليلات السابقة، وذلك من حيث المحتوى ومن حيث الوسائل المنهجية المستعملة لوضع القواعد العامة.

وإذا كانت نظرية السياسة الخارجية المقارنة تعتمد على المقاربة المنهجية المقارنة ، فإنها أعطت معنى ومصدقية لهذه المقاربة من خلال مجموعة من الافتراضات القوية حول ماهية السياسة الخارجية؟ كيف تصنع؟ والأهداف التي تسعى لتحقيقها؟.

كل هذه الأمور برزت في العمل الذي قام به "جيمس روزنو" حول الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية، من خلال تشكيله لمجموعة من المقالات منذ الستينات. وتم جمعها في كتاب سنة 1979 تحت عنوان : "الدراسة العملية للسياسة الخارجية" ، واستخلص من خلال المقارنة النموذج التكيفي الذي طوره ويهدف أساسا إلى تحديد أسباب السياسة الخارجية الذي يعتبره روزنو المتغير التابع (السلوك الخارجي) الذي يخضع في تطوره إلى متغيرات مستقلة حول الدراسة، ثم يقوم بعملية الربط بين المتغير التابع (السلوك الخارجي) والمتغيرات المستقلة عن طريق المتغيرات المصدرية (مصدر السلوك) كما تم الإشارة إليها سالفًا من (متغيرات حكومية، متغيرات مجتمعية، متغير المزاجية الشخصية وبالإضافة إلى متغير الدور و متغيرات النسق الدولي).

ومن خلال المقارنة يحاول روزنو تحديد طبيعة السلوك الخارجي، وفي كل صنف من أصناف الدول محل الدراسة. فطريقة التكيف مع البيئة الخارجية تفسر العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتداخلة (المصدرية) ثم المتغيرات التابعة.

وبهذا نخلص إلى أن نظرية السياسة الخارجية المقارنة تنطلق من مسلمة أساسية وهي كالتالي:

الاهتمام فقط بكيفية صناعة القرار في السياسة الخارجية لا يسمح بوضع قواعد ونظريات عامة حول السياسة الخارجية.

فوضع القواعد والنظريات للسياسة الخارجية لا تتوقف عند الاهتمام والتركيز على صانع القرار في السياسة الخارجية، أو الاهتمام بكيفية صنع القرار في السياسة الخارجية إلى وضع القواعد والنظريات في السياسة الخارجية.

وأما الدراسة المقارنة التي تركز على مجموعة من الدول والمتغيرات يمكن أن تؤدي إلى تكوين نظرية عامة للسياسة الخارجية، ومن تحديد طبيعة السلوك الدولي ككل وتحديد طبيعة وخصوصيات الدول المختلفة وبنية النظام الدولي، يمكن أن يؤدي إلى تحديد السلوك الذي يصدر عن كل.

وفي هذا الصدد قام روزنو بتصنيف الدول حسب مجموعة من المتغيرات وهي كالتالي:

2. متغير انفتاح أو انغلاق المجتمع السياسي ككل.
3. حجم هذه الدول من ناحية المكانة، الرقعة الجغرافية.
4. درجة التنمية (متخلفة، متقدمة).
5. التكوين والتركيب الاجتماعي لهذه الدولة.

ولكن مع بروز الأحداث في بداية السبعينات، وعلى المستوى الدولي جمدت كل المحاولات لتطوير النظرية وتمثلت هذه الأحداث بالتالي:

- بروز المتغير الاقتصادي كمحدد أساسي في العلاقات الدولية وهذا مفاده بضرورة التحول من التركيز على الدولة إلى فواعل لها تأثير في النظام الدولي.
- تراجع دور الدولة القومية لصالح المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة.
- الاستقطاب المالي الكبير لهذه النظرية ومع ذلك لم تستطع الخروج من مستوى ما قبل النظرية.
- التصنيف للدول إلى مجموعة من الأصناف انطلاقاً من السلوك داخل الصنف الواحد الذي قد لا يتشابه، فما بالك بالتشابه مع الأصناف الأخرى (دول متخلفة لها سلوكيات مختلفة).

*أنواع التكيف:

1. **التكيف الإيجابي:** يعتبره روزنو أنه عبارة عن محاولة للدولة للتأقلم مع البيئة الخارجية، بالمحافظة على الحد الأدنى من المؤسسات والتوجهات السياسية الداخلية.
2. **التكيف السلبي:** ويعني به التأقلم على البيئة الخارجية والتغير الجذري في الأجهزة والسياسات وحتى الميكانيزمات، بحيث تستجيب لما يحدث في البيئة الخارجية من تطورات وتجاذبات.

ومن خلال الطريقة التحليلية المتبعة من قبل روزنو، يتبين أنه يحدد تأثير المتغيرات المصدرية على تكيف الدولة مع البيئة الخارجية، فما يتضح من الخطوات التالية أن هناك دول وسطية لا يمكن إدراجها وهناك دول ليست منغلقة ولا منفتحة.

وبعد التطرق لأبرز المقاربات التنظيرية المفسرة للسياسة الخارجية في سياقها التاريخي والتطورات الحاصلة في كل مرحلة من مراحل النظام الدولي، تجدر بنا الإشارة إلى الفرق الجوهرية بين النموذج والنظرية، فالأول يركز على جزئية من الجزئيات التي تحتوي عليها النظرية. بمعنى تصنيف إحدى الفرضيات على السياسة الخارجية لدولة من الدول. وهو أيضا يفسر بصفة دقيقة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وبالتالي يمكن اعتبار النموذج بمثابة الوسيلة المستقلة لضبط النظرية واقعيًا.

أما فيما يتعلق بالثاني (النظرية) ، فهي تحتوي على ثلاث قوانين صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان.

وعليه، نخلص إلى أن هناك اختلاف منهجي على الأقل بين النموذج والنظرية التي هي أوسع وأشمل منه.

❖ نظرية الدور:

تقوم هذه النظرية في سياقها العام على دراسة سلوك الدول، والذي يتصف بالدور السياسي المتعارف عليه في العلاقات الدولية من التفاعل والتأثير الحاصل في النسق الدولي وبين الوحدات الدولية.

وهي تسعى لتوجيه ذلك الإدراك والتصور لدى صانع القرار، وقد يتأسس هذا الدور نتيجة في الأساس عن نسق من العوامل والمحددات الموجهة لصناع القرار. وكما عرفه "Cambell" هو ذلك الموقف والتوجه السياسي الناتج عن تصور تشترك في تأسيسه جملة من المحددات الأساسية بما فيها هوية المجتمع ووصفه الاجتماعي والسياسي وبيئته، وكذا القيم السائدة فيه ومدى استجابة الأفراد لهذه البيئة والتفاعلات التي ستساهم فيما بعد في تحقيق الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة.

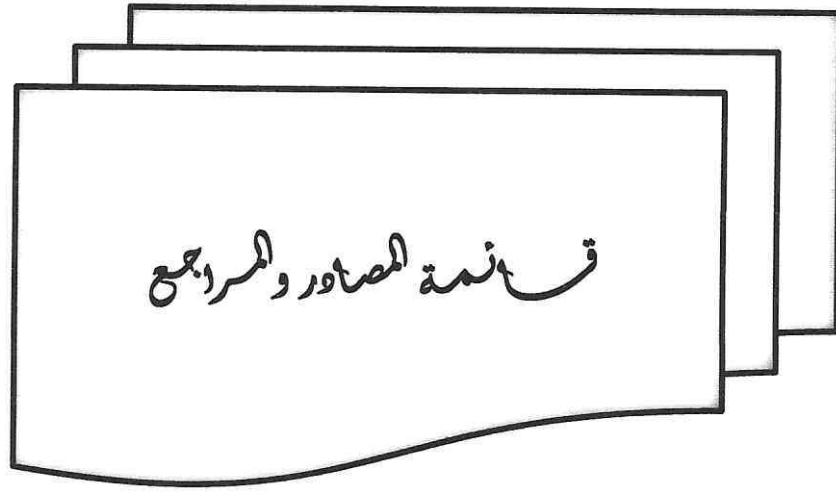
وعليه، فإن الدور يختلف باختلاف تصورات صناع القرار وهذا التصور هو الذي يوجه لاتخاذ المواقف من القضايا الدولية. وينجح هذا عندما تكون الرؤية والإدراك لصانع القرار عقلانيين ولصالح الدولة ومصالحها القومية، كما أنه يعتبر العامل الرئيسي الذي يوضح مدى قدرة صانع القرار على توظيف إمكانياته وقدراته للقيام بالدور في إطار وهيكلي منظم يساعد الدولة في تأدية وظيفتها الخارجية بما يتناسب مع تلك المحددات .

وبهذا فإن تأدية الدول لأدوارها في تفاعلاتها الخارجية، تم تحديد ثلاث أشكال رئيسية لذلك الدور وهي كالآتي:

تغير الدور، تطور الدور، صراع الدور والذي قد يؤدي للإفراط في الدور نتيجة غياب فرص بناء أدوار عقلانية تحافظ على المصالح المتبادلة مع الوحدات الأخرى، وبالإضافة

إلى ذلك قد يتشكل دور غامض وهذا لوجود صعوبة في تصنيفه عند المراقبين والمحليلين وهذا لغموض البناء العام الذي صيغ فيه . وقد يتحول هذا النوع من الأدوار إلى حالة تشوش الدور، وهذا ناتج عن الارتباك مما يضعف من احتمال فقدان السيطرة على الموقف لدى صانع القرار أو خسارته.

وقد ساهم العديد من المفكرين في إعطاء قالب تحليلي نظري للدور، بحيث تم ربطها بالطابع السلوكي الوظيفي، ثم إضافة العوامل النفسية المتحكمة في صنع القرار وفي جانب آخر تم تحديد الدور على أنه مجرد موقف وطني، ويتم تقسيم هذا الأخير من خلال النتائج الصادرة عنه. في حين نجد المفكر (بروس بيدل) حدد الدور على أنه تعبير عن مجموعة القرارات والسلوكيات الصادرة عن صانع القرار المؤسسات الرسمية في الدولة.



*قائمة المراجع :

1-المراجع الصادرة باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. آلان بلانتي، في السياسة بين الدول : مبادئ في الدبلوماسية. تر. نور الدين خندودي، الجزائر، موفم للنشر والتوزيع، 2006.
2. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية. بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2009.
3. أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً. المملكة العربية السعودية ، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، 2013،
4. النعيمي، أحمد نوري، السياسة الخارجية. ط.1، الأردن: دار زهران، 2012.
5. السيد سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية. ط.2، جمهورية مصر العربية: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
6. الأقداحي، هشام محمود، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2012.
7. الرؤوف محمد، ريهام، السياسات الخارجية. عمان: دار غيداء، 2016.
8. بدوي، محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. بيروت: دار النهضة العربية، 1971.
9. بيتر مارشال، الدبلوماسية الفاعلة، تر. أحمد مختار جمال، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2005.
10. بالمر، جلين ومورجان كليفتون، نظرية السياسة الخارجية. تر: عبد السلام علي نوير، المملكة العربية السعودية: النشر العلمي والمطابع، 2011.
11. بدوي، محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. بيروت: دار النهضة العربية، 1971.
12. جنسن لويد، تفسير السياسة الخارجية. تر. محمد مفتي ومحمد سليم، الرياض، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، ط1، 1989.
13. جيمس دروثي وروبرت بالاستغراف، المؤسسات الأمريكية. تر. أنيس صايغ، بيروت، 1974.
14. علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية. القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2017.

15. غانم علوان الجميلي، السياسة الخارجية. العراق، وزارة الخارجية، الدائرة الصحفية، ط1، 2013.
16. فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية. بغداد : مطبعة شفيق، ط3، 1981.
17. مينتس، أليكس ودي روين كارل الابن، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية. تر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة، 79، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2016.
18. محمد طه بدوي وآخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2013.
19. ولد الصديق، ميلود، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية. ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017

ب).المجلات والدوريات:

18. إيناس شيباني، "التحليل النظري للسياسة الخارجية : بين الحسابات العقلانية والتزامات الدور"، مجلة دراسات وأبحاث: المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية. 2017.
19. زينب فريح ، "تغير السياسة الخارجية: مسح لأهم المقاربات النظرية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، 2019.
20. محمد بن علي المالكي، "الدبلوماسية الشعبية ودورها المؤثر"، مجلة قراءات في الدبلوماسية. المعهد الدبلوماسي، ط1، 2017.
21. وصفي محمد عقيل ، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 42، العدد 1 ، 2015.

ج. الرسائل الجامعية:

22. إيناس الشيباني، "في تحليل السياسة الخارجية : النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل"، أطروحة دكتوراه، باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2019.
23. زنودة منى، "تأثير النسق العقيدي على صناعة القرار في النظم السياسية العربية: دراسة مقارنة للنموذجين الأردني والجزائري"، أطروحة دكتوراه. بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.

24. محمد شاعة، "مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية لتأثير ظاهرة العولمة على حقل السياسة الخارجية"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة). جامعة الجزائر -3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011-2012.

(د). المواقع الإلكترونية:

(1) باللغة العربية:

25. ابتهاج مبروك، "عملية صنع القرار الخارجي : Foreign Decision making Process"، الموسوعة السياسية، تم نشره على الموقع الإلكتروني:

Political-encyclopedia.org/dictionary/

26. عبد العظيم محمود حنفي، "إشكالية العلاقات بين الداخلي والخارجي وفق رؤى المدارس الكبرى"، مركز الجزيرة للدراسات، 2018، نشر على الموقع الإلكتروني:

[https:// studies.aljazeera.net /as/issues/2010/201172210391.](https://studies.aljazeera.net/as/issues/2010/201172210391)

26. نجوى زيدان، "أساليب الدعاية في السياسة الخارجية الأمريكية الموجهة للشرق الأوسط"، الحقول: الصحيفة الإلكترونية العربية، 2016، نشرت على الموقع الإلكتروني: <https://www.alhoukoul.com/asaleb-aldaitt>

27. ناجي محمد الهتاش، "محاضرات السياسة الخارجية"، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية.

28. معتز عبد اللطيف الوريكات، " أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية"، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم، 2016

29. هشام بن عوض بن أحمد آل إبراهيم، "سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل"، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2013.

(ب) باللغة الأجنبية:

30. [www.researchgate.net/Alieu S.Bojong](http://www.researchgate.net/Alieu_S.Bojong). "The study of foreign Policy in international Relations". journal of Political Sciences and public Affairs (04).doi:10.4172/2332:0761.1000337.

31.Kf,Holesti ,Restructuring Foreign PolicyM aNeglect Phenomenon
in Foreign policy Theory ,K,J.Holsti et al ,”Why Nation realingM
Foreign Policy restructuring in the Postwar word,London:George
Allen &Unuin ,1982

32.Laura L Veack ,”The new Foreign Policy ,Power seeking in a
globalization Era”, Seconf Edition.